المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

السعادة المستدامة

التقرير السنوي 2019

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

ملاحظة: هذا التقرير هو الأول من مجلدين يشكلان التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وإئتمان الصادرات.

يحتوي التقرير الثاني على القوائم المالية المدققة وتم نشره في مجلد منفصل.

كلا المجلدين متاحان على الإنترنت على الرابط
https://iciec.isdb.org

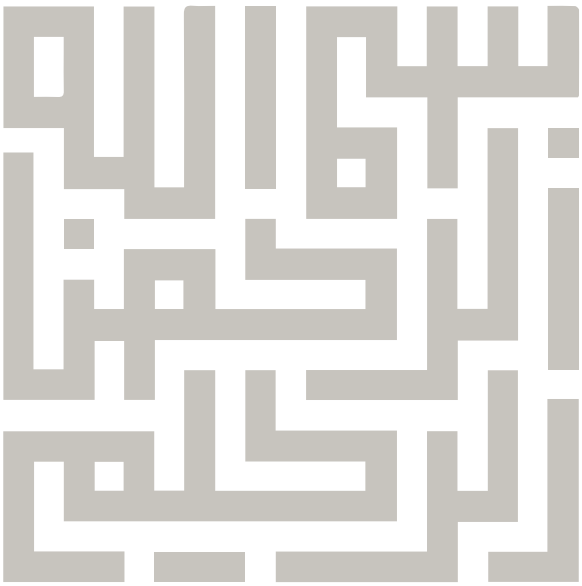

السعادة
المستدامة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

التاريخ: 15/02/2020م

السيد المحترم/ رئيس المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادتين 27 و44 (2) من اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ونيابة عن مجلس المديرين فإنني أتشرف بأن أقدم لكريم عناية مجلس المحافظين الموقر، التقرير السنوي عن أنشطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وإنجازاتها وقوائمها المالية المدققة للسنة 2019.

وتفضلوا، سيدي الرئيس، بقبول فائق تقديري.

د. بندر بن محمد بن حمزة حجار
رئيس مجلس المديرين

جدول
المحتويات

رسالة رئيس مجلس المديرين	**1**
مجلس المديرين	**4**
رسالة الرئيس التنفيذي	**6**
الفصل 1: أبرز أحداث عام 2019	**8**
أ. المقدمة	9
ب. النتائج الرئيسية	10
ج. أهم العمليات	14
الفصل 2: لمحة سريعة	**24**
أ. نبذة عن المؤسسة	25
ب. الهيكل التنظيمي	28
ج. الحوكمة وإدارة المخاطر	29
الفصل 3: بيئة عمل المؤسسة	**30**
أ. النظرة الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية	31
ب. التوقعات الاقتصادية الإقليمية	32
ج. الآثار المترتبة على التجارة والاستثمار	33
الفصل 4: الأولويات الاستراتيجية	**34**
أ. أهداف التنمية المستدامة/الأثر التنموي	35
ب. التمويل الإسلامي	42
ج. توسيع نطاق شبكتنا العالمية	44
د. تمكين التميز	50
الفصل 5: أداء الأعمال	**52**
أ. ملخص نتائج العمليات	53
ب. الأعمال المؤمن عليها	53
ج. الالتزامات التأمينية الجديدة	54
د. إجمالي وصافي التعرض للمخاطر	55
هـ. الدخل من أقساط التأمين	56
و. المطالبات والاستردادات	57
الفصل 6: الآداء المالي في سنة 2019	**58**
أ. النتائج المالية	59
ب. محفظة الاستثمار	60
الملحق	**62**
الشبكة الدولية للمؤسسة	63
معلومات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	64
البيانات المالية المدققة	65

مجلس المديرين

معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار
رئيس مجلس المديرين

سعادة الأستاذ/ عبدالغفار عقيل العوضي
دولة الكويت

سعادة الأستاذ/ إسماعيل علي مانيك
أفغانستان، باكستان، بنغلاديش، المالديف

سعادة الأستاذ/ بولانت أكسو
الجمهورية التركية

سعادة الأستاذ/ عباس نيمار نجاد
جمهورية إيران الإسلامية

سعادة الدكتور/ عبد الناصر أبو زقية
ليبيا

سعادة الأستاذ/ أحمد جفري عبدالرحمن
إندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، سورينام، غويانا

سعادة الأستاذ/ باخودير علي خانوف
أذربيجان، ألبانيا، أوزبكستان، تركمانستان، طاجكستان، كازاخستان، قرغيزيا

سعادة الأستاذ/ بدر أحمد العمادي
دولة قطر

معالي الدكتور/ حمد بن سليمان البازعي
المملكة العربية السعودية

سعادة الدكتور/ دياو بالدي
بنين، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، الكاميرون، كوت ديفوار

سعادة الأستاذة/ زينة طوقان
المملكة الأردنية الهاشمية، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان

سعادة الأستاذ/ سامي محمد حميد
مملكة البحرين، السودان، سلطنة عمان، اليمن

سعادة الدكتور/ شهاب الدين مرزبان
جمهورية مصر العربية

سعادة الأستاذ/ عبد الله جالو
السنغال، بوركينافاسو، النيجر، مالي، غامبيا، توغو

سعادة الأستاذ/ علي حمدان أحمد
الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ/ فردريك تويسيمي
جمهورية أوغندا، تشاد، الغابون، جيبوتي، جزر القمر، موزمبيق، الصومال

سعادة الأستاذة/ فوزية زعبول
تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا

سعادة الأستاذ/ محمد غامبو شعيبو
جمهورية نيجيريا الاتحادية

رسالة الرئيس التنفيذي

استطاعت المؤسسة في عام 2019 تخطي مستويات الآداء المتوقعة في الكثير من أهدافها الطموحة الموضوعة لهذا العام سواءً من حيث الأعمال المؤمنة أو من حيث أثرها على الصعيد العالمي، وهو الآداء القوي الذي لم يكن ليتحقق إلا عن طريق المبادرات المتعددة التي انطلقت لتحسين الآداء التشغيلي للمؤسسة والخدمات التي تقدمها لشركائها وللدول الأعضاء إلى جانب تصنيفها الائتماني القوي

إنه لمن دواعي سروري أن أعرض لكم التقرير السنوي لعام 2019 للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ذراع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتأمين ائتمان الصادرات و الاستثمار.

كان عام 2019 عاماً مليئاً بالنجاحات للمؤسسة على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي استمرت طوال العام حيث بلغ حجم الأعمال المؤمن عليها أعلى معدل له على مدار العقد الماضي، وهو النجاح الذي يأتي شاهداً على نمو المؤسسة واستدامتها والتزامها الذي لا ينقطع بتأدية رسالتها المتمثلة في تعزيز التجارة الدولية وتعزيز الاستثمار في الدول الأعضاء.

ولم تكن دول منظمة التعاون الإسلامي بمنأى عن تلك الصعوبات التي صاحبت هذه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية المفعمة بالتحديات التي واجهها العالم في عام 2019، حيث شهد هذا العام عدة أحداث من بينها ارتفاع حدة التوترات التجارية وانعدام الاستقرار السياسي وضعف النمو العالمي. فقد اصطدم المصدرون في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى جانب الشركات التي تسعى للتوسع في تلك البلدان بواقع المشهد الاقتصادي الذي تحدق به المخاطر من كل جانب. وتماشيا مع رسالتها، فقد كانت المؤسسة في الطليعة والقلب في مساعدة الشركات على التخفيف من تلك المخاطر وتسهيل التجارة والإستثمار في بلدانها الأعضاء، وذلك من خلال تقديم خدمات التأمين على ائتمان الصادرات وتأمين الإستثمار. ونتيجة لذلك، فقد ارتفع الطلب على خدمات المؤسسة حيث زاد حجم الأعمال المؤمن عليها إلى 10.86 مليار دولار أمريكي مقارنة بما كان عليه في عام 2018 حيث بلغ آنذاك 9.03 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 20%، مما يرسخ من مكانة المؤسسة الريادية في دعم التجارة والاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي. وبناءً على هذا الحجم الهائل للنمو يمكننا القول بأن المؤسسة تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف خطة الأعمال للفترة 2019-2021 فيما يخص الأعمال المؤمن عليها وتكون بذلك حققت أيضاً زيادة تراكمية في حجم الأعمال المؤمن عليها منذ تأسيسها ليصل إلى 64 مليار دولار أمريكي.

كما أن حرص المؤسسة على تعزيز التجارة والاستثمار بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي أثمر هذا العام حيث بلغ الدعم المقدم للتجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ إجمالي حجم الأنشطة التجارية فيما بين دول المنظمة التي أمنت عليها المؤسسة 5.4 مليار دولار أمريكي متضمنة 36 دولة من الدول الأعضاء، وهو ما يُمثل زيادة بواقع 29% عن العام الماضي. وتطمح المؤسسة في إطار دعمها للنشاط التجاري فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الإسهام بصورة ملحوظة في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في الوصول بالتجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي إلى نسبة 25% بحلول عام 2025. وتفخر المؤسسة بدعمها للنشاط التجاري البيني داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي حيث ترتكز عليه في المساعدة على تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للأمة وترسيخ دعائم وحدتها على المستوى العالمي.

ولا يتجسد تطور حضور المؤسسة المضطرد في منظمة التعاون الإسلامي في ارتفاع حجم الأعمال التي استطاعت تسهيلها فحسب، بل يتضح أيضاً من خلال زيادة عدد البلدان الأعضاء حيث يسعدني أن أعلن عن ارتفاع عدد أعضاء المؤسسة إلى 47 بلداً، وذلك نتيجة لانضمام دول سورينام وأوزبكستان وتركمانستان إلى المؤسسة في 2019. وتُدل هذه الزيادة في عدد أعضاء المؤسسة على فعالية خدماتها ومنتجاتها وارتفاع مستوى الطلب عليها، حيث تسعى المؤسسة إلى مساعدة المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية على حد سواء على الوصول إلى أسواق جديدة على مستوى العالم حيث تمنحهم منتجات المؤسسة القدرة على شق طريقهم وسط المخاطر السياسية والتجارية التي تحدق بمجال التجارة الدولية.

استطاعت المؤسسة في عام 2019 تخطي مستويات الآداء المتوقعة في الكثير من أهدافها الطموحة الموضوعة لهذا العام سواءً من حيث الأعمال المؤمنة أو من حيث أثرها على الصعيد العالمي، وهو الآداء القوي الذي لم يكن ليتحقق إلا عن طريق المبادرات المتعددة التي انطلقت لتحسين الآداء التشغيلي للمؤسسة والخدمات التي تقدمها لشركائها وللدول الأعضاء إلى جانب تصنيفها الائتماني القوي.

وللسنة الثانية عشرة على التوالي، تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من الحفاظ على تصنيف "Aa3" الائتماني للقوة المالية التأمينية من وكالة موديز بما يضع المؤسسة بين أفضل الكيانات في قطاع تأمين المخاطر التجارية و السياسية. ويعكس هذا

زاد حجم الأعمال المؤمن عليها بمعدل 20% ليصل إلى **10.86 مليار دولار أمريكي**

زيادة المبلغ التراكمي في حجم الأعمال المؤمن عليها منذ تأسيس المؤسسة ليصل إلى **64 مليار دولار أمريكي**

إجمالي حجم الأنشطة التجارية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي التي أمنت عليها المؤسسة **5.4 مليار دولار أمريكي** متضمنة 36 دولة من الدول الأعضاء

نمت عضوية المؤسسة إلى **47 دولة عضو**

التصنيف جهود المؤسسة المتواصلة لتحقيق التميز، وهو ما يتضح جلياً في المبادرات المؤسسية الجديدة والإستدامة المالية والدعم الذي تتلقاه المؤسسة من مساهميها ومن بينهم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وهناك العديد من المبادرات التشغيلية التي كان لها الفضل في تحقيق المؤسسة للنجاح الذي شهدته، من بينها التحسينات المدخلة على عمليات الاكتتاب وإدارة المخاطر وممارسات الاحتياطيات الفنية إلى جانب التزامها بشكل عام بالتطوير المهني المتواصل. في هذا الإطار، نذكر من بين المبادرات التي يجري تنفيذها في الوقت الحالي تلك الخاصة بتنفيذ نظام تكافل للمؤسسة، وهو النظام الجديد الذي سوف سيكون له الفضل في دمج الكثير من مبادرات المؤسسة وحوسبتها وتحسينها نظراً لارتباطه بأنشطة الاكتتاب وإعادة التأمين وإدارة الخزينة والإدارة المالية وإدارة المخاطر وإعداد التقارير.

لم يكن لنمو المؤسسة من حيث حجم الأعمال أن يتحقق دون الشبكة القوية من الشركاء التي عكفت على التوسع فيها منذ نشأتها، وقد كانت لعلاقات المؤسسة بالمؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية ومؤسسات تأمين المخاطر الائتمانية والسياسية الدولية أهمية حيوية في تحقيق نموها المستدام. ومن بين المنجزات الرئيسية في مسيرة التزام المؤسسة ببناء شراكات ذات أهمية ما تحقق في عام 2019 من خلال الاجتماع السنوي العاشر لاتحاد أمان، وهو المنتدى المهني الرائد الذي شاركت المؤسسة في تأسيسه لصالح قطاع تأمين ائتمان الصادرات و الاستثمار، والذي يجمع بين وكالات ائتمان الصادرات الوطنية في الدول الأعضاء بالمؤسسة بغرض تحسين قدراتها وتحفيز عملية مشاركة المعلومات. وتحل علينا ذكرى تأسيسه العاشرة لتكون بمثابة مؤشر يعكس الاحتياج المتواصل للاتحاد نظراً لما يحققه من منافع لجميع أعضائه على حد سواء. علاوة على ذلك، فقد احتفلت المؤسسة بمرور 25 عاماً على تأسيسها أثناء اجتماع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية السنوي الرابع والأربعين الذي أشادت فيه بجهود مختلف شركائها ممن قدموا لها الدعم في مسيرتها نحو تحقيق النجاح كما أقامت خلاله علاقات جديدة تجسدت في توقيع أربع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع شركاء حاليين وآخرين جدد.

ومن بين المبادرات الرئيسية للمؤسسة لعام 2019 تلك المبادرة التي تستهدف تطوير مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال الذي يُمثل منظومة عصرية لذكاء الأعمال لدول منظمة التعاون الإسلامي. وحيث أننا مؤسسة تقوم صناعة القرار فيها على البيانات القوية ، فإننا واعون تماماً لما يمثله وجود قاعدة للبيانات الائتمانية الدقيقة من أهمية في المساعدة على تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق هذه الغاية، أصدرت المؤسسة تقرير مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال، والذي تم تقديمه في نوفمبر 2019 في الاجتماع الوزاري رقم 35 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، وهو التقرير الذي مثل خطوة هائلة في مسيرة تأسيس المركز حيث استعرض الغرض منه والخطة الموضوعة لتنفيذه. وإنه لمن دواعي سرور المؤسسة أن تجتاز خطوة جديدة في مسيرة تأسيس المركز حيث من المخطط أن يكون لمنظمة التعاون الإسلامي أثراً تحويلياً لاقتصاديات الدول الأعضاء.

شهد التزام المؤسسة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في العام المنصرم أقوى مستوياته، حيث تداخل تفانيها في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذه الأهداف في كل ما تبذله من جهود لهذا العام وسوف يستمر ذلك الأمر في كونه الأساس الذي تنطلق منه جميع أنشطتها. كما يظهر التزام المؤسسة واضحاً جلياً من خلال المشاريع التي توفر لها التغطية التأمينية وكذلك من خلال التركيز على أهداف التنمية المستدامة في جميع المبادرات التي نفذتها المؤسسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الفريق المتفاني الذي كان ولا يزال عمله الدؤوب هو الدعامة التي يرتكز عليها النجاح المتواصل للمؤسسة. كما أود أيضاً أن أتوجه بالشكر لمعالي رئيس المجلس وأعضاء مجلس المحافظين الكرام. فهم النبراس الذي تهتدي به المؤسسة وبحكمتهم الفريدة وخبرتهم المتأصلة تستطيع أن تبحر إلى شط النجاح حتى في أحلك الظروف. ولا يزال تفانيهم نحو تحقيق النجاح مثلاً نحتذي به في كل جهودنا وفي قراراتنا التي تستهدف تقديم أفضل الخدمات الممكنة للدول الأعضاء.

ويجب علينا جميعا أن نعترف بالأزمة العالمية الحالية بسبب جائحة كوفيد 19. إن انتشار هذا الفيروس وتأثيره الصحي الذي لم يسبق له مثيل، هو مأساة إنسانية وبطبيعة الحال، ستكون له أيضاً تأثيرات اقتصادية عميقة بدأت تظهر كنتيجة لعدم اليقين والمخاطر، والتدهور السريع في مصداقية وأنشطة الأعمال التجارية. كذلك فإن من شبه المؤكد أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن هذه الجائحة سوف يظهر غالباً في اضطراب في التدفق النقدي للأعمال التجارية، مما يجعل الأوضاع المالية للشركات الصغيرة عرضة للإنكشاف والإستدانة إلعالية. هذا ونتوقع أن تستمر آثار الفيروس خلال عامي 2020 و 2021، مع استمرار عدم اليقين العالمي والتباطؤ في التجارة والاستثمار في جميع أنحاء العالم. قامت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اعتبارا من تاريخه بتقديم ما يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي كحزمة استجابة متكاملة شاملة، يخصص جزء كبير منها لدعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في بلداننا الأعضاء، وقد خصصت المؤسسة مبلغ 150 مليون دولار أمريكي للمساهمة في هذه الحزمة، إذ سنقوم بتقديم التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية لإستدامة الصادرات والواردات من المعدات الطبية والسلع الاستراتيجية وحماية الاستثمار من أجل تقليل التقلبات. والمؤسسة على استعداد تام لدعم بلداننا الأعضاء والعمل سوياً لإجتياز هذه الأزمة وما بعدها.

نعلم تمام العلم أن كوننا المؤسسة متعددة الأطراف الوحيدة في العالم التي تعمل على تقديم خدمات التأمين على ائتمان الصادرات والاستثمار المطابقة للشريعة يُلقي على عاتقنا مسؤوليات هائلة. والقدرة على دعم النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء هو شرف نُجله أيما إجلال. هذا وتعي المؤسسة جيداً أن النمو لا يتخذ شكلاً واحداً وأن خدمات التأمين لها أشكال متعددة، وهو ما يتضح جلياً في مساعينا نحو تيسير سبل تحقيق التنمية الاقتصادية. تمتلك المؤسسة مثلها مثل جميع المؤسسات الناجحة أولويات رئيسية من شأنها التركيز على العمليات وعلى تحقيق النجاح، وهي تلك الأولويات التي تضم تحقيق الأثر التنموي وانتشار التمويل الإسلامي وبناء شراكات قوية وغرس التميز في الموظفين وفي القطاع بصورة عامة. وسوف يستعرض هذا التقرير كيف تخدم هذه الأولويات جهود تحسين حياة أفراد هذه الأمة في جميع أنحاء العالم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،

أسامة عبدالرحمن القيسي
الرئيس التنفيذي

الفصل 01

أبرز أحداث عام 2019

أ - المقدمة

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات هي مؤسسة رائدة متعددة الأطراف تُقدم خدمات تأمين ائتمان الصادرات و الاستثمار المتوافقة مع الشريعة لصالح الدول الأعضاء البالغ عددها 47 دولة وتحمل على عاتقها منذ تأسيسها في عام 1994 تحقيق التنمية لدى تلك الدول. ونظراً لكون المؤسسة هي الذراع الرسمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لخدمات تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار ، فإنها لا تألو جهداً في تقليل المخاطر التي تُحدق بمجال الأعمال والتي تواجهها أطراف التجارة والشركات الراغبة في الاستثمار في الدول الأعضاء. فالمؤسسة تسعى إلى إيصال صادرات الدول الأعضاء إلى جميع أنحاء العالم وإلى استقطاب الشركات العالمية الرائدة إلى تلك الدول عن طريق تفهمها غير المسبوق بمخاطر ممارسة الأعمال بها.

كانت ولا تزال المؤسسة تضطلع بدور فعال في تحقيق التحول مستهدفة النهوض بالتجارة مع الدول الأعضاء والاستثمار بها حيث تخطى إجمالي حجم التجارة والاستثمارات التي أمنت عليها على مدار عمرها البالغ 26 عاماً 64 مليون دولار أمريكي، كان منه مبلغ 51 مليار دولار أمريكي على هيئة دعم للصادرات والواردات، بينما كانت الـ13 مليار دولار أمريكي المتبقية على هيئة دعم للاستثمار الأجنبي المباشر. وقد شملت تغطية المؤسسة الدول الأعضاء بها والبالغ عددهم 47 دولة من جميع أنحاء العالم الإسلامي مقدمة لهم الدعم اللازم لتحقيق الازدهار والتنمية والتنوع الاقتصادي.

تبذل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات قصارى جهدها لدعم التجارة والاستثمار بالدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية المستدامة بها، وهو ما يتأتى من خلال دعم العمليات والمشاريع التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (للأمم المتحدة) التي هي عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً وضعتها الأمم المتحدة وتستهدف تحقيقها بحلول عام 2030. وانطلاقاً من هذه الأهداف، تتوالى الدعوات إلى التحرك من أجل االستئصال الفقر وحماية البيئة وتحسين مستوى المعيشة لجميع البشر. ومن بين تلك الأهداف السبعة عشر، تلتزم المؤسسة بشكل رئيسي بستة أهداف منها.

بفضل تاريخ المؤسسة ومكانتها التي استطاعت تحقيقها نظراً لكونها شريكاً موثوقاً للعديد من المصدرين والمؤسسات المالية والمستثمرين من جميع أنحاء العالم، أصبح أمام الدول الأعضاء فرصة سانحة للعمل مع شركاء لم يكن ليمكنهم العمل معهم لولا وجود المؤسسة. وتدعم المؤسسة أنواع عديدة من العمليات بداية من مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل تطوير الموانئ وتسهيل حركة البضائع والخدمات، وصولاً إلى استيراد المنتجات الغذائية دعماً لتحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء الأشد احتياجاً لذلك. وعلى الرغم من ذلك التنوع الكبير في العمليات والمشاريع التي تدعمها المؤسسة، فإن رغبتها في إحداث تأثير إيجابي على التنمية عن طريق خدمات التكافل ثابتة لا تتغير.

حققت المؤسسة منذ تأسيسها من 26 عاماً قفزات هائلة حيث نشهد سنوياً نمواً كبيراً في عدد الدول الأعضاء والشركاء والحجم الضخم للأعمال المؤمن عليها سنوياً منذ تأسيس المؤسسة، وهو النجاح الذي يمتلك فيه نصيب الأسد فريق المهنيين المتفانين بالمؤسسة وشبكتها من المؤسسات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورواد الأعمال الذين لا يدخرون جهداً بالدول الأعضاء الطامحين إلى عدم الاكتفاء بحدود دولهم والذين كانوا ولا يزالون هم عين المؤسسة التي ترى بها الاحتياجات اللازمة لتحقيق الازدهار.

دعم الصادرات و الواردات **51 مليار دولار أمريكي**

دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة **13 مليار دولار أمريكي**

قدمت إلى الدول الأعضاء الـ **47**

تلتزم المؤسسة بشكل رئيسي **بستة** أهداف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

ب - النتائج الرئيسية (2019)

التصنيف الإئتماني بدرجة "Aa3"
للقوة المالية التأمينية
MOODY'S

10.86 مليار دولار أمريكي

قطاعات الأعمال المؤمن عليها

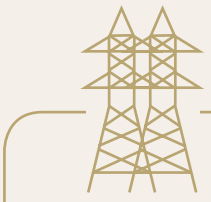

الطاقة
5,585 مليون دولار أمريكي

الصناعة
2,612 مليون دولار أمريكي

أخرى
900 مليون دولار أمريكي

الخدمات
868 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية
474 مليون دولار أمريكي

الصحة
360 مليون دولار أمريكي

الزراعة
64 مليون دولار أمريكي

حسب المنطقة الأعمال المؤمن عليها

منطقة آسيا

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

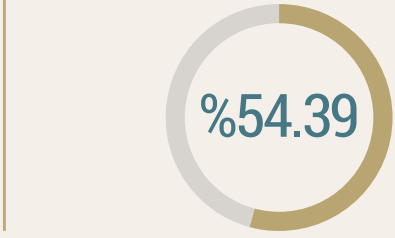

منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا

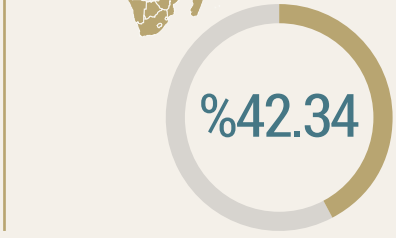

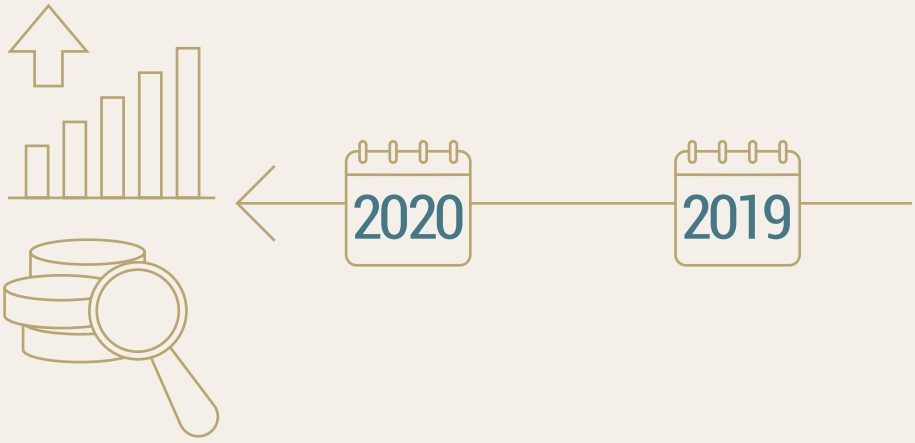

فائض
3.86 مليون دولار أمريكي

صافي النتائج
10.41 مليون دولار أمريكي

تركمانستان

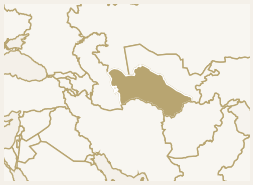

أوزبكستان

سورينام

انضمام 3 بلدان جديدة ليصبح العدد **47 بلد**

النتائج الرئيسية (تراكمي)

الطاقة
5,585 مليون دولار أمريكي

الصناعات التحويلية
20.81 مليار دولار أمريكي

أخرى
14.02 مليار دولار أمريكي

البنية التحتية
4.13 مليار دولار أمريكي

الرعاية الصحية
1.43 مليار دولار أمريكي

الزراعة
1.34 مليار دولار أمريكي

عدد الكيانات المستفيدة من خدمات المؤسسة

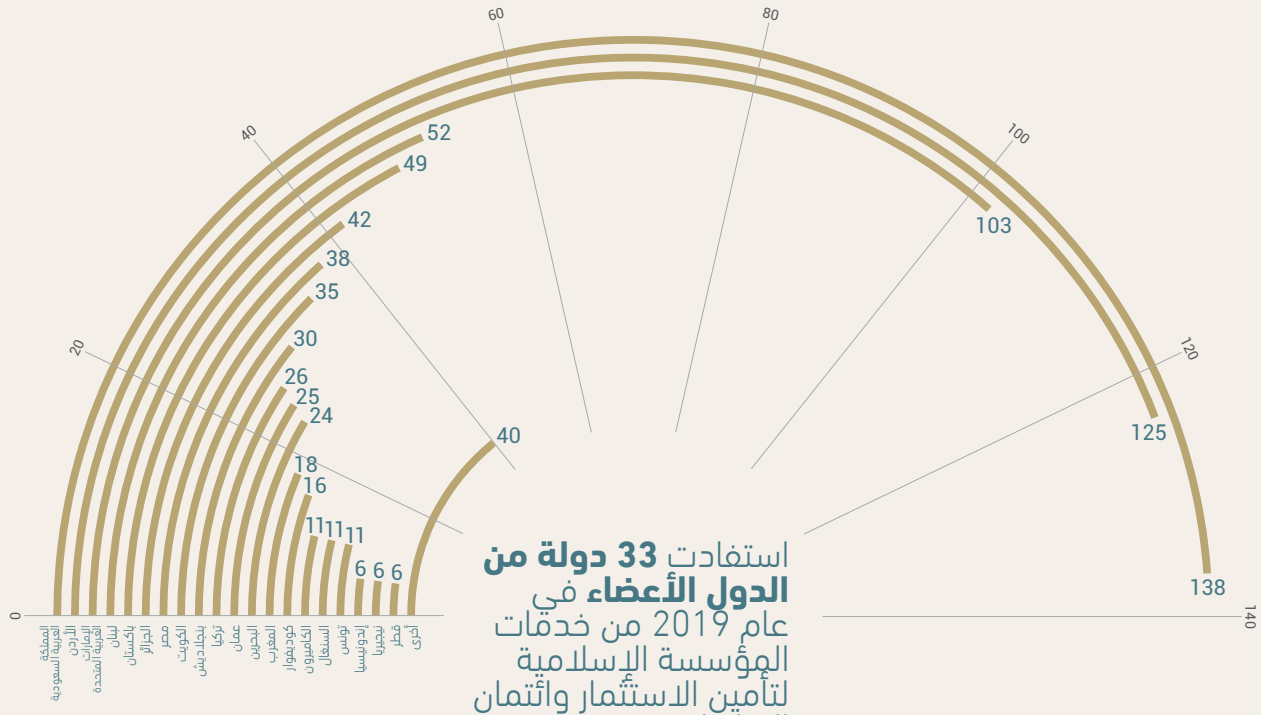

استفادت **33 دولة من الدول الأعضاء** في عام 2019 من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

وبلغ عدد الكيانات التي استفادت من تلك الخدمات داخل تلك البلدان **812 كياناً** في المجمل.

أنشطة التجارة والاستثمار البينية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي بتسهيل من المؤسسة:

أنشطة التجارة والاستثمار البينية بتسهيل من المؤسسة (بالمليون دولار أمريكي)

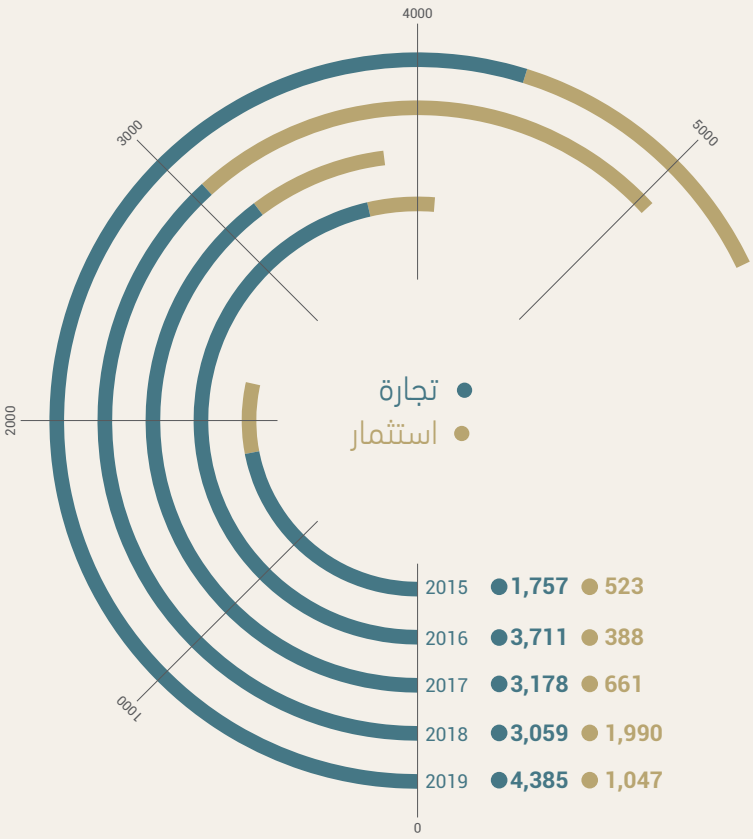

من بين الأولويات الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعم حركة التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وقد شهد عام 2019 دعم المؤسسة لأنشطة تجارية واستثمارية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي بلغ حجمها الإجمالي **5.4 مليار دولار أمريكي** بما يُمثل زيادة بواقع 29% مقارنة بالعام الماضي؛ ومن هذا المجموع فإن مبلغ **4.4 مليار دولار أمريكي** هو عبارة عن تجارة بينية مدعومة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومليار دولار أمريكي في شكل استثمارات بينية بين تلك البلدان.

أعمال التصدير بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء

أعمال التصدير بتسهيل من المؤسسة (بالمليون دولار أمريكي)

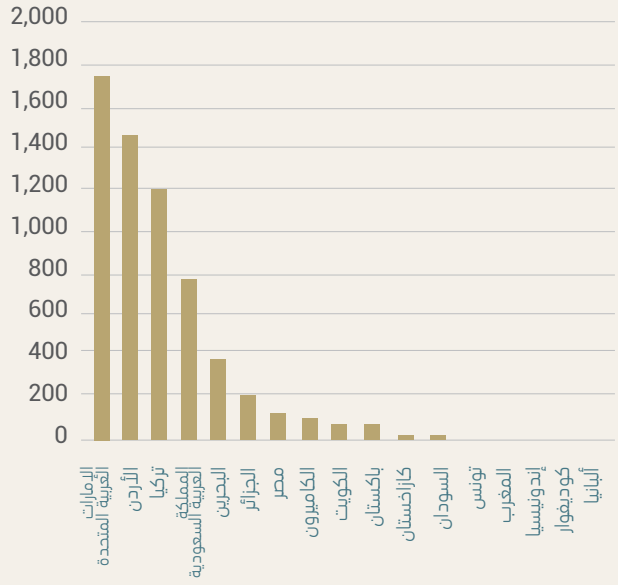

الغالبية العظمى من الصادرات التي تمت بتسهيل من المؤسسة خلال عام 2019 من دولة الامارات العربية المتحدة والأردن وتركيا والمملكة العربية السعودية

أعمال الاستيراد بتسهيل من المؤسسة (بالمليون دولار أمريكي)

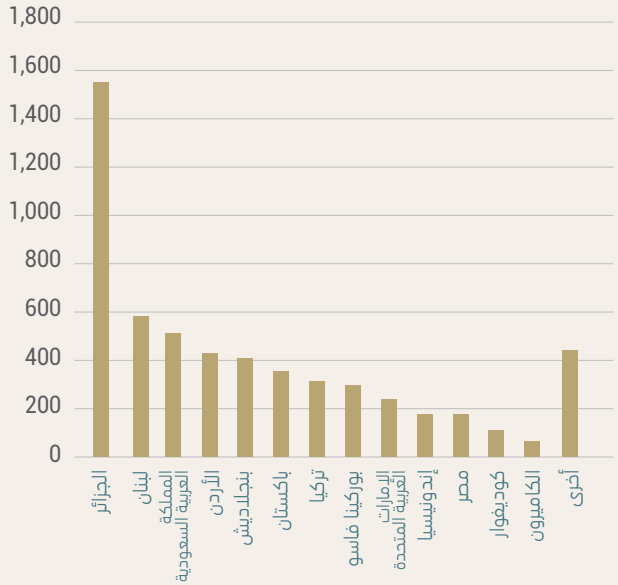

الدول الأبرز من حيث حجم أعمال الاستيراد بتسهيل من المؤسسة في عام 2019 كانت الجزائر ولبنان والمملكة العربية السعودية.

الاستثمارات الواردة إلى الداخل بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء

الاستثمارات الواردة إلى الداخل (بالمليون دولار أمريكي)

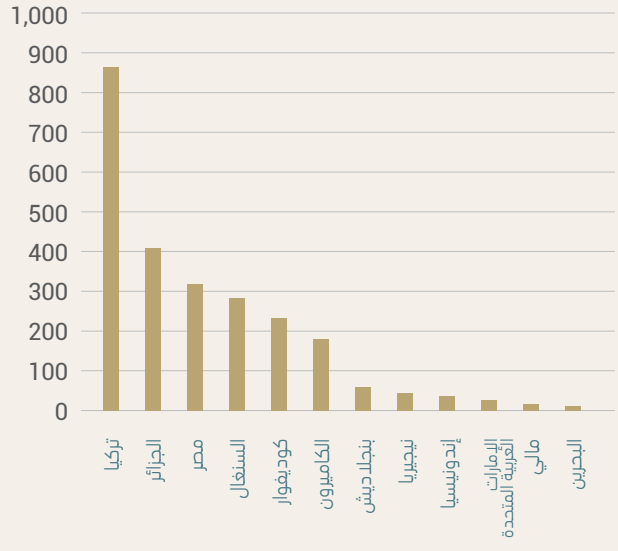

كانت الغالبية العظمى من الاستثمارات الواردة إلى الداخل في تركيا والجزائر ومصر.

الاستثمارات الصادرة إلى الخارج بتسهيل من المؤسسة في كل بلد من البلدان الأعضاء

الاستثمارات الصادرة إلى الخارج (بالمليون دولار أمريكي)

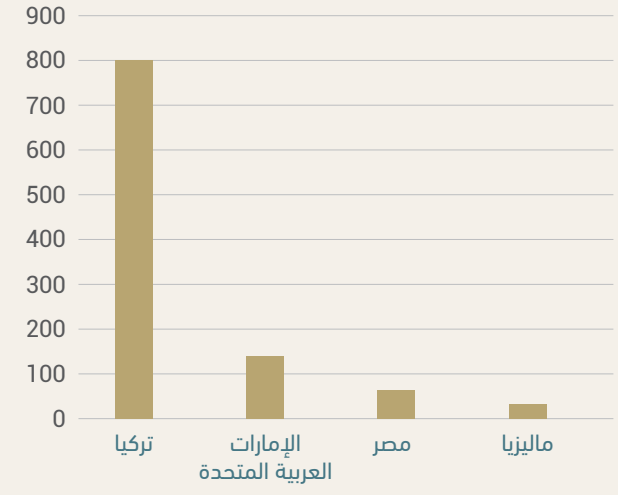

كانت تركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر وماليزيا هي البلدان الوحيدة التي تم بها تقديم الدعم للاستثمارات الصادرة إلى الخارج مثلت منها تركيا 80% تقريباً في المجمل.

ج - أهم العمليات

دعمت المؤسسة في عام 2019 العديد من المشاريع والعمليات الهامة في البلدان الأعضاء والتي مثلت الوقود الذي تتحرك به قاطرة التنمية بتلك البلدان وعنصراً حيوياً في تحقيق المؤسسة لأهدافها.

المشروع:

توفير الطاقة لبنغلاديش

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
بنغلاديش	38 مليون دولار أمريكي	3 سنوات	بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية	بنك الهند الوطني

دور المؤسسة

تقديم تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد لخطاب اعتماد من بنك بنغلاديشي لاستيراد معدات توليد طاقة.

الأثر التنموي

٢ القضاء التام على الجوع
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تُعاني بنغلاديش من عدم توافر كميات كافية من الطاقة مما يعرقل من مسيرة الدولة نحو تحقيق جميع ما لديها من إمكانيات اقتصادية، حيث يتزايد الطلب بمعدل سريع يبلغ 10% سنوياً غير أن البلاد تفتقر إلى ما يمكنها من تلبية هذا الطلب. ولا يزال العديد من سكان البلاد يعانون من انقطاع متكرر في الكهرباء بينما يُعاني البعض من انعدام توافر الكهرباء على الإطلاق. وهو ما يُمثل عقبة معرقلة للاقتصاد أثناء فصل الصيف وللري على وجه الخصوص حيث لا يزال قطاع كبير من اقتصاد البلاد يعتمد على قطاع الزراعة. وقد أسفرت هذه المشكلات عن تراجع حاد في أداء الاقتصاد مقارنة بما يمكن تحقيقه، ونتيجة لذلك تحتاج بنغلاديش إلى امتلاك قدرة أكبر بكثير في توليد الطاقة وسوف يكون لهذا المشروع دوراً محورياً في تحقيق ذلك للبلاد.

ولمعالجة ذلك النقص في توليد الكهرباء ببنغلاديش، وفرت المؤسسة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد لخطاب اعتماد من بنك محلي لاستيراد معدات توليد طاقة. وكان دور المؤسسة في هذه العملية جوهرياً حيث وفر لرعاة المشروع القدرة على الحصول على تمويل أرخص مع مدة أطول وقلل من الاحتياج إلى إعادة تمويل المشروع.

ومن المتوقع أن يكون الأثر التنموي لمحطة الطاقة هذه هائلاً حيث ستكون لها أهمية حيوية في زيادة توافر الطاقة دون انقطاع للمواطنين البنغاليين ومن ثم دفع عجلة النمو. ونظراً إلى كون القطاع الزراعي ببنغلاديش من القطاعات المحركة للاقتصاد بها، سواء من حيث تركيبة القوة العاملة أم المساهمة في حصة الناتج المحلي الإجمالي، فسوف يُثمر هذا التوافر الأكبر للطاقة عن تحفيز نمو الوظائف وتعزيز القطاع الزراعي بالبلاد. ومن بين أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف المؤسسة تحقيقها، ساهم هذا المشروع في اقتراب بنغلاديش من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2 و8 و9.

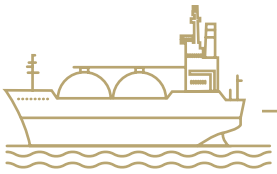

المشروع:

إدخال الطاقة إلى باكستان

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
باكستان	40 مليون دولار أمريكي	سنة واحدة	بوليصة المصارف العامة	بيت التمويل الكويتي

دور المؤسسة

تقديم تغطية تأمينية لشراء النفط الخام ومنتجات البترول المكرر والغاز الطبيعي المسال من موردين متنوعين من دول أعضاء وغير أعضاء.

الأثر التنموي

تُعاني باكستان من فقر دائم في إمدادات الطاقة مما يؤدي إلى اختناق الاقتصاد بالبلاد، وأثر ذلك ليس مقتصراً على إحداث تداعيات سلبية على الاقتصاد فحسب حيث يؤدي عدم كفاية إمدادات الطاقة إلى مشاكل في قطاع الصحة العامة وإلى تحديات أخرى عديدة. ومن أجل معالجة هذه المشاكل، على باكستان استيراد الطاقة للوفاء باحتياجات البلاد.

ومن أجل دعم باكستان في الحصول على حاجتها من الطاقة، قدمت المؤسسة تغطية تأمينية لشراء النفط الخام ومنتجات البترول المكرر والغاز الطبيعي المسال من موردين متنوعين من دول أعضاء وغير أعضاء، حيث قدمت تحديداً بوليصة المصارف العامة لبيت التمويل الكويتي من أجل تمويله للعمليات بين المصدر والمستورد.

وقد كان لهذه العملية أثر تنموي هائل حيث ساعدت في سد احتياجات باكستان من الطاقة مع العمل في الوقت ذاته على زيادة الإيرادات لبلد آخر من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك، فإن تعزيز تحقيق باكستان للاكتفاء في احتياجات الطاقة بالنسبة للقطاعات الصناعية بالمناطق الحضرية والريفية سوف يُمثل عاملاً محفزاً للنمو، وهو ما يضمن عدم اضطرار الأنشطة التجارية إلى مواجهة المخاطر التي تصاحب الإمداد غير المنتظم للكهرباء والتي قد تعرقل أعمالها بشدة. وسوف يكون لهذه العملية مساهمة هائلة في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 7 و8.

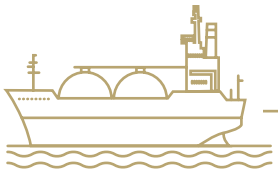

المشروع:

دعم واردات باكستان من السلع الأساسية

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
باكستان	25 مليون دولار أمريكي	سنة واحدة	بوليصة المصارف العامة	الشركة العربية للاستثمار

دور المؤسسة

تُقدم المؤسسة تغطية تأمينية للشركة العربية للاستثمار على تسهيل قرض يدعم استيراد الإمدادات الأساسية من النفط والغاز ومنتجات البترول المكررة الأخرى إلى دولة من الدول الأعضاء (باكستان).

الأثر التنموي

تعاني باكستان من مشاكل متكررة ترتبط بالنقص الدائم في إمدادات الطاقة تؤثر بالسلب على الإنتاج وهو ما يؤدي إلى عرقلة الاقتصاد الباكستاني، خاصة في ظل ضعف الكفاءة في استخدام الطاقة وعدم موثوقية التوقعات الخاصة بالإنتاج فضلاً عما تتعرض له الأنشطة التجارية في أغلب الأحيان من حالات تعطل مفاجئة. ومن أجل حل هذه المشكلات وسد احتياجات البلاد، تحتاج باكستان إلى استيراد الطاقة.

ودعماً لباكستان في معالجة احتياجاتها من الطاقة، سهلت المؤسسة شراء إمدادات النفط والغاز ومنتجات أخرى من البترول المكرر من دولة أخرى من الدول الأعضاء (المملكة العربية السعودية) حيث ساهمت تحديداً بتوفير تغطية تأمينية للشركة العربية للاستثمار في تمويل العملية لكونها طرفاً في قرض مشترك (مرابحة) يتولى تنظيمه بنك عجمان لصالح حكومة باكستان.

تضطلع المؤسسة في إطار تغطية هذه العملية بدور محوري في تحقيق التنمية المستدامة في باكستان، وهي إحدى البلدان الأعضاء، وذلك عن طريق المساعدة في دعم إمدادات الطاقة بها حيث تعكف المؤسسة على تحفيز اقتصاد البلاد الذي يقوضه عدم استقرار إمدادات الطاقة. فمن الصعب تحقيق نتائج قوية في مسيرة النمو أو التحول إلى دولة صناعية في ظل غياب أحد العناصر الأساسية التي تدخل في تشغيل المصانع أو تُسهم في استغلال المزارعين لأراضيهم بأفضل شكل ممكن. ومن ثم فإن استيراد النفط والغاز ومنتجات البترول المكرر الأخرى يعني حصول باكستان على إمدادات طاقة يمكن الاعتماد عليها و ركيزة من شأنها إحداث أثر إيجابياً لمسيرة النمو الاقتصادي بالبلاد وتحولها إلى بلد صناعية. وعليه يصب دعم المؤسسة لهذه العملية بصورة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 7 و8 و9. علاوة على ذلك، ونظراً لكون هذه العملية بين بلدين من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فتكون المؤسسة بذلك مساهمة في حركة التجارة البينية فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي وفي زيادة الإيرادات المتحققة للبلد المصدر العضو، وهو المملكة العربية السعودية.

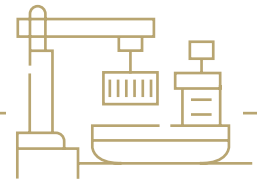

المشروع:

دعم شركة تصدير سعودية (شركة مجموعة كابلات الرياض)

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
المملكة العربية السعودية	195 مليون دولار أمريكي	سنة واحدة	البوليصة الشاملة قصيرة الأجل	شركة مجموعة كابلات الرياض

دور المؤسسة

تضطلع المؤسسة بدور رئيسي في دعم شركة مجموعة كابلات الرياض في جهودها لزيادة مبيعات الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة والحصول على المعلومات بشأن المشترين الجدد فضلا عن تأمين ذممها المدينة عن طريق تقديم منتج البوليصة الشاملة قصيرة الأجل.

الأثر التنموي

كان ولا يزال تحفيز الصادرات ومساعدة الشركات بالدول الأعضاء على النمو على الصعيد العالمي يقع ضمن محور مهمة المؤسسة، وهو ما يتضح جلياً في دعم المؤسسة الذي كان حاضراً عندما سعت شركة مجموعة كابلات الرياض ذات التاريخ الطويل في صناعة الكابلات بالمملكة العربية السعودية إلى التوسع في صادراتها عالمياً. وتُقدم المؤسسة على وجه الخصوص يد العون لهذه الشركة السعودية الرائدة في صناعة الكابلات للدخول إلى أسواق جديدة وعلى زيادة إيراداتها من الصادرات والحصول على معلومات ائتمانية عن المشترين الجدد وتأمين ذممهم المدينة وذلك من خلال تزويد شركة مجموعة كابلات الرياض ببوليصة التأمين الشاملة قصيرة الأجل تُغطي صادرات منتجاتها إلى الأسواق الجديدة. يتجنب المصدرون في الغالب الدخول إلى أسواق جديدة عليهم قد يتعرضون فيها لمخاطر تتمثل في عدم سداد المشترين الجدد وفي كون الأسواق الجديدة غير مألوفة لهم أو مجهولة تماماً. تمنح المؤسسة من خلال تغطيتها التأمينية مجموعة شركة مجموعة كابلات الرياض الثقة التي تُمكنها من بيع منتجاتها على مستوى العالم وهو ما يعود بفيض من المنافع على الاقتصاد السعودي والأسواق المستقبلة.

إن حجم الأثر التنموي لهذا الدعم الذي تقدمه المؤسسة لهذه العملية هو حجم هائل. ففي المقام الأول، تساعد مشاركة المؤسسة في هذه العملية شركة مجموعة كابلات الرياض على النمو مما يعني إسهام المؤسسة في تحفيز تحقيق المزيد من التوسع في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. علاوة على ذلك، فإن المنتجات التي تُصدرها الشركة في هذه الحالة يمكن الاستفادة بها في تعزيز الاتصالات وسهولة التواصل في الدول المستقبلة كما يمكن استخدامها في تطوير البنية التحتية. ومن ثم فلن تُسهم هذه العملية فحسب في تنمية الدولة المصدرة (المملكة العربية السعودية) بل ستُسهم أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة للدول العديدة التي سيتم تصدير الكابلات إليها، والتي أغلبها من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالنظر إلى المنافع التي تحققها هذه العملية، فإنها تُسهم في وضع جميع الأطراف ذات الصلة على طريق تحقيق هدفي التنمية المستدامة 8 و9.

المشروع:

دعم مشروع الكهرباء الإندونيسي (كاربورشيب)

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
إندونيسيا	112.5 مليون دولار أمريكي	3 سنوات	بوليصة التأمين على عملية محددة (إلغاء العقود)	كاربورشيب

دور المؤسسة

تُقدم المؤسسة تغطية على إلغاء العقود لكاربورشيب حتى تستطيع تأجير سفنها لتوليد الكهرباء لشركة الكهرباء الوطنية بإندونيسيا مما يمنحها القدرة على توفير إمدادات أكبر للطاقة لأربع مدن.

الأثر التنموي

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تحتضن دولة إندونيسيا، وهي واحدة من أكثر الدول الإسلامية ازدحاماً بالسكان، اقتصاداً مزدهراً يتزايد فيه الطلب على الطاقة يوماً بعد يوم. تتكون هذه الدولة من 17,000 جزيرة وتواجه صعوبات في تلبية حجم الطلب على الطاقة، وذلك نتيجة الأول للمشاكل التي تواجهها في توليد الكهرباء ونقلها بسبب طبيعتها الجغرافية. ومن ثم، فعلى إندونيسيا استيراد الطاقة من أجل تلبية هذا الطلب الهائل.

ولمعالجة ذلك الاحتياج للطاقة في جميع الجزر المتفرقة التي تتشكل منها البلاد، فقد لجأت شركة الكهرباء الوطنية بإندونيسيا إلى شركة كارباور شيب التركية، لتأجير خمس سفن لتوليد الكهرباء منها لتزويد أربع مدن إندونيسية مختلفة بالكهرباء. اضطلعت المؤسسة بدور محوري في تسهيل هذه العملية حيث وفرت تغطية لمخاطر إلغاء العقود من خلال بوليصة التأمين على العمليات المحددة التي تُقدمها لشركة كارباور شيب بحيث تكون الشركة مطمئنة في عملية تأجير سفنها لشركة الكهرباء الوطنية بإندونيسيا.

وقد كان الأثر التنموي لهذه العملية هائلاً، حيث كان لها الفضل في تحسين أمن الطاقة بالبلاد ودعم نمو شركة كاربورشيب فضلاً عن تعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وسوف تضطلع المؤسسة بدور محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية بمدن كوبانج وأمبون وأمورانج وميدان عن طريق تسهيل توفير الطاقة لها، وهو ما سيكون له تبعات إيجابية متنوعة منها خلق فرص العمل وتحقيق تحول أكبر نحو الصناعة فضلاً عن تحسن الخدمات العامة وتحقيق الازدهار بصفة عامة لسكان هذه المدن. ومن ثم تُسهم هذه العملية بصورة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 7 و8 و9 عن طريق أثرها التنموي متعدد الجوانب.

المشروع:

دعم المؤسسة لتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بتركيا

البلد

تركيا

حجم المشروع

180 مليون يورو

الفترة

5 سنوات تقريبا

المنتج

تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية

العميل

بنك آي إن جي - ألمانيا (100 مليون يورو) وبنك سوسيتيه جنرال (80 مليون يورو)

دور المؤسسة

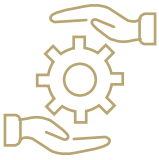

تقدم المؤسسة الدعم من خلال توفير التغطية لتسهيل تمويل بنك التصدير والإستيراد التركي للشركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع التصدير بتركيا. وتوفر بوليصة تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية التي تقدمها المؤسسة التغطية ضد مخاطر عدم سداد هذا القرض لبنك آي إن جي وبنك سوسيتيه جنرال، فرنسا

الأثر التنموي

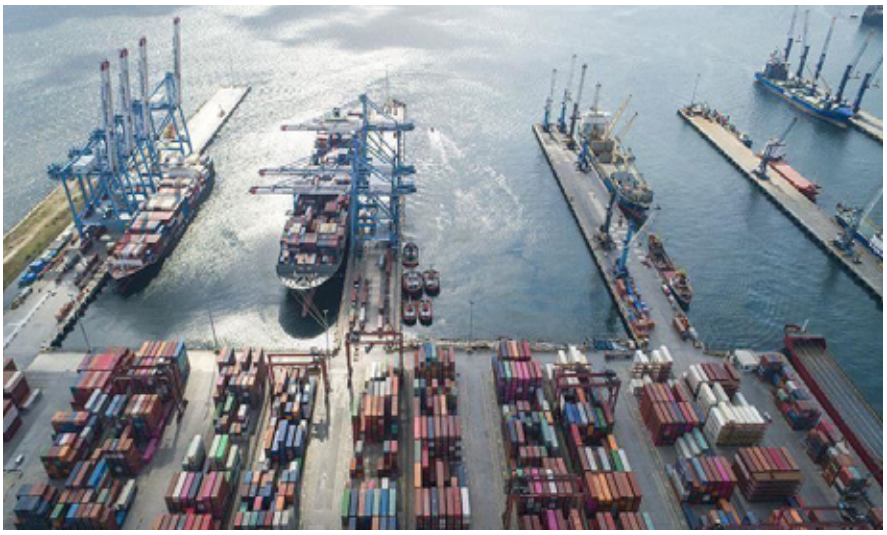

تطمح الدولة العضو، تركيا، في زيادة حجم صادراتها إلى 500 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، ويقع على عاتق وكالة ائتمان التصدير الرسمية بالبلاد، بنك التصدير والإستيراد التركي، دور كبير في تحقيق ذلك، وتقيم المؤسسة شراكة قوية مع هذا البنك بغرض مساعدته على تمويل الشركات التركية الراغبة في التوسع في أنشطتها التجارية والاستثمارية في جميع أنحاء العالم. ونظراً لامتلاك البنك لقاعدة عملاء تتخطى 6000 شركة تركية تتكون في أغلبها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن الشراكة بين الكيانين سوف تحقق للمؤسسة أثراً بالغ التوسع على جميع الأصعدة بقطاع الأعمال التركي.

عكفت المؤسسة مؤخراً على تعزيز هذه الشراكة عن طريق توفير التغطية لكل من بنك آي إن جي وبنك سوسيتيه جنرال في قروضهما الممنوحة إلى البنك التركي للتصدير والإستيراد، حيث تُقدم المؤسسة تغطية تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لقرض بقيمة 180 مليون يورو من بنك آي إن جي وبنك سوسيتيه جنرال لتمويل شركات من الفئات الصغيرة والمتوسطة بتركيا. يُعد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد المحركات التي تدفع قاطرة النمو بالبلاد وتوظف قسماً هائلاً من القوة العاملة بها. وفي إطار تمويل هذا القطاع، يمنح بنك التصدير والإستيراد التركي هذه الأنشطة التجارية فرصة أكبر للنمو على الصعيد العالمي، وهو ما يخلق المزيد من الوظائف والفرص للشركات بتركيا. وعليه فسيكون لالتزام المؤسسة بتقديم المساعدة لشريكها بنك التصدير والإستيراد التركي دوراً حيوياً في مسيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه الدولة العضو. علاوة على ذلك، سوف يدفع ذلك من عجلة نمو الاقتصاد التركية بصورة أعم وسوف يحقق في نهاية المطاف حياة أكثر رغداً لرواد الأعمال والعاملين في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبلاد.

من المتوقع أن تحقق التغطية التي توفرها المؤسسة قفزة كبيرة في الإنتاج وفي توليد الوظائف في هذا القطاع الذي يُعد واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية بتركيا وستعزز العلاقة القوية بين المؤسسة وبنك التصدير والإستيراد التركي. كما تضع تغطية هذا القرض المؤسستين على نفس المسار في جهودهما نحو مساعدة رواد الأعمال على إنماء أنشطتهم التجارية مما يُثمر في المقابل بتحسن سبل العيش في جميع أرجاء البلاد. والنقطة المحورية في هذا الهدف الموحد للمؤسستين هو أن تُصبح التنمية المستدامة أكثر تعمقاً وتغلغلاً في البلاد. سوف تُسهم تغطية المؤسسة في هذه الحالة في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 8 و17 في تركيا.

المشروع:

أعمال التجريف والاستصلاح لجسر المنامة الشمالي 2

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
مملكة البحرين	37 مليون دولار أمريكي	2 سنوات	بوليصة التأمين على عملية محددة	شركة المشروع المشترك بوسكاليس وستمنستر ودريدجينج

دور المؤسسة

قدمت المؤسسة الدعم للمشروع عن طريق توفير غطاء تأميني لشركة بوسكاليس ضد خطر عدم السداد الناجم مباشرةً عن المخاطر السياسية والتجارية، بما في ذلك تغطية مخاطر ما قبل منح الائتمان وما بعد منح الائتمان.

الأثر التنموي

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أصدرت حكومة البحرين خطتها الوطنية لعام 2030 بهدف ضمان تحقيق النمو والازدهار للمملكة. وتهدف الحكومة من خلال هذه الخطة إلى تحسين طرق الربط بين مدنها الرئيسية عن طريق تحسين البنية الأساسية.

في سبيل تحقيق هذا الهدف، تقدم المؤسسة لمملكة البحرين الدعم اللازم لمشاريع التجريف والاستصلاح التي ستنفذها شركة بوسكاليس لإنشاء المرحلة الثانية من جسر المنامة الشمالي الواصل من البسيتين. كما ستوفر المؤسسة تحديداً غطاءً تأمينياً لشركة بوسكاليس ضد مخاطر عدم السداد الناجم مباشرةً عن المخاطر السياسية والتجارية، بما في ذلك تغطية مخاطر ما قبل منح الائتمان وما بعده. وسيشكل إنشاء المرحلة الثانية من جسر المنامة الشمالي الواصل من البسيتين عنصراً أساسياً من الخطة الوطنية لمملكة البحرين 2030، حيث ستعزز طرق الربط بين منطقة المنامة ومحافظة المحرق. ومن المقرر أن يزيد المشروع من طرق الربط بين المناطق التجارية المختلفة، مثل المناطق الدبلوماسية وخليج البحرين والمرفأ المالي ومنطقة السيف ومواقع مشاريع استثمارية بارزة، مثل ديار المحرق وجزيرة دلمونيا وبوابة البحرين للاستثمار. وسوف يُمثل المشروع أهمية حيوية في تطوير البنية التحتية بالبحرين وسيكون بمثابة توسعة لشبكة الطرق بها كما سيُسهم في تلبية الطلب المتزايد على الطرق بالمملكة، وهي الأثار التي من شأنها أن تُحدث تحسناً كبيراً في منظومة النقل بالعاصمة.

إن الأثر التنموي للمشروع سوف يكون هائلاً، إذ سيُسهم في خلق الوظائف وتقليل الاختناقات المرورية مما يُخفض من الكربون المنبعث من السيارات بالبحرين فضلاً عما سيُثمر عنه المشروع من تحسين للبنية التحتية الأمر الذي يعني تعزيز الربط الذي يُفضي التوسع فيه إلى تحفيز النمو الاقتصادي. ستُسهم هذه العملية بصورة مباشرة في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 8 و9.

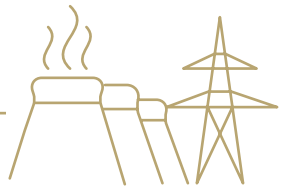

المشروع:

توسيع محطة الطاقة الحرارية المستقلة بأزيتو

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
جمهورية كوت ديفوار	20.4 مليون دولار أمريكي	13 سنوات	إعادة تأمين - الإخلال بالعقد (إنهاء العقد في إطار إتفاقية الإمتياز)	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الولايات المتحدة الأمريكية

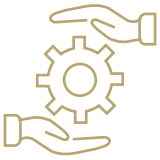

دور المؤسسة

قدمت المؤسسة خدمة إعادة التأمين إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك للتأمين على توسعة مشروع أزيتو المرحلة 3. ويمثل ضمان مشروع أزيتو المرحلة 3 أهمية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار وذلك بهدف متابعة غطاء استثمار مشروع أزيتو المرحلة 4. وبالتالي، يساعد الغطاء الذي تقدمه المؤسسة الدولة بشكل غير مباشر على تحفيز المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة.

الأثر التنموي

تأتي كوت ديفوار ضمن البلدان التي تأخذ على عاتقها تحقيق نمو اقتصادي قوي والارتقاء بإمكاناتها لتكون في مصاف البلدان متوسطة الدخل. ولتحقيق هذا الهدف، يمثل وجود مصدر طاقة موثوق أمراً بالغ الأهمية. وجديرٌ بالذكر أن البلاد في حاجة ماسة إلى زيادة القدرة على توليد الطاقة الكهربائية في ظل النمو السكاني. وتساعد المؤسسة، من خلال تزويد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بإعادة التأمين لدورها في المراحل الثلاثة لمشروع محطة إنتاج الطاقة الحرارية المستقلة أزيتو، البلاد على تعزيز قدراتها في مجال الطاقة.

أزيتو هي محطة توليد طاقة بالدورة المركبة تعمل بالغاز الطبيعي مع محطة فرعية بقدرة 225 كيلو فولت، تقع على بُعد 6 كيلومترات غرب ميناء أبيدجان، كوت ديفوار. وتبلغ طاقتها الاسمية المركبة 680 ميجاوات التي تشمل المراحل 1 و2 و3 بقدرة 427 ميجاوات (المحطة القائمة) والمرحلة 4 بقدرة إضافية 253 ميجاوات (التوسعة). وكانت أزيتو واحدة من أوائل محطات إنتاج الطاقة المستقلة في أفريقيا جنوب الصحراء وثاني مشروع محطة إنتاج طاقة مستقلة تشهده كوت ديفوار.

تمثل خدمة إعادة التأمين المقدمة من المؤسسة لمشروع أزيتو المراحل من 1 الى 3 أهمية كبيرة للمرحلة الرابعة من المشروع وهي جزء أصيل في تحفيز الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على متابعة تأمين استثمار مشروع أزيتو المرحلة 4. وبالتالي، يساعد غطاء المؤسسة البلاد على تحفيز مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة في كوت ديفوار.

تجدر الإشارة إلى أن الأثر التنموي لهذا المشروع هائل، نظراً لتوفيره طاقة نظيفة منخفضة التكلفة نسبياً للشعب الإيفواري إلى جانب تحفيز النمو الاقتصادي، ويحقق المشروع ذلك من خلال خلق فرص عمل، والحد من العائق الجسيم للنمو وعدم إستقرار الطاقة. وستحظى مختلف قطاعات الاقتصاد، مثل قطاعي الصناعة والزراعة اللذين طالما عانا من عدم ثبات مصادر الطاقة، بالطاقة اللازمة لتحقيق إمكاناتها. ومن بين أهداف التنمية المستدامة التي تستهدف المؤسسة تحقيقها، ساهم هذا المشروع في اقتراب كوت ديفوار من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 7 و8 و9.

ساهم مشروع أزيتو المرحلة 3 في تطوير السوق في قطاع الطاقة بالبلاد، حيث قدم زيادة بواقع 10% تقريباً في القدرة على توليد الطاقة، كما ساهم في تحسين رأس المال التكنولوجي إلى حد كبير إذ قدم تكنولوجيا الدورة المركبة في كوت ديفوار.

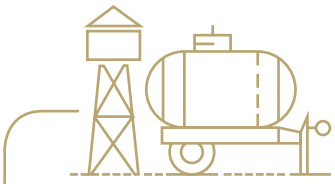

المشروع:

دعم واردات باكستان من السلع الأساسية

البلد	حجم المشروع	الفترة	المنتج	العميل
كوت ديفوار	107 مليون دولار أمريكي	شريحة تجارية بقيمة 38.5 مليون يورو؛ 7 سنوات شريحة مؤسسات تمويل التنمية بقيمة 68.5 مليون يورو؛ 10 سنوات	ضمان قرض	سوسيتيه جنرال باريس

دور المؤسسة

قدمت المؤسسة لسوسيتيه جنرال تغطية عدم سداد ضد التخلف عن سداد الالتزامات المالية السيادية لتسهيل القرض بالفرنك الأفريقي الذي تمنحه لوزارة المالية في كوت ديفوار.

الأثر التنموي

١ القضاء على الفقر | ٣ الصحة الجيدة والرفاه | ٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية | ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد | ٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تعاني مدينة أبيدجان من نقص في المياه الصالحة للشرب. وقد تفاقم هذا التحدي بسبب تدفق الناس من المناطق الريفية إلى المدينة، التي أصبحت الآن موطناً لما يزيد على 5 ملايين نسمة. وقد تسبب هذه الزيادة لهائلة في عدد السكان، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للمياه، في ظهور وضع محفوف بالمخاطر نظراً لتعلقه بالأمن المائي.

يعتمد توريد المياه الصالحة للشرب في الوقت الحالي فقط على استخراج المياه الجوفية. ويعاني العديد من السكان من أمراض مرتبطة بصلاحية المياه للشرب ويلقى الكثير من الأطفال حتفهم بسبب الإسهال الناجم عن المياه غير المعالجة. ولمعالجة التبعات المأساوية المرتبطة بنوعية المياه الرديئة في أبيدجان، توفر المؤسسة تغطية عدم سداد ضد التخلف عن سداد الالتزامات المالية السيادية لسوسيتيه جنرال باريس لتسهيل قرضها بالعملة المحلية التي تمنحه لوزارة المالية والموازنة في كوت ديفوار. ويكمن الهدف من وراء منح هذا القرض في المساهمة في تحقيق دور وزارة المالية والموازنة في كوت ديفوار في تمويل مرفق إمدادات المياه "بي أف أوه/فيوليا".

يحمل هذا المشروع أثراً تحويلياً حيث إنه يساهم في تحسين صحة ملايين الأشخاص ممن يحتاجون إلى هذا العنصر الحيوي في حياتهم اليومية. وستوصل محطة مياه بي أف أوه/فيوليا المياه إلى أحياء أنجري وأبوبو وأنياما، وهي ضواحي أبيدجان المكتظة بالسكان التي تعد موطناً لحوالي 2 مليون شخص إجمالاً. ويمثّل تطوير البنية التحتية الأساسية مثل مرافق المياه والصرف الصحي والتوزيع أمراً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات في كوت ديفوار.

بالإضافة إلى مزايا الصحة العامة الاستثنائية للمشروع، سيكون هناك أيضاً تأثير كبير من حيث توفير فرص العمل، فعلى وجه التحديد، تم توفير 450 فرصة عمل ويتلقى جميع الموظفين تدريباً من جانب فيوليا، وهو ما يسّهل اكتساب المعرفة التقنية وتطوير رأس المال البشري من السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، سيسمح هذا المشروع بإدارة أكثر استدامة لطبقة المياه الجوفية المحيطة بمدينة أبيدجان، وهو ما يحول دون استنفاد موارد المياه الجوفية وتلوثها. ولذلك، سيساهم هذا المشروع بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و3 و6 و8 و9 في كوت ديفوار.

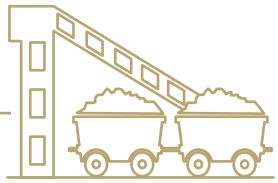

المشروع:

دعم استيراد معدات التعدين إلى كازاخستان

البلد

كازاخستان

حجم المشروع

15 مليون دولار أمريكي

الفترة

4 سنوات

المنتج

بوليصة تأمين عملية محددة

العميل

يوراجيان ماشينيري بي.في.

دور المؤسسة

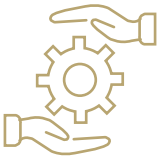

أصدرت المؤسسة بوالص تأمين صفقات محددة إلى يوراجيان ماشينيري بي.في. لتأمين مبيعاتها من معدات التعدين إلى شركات مجموعة إي آر جي.

الأثر التنموي

اقتصاد كازاخستان مدفوع إلى حد كبير بما تملكه البلاد من ثروة معدنية. ويُباع إنتاجها على الصعيد المحلي، بيد أن الأسواق العالمية في واقع الأمر هي ما تستقبل معظم هذا الإنتاج. وتعتزم كازاخستان والعديد من شركات التعدين التابعة لها الاستفادة من وفرة الثروة المعدنية الطبيعية بالبلاد غير أنهم بحاجة إلى دعم في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بذلك.

سهّلت المؤسسة على كازاخستان تحقيق طموحات التنمية المعدنية من خلال إصدار بوليصة تأمين الصفقات المحددة إلى شركة يوراجيان ماشينيري بي.في. لمبيعاتها من معدات التأمين إلى شركات مجموعة إي آر جي التالية: سكولوف-سارابي ماينينج برودكشن أسوسييشن وشوباركول كومير وألمنيوم أوف كازاخستان. وتولت المؤسسة تغطية خطر عدم السداد من جانب هذه الجهات حتى أربع سنوات. وأصدرت البوليصة في إطار دعم المؤسسة "لاستيراد السلع الرأسمالية". وتسمح هذه البوليصة للشركات التي تزاول أعمالها في البلد العضو استيراد السلع الرأسمالية التي تشتد الحاجة إليها لمزاولة عملياتها من البلدان غير الأعضاء. وتمثل الآلات عالية الجودة أهمية بالغة لمجموعة إي آر جي بهدف تعدين الألومينا والكوبالت والنحاس والفحم وخام الحديد في المناجم المكشوفة إلى حد كبير.

يُعد استيراد معدات التعدين هذه بواسطة مجموعة إي آر جي، في دولة كازاخستان العضو بالمؤسسة أمراً مهماً في السماح للشركة بتوسيع نطاق عملياتها. ومن خلال تسهيل توسيع عمليات الشركة، يثمر الدعم الذي تقدمه المؤسسة لهذه الصفقة عن تأثير تنموي هائل. وتساهم الصفقة على وجه التحديد في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 8 و9. ويتحقق ذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة عالية الجودة ودعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الصفقة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 9 عن طريق دفع عجلة التصنيع في كازاخستان.

الفصل 02

لمحة
سريعة عن المؤسسة

أ - نبذة عن المؤسسة

أنشئت في عام 1994 في جدة - المملكة العربية السعودية باعتبارها مؤسسة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

يمتلكها البنك الإسلامي للتنمية الحاصل على تصنيف AAA و47 دولة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

رأس المال المصرح به 400 مليون دينار إسلامي (أي ما يعادل 552 مليون دولار أمريكي) (1 دينار إسلامي = 1.38 دولار أمريكي).

حاصلة على تصنيف Aa3 من وكالة موديز مع نظرة مستقبلية مستقرة.

رائدة في حلول التأمين وإعادة التأمين للاستثمار وائتمان الصادرات. المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

رؤيتنا

أن تصبح المؤسسة الرائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء.

مهمتنا

تيسير التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

دور المؤسسة ومهامها

تتمثل أهداف المؤسسة في تعزيز التجارة عبر الحدود والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء.

تضطلع المؤسسة بمهمتها من خلال توفير حلول تخفيف حدة المخاطر وتعزيز الائتمان للبلدان الأعضاء المصدرة التي تبيع منتجاتها للمشترين في جميع أنحاء العالم، وللمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يستثمرون في البلدان الأعضاء.

تدعم المؤسسة أيضاً المصدرين الدوليين الذين يبيعون منتجاتهم للبلدان الأعضاء، في حال كانت المعاملات تتعلق بالسلع الرأسمالية أو السلع الاستراتيجية.

تأمين الائتمان

تسهيل استيراد السلع الاستراتيجية والرأسمالية من قبل البلدان الأعضاء من البلدان غير الأعضاء.

تسهيل صادرات البلدان الأعضاء إلى كل بلدان العالم.

تأمين الاستثمار

تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء.

حلول التأمين على التجارة والاستثمار

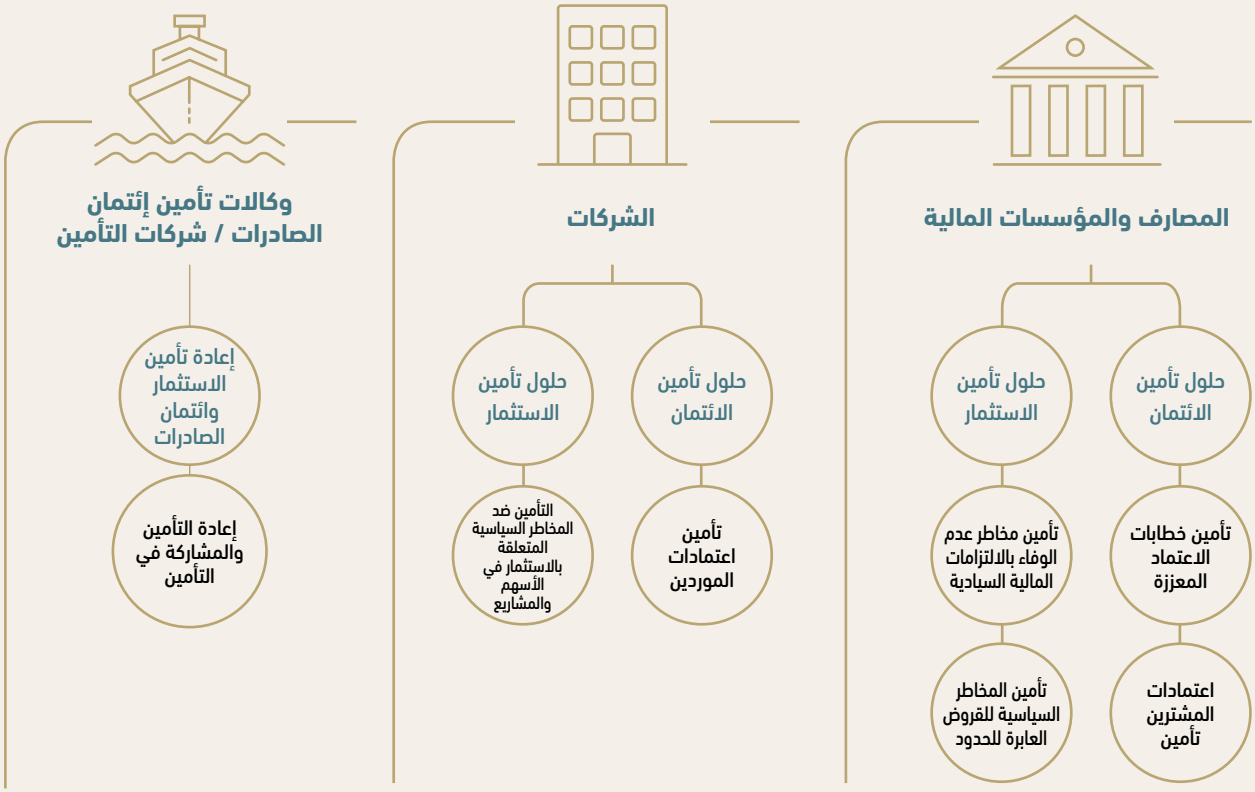

نموذج أعمال صيغة التكافل

إستفادة البلدان الأعضاء من خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

(منذ إنشاء المؤسسة - مليار دولار أمريكي)

	الواردات	الصادرات	استثمارات صادرة إلى الخارج	استثمارات واردة إلى الداخل
آسيا الوسطى وأوروبا	2.01	5.16	2.36	2.45
جنوب شرق آسيا	6.53	1.06	0.44	1.59
الدول العربية الآسيوية	13.27	30.37	2.00	1.30
شرق ووسط أفريقيا	0.63	0.20	-	1.03
شمال أفريقيا	7.47	4.56	0.38	3.55
غرب أفريقيا	2.04	-	-	3.04
	31.95	41.35	5.18	12.96

بلغ إجمالي المبالغ المستفاد منها منذ الإنشاء **127.30 مليار دولار أمريكي** من 128 بلد، فيما بلغت حصة البلدان الأعضاء منها **91.44 مليار دولار أمريكي**

المساهمة

أكبر 10 مساهمين

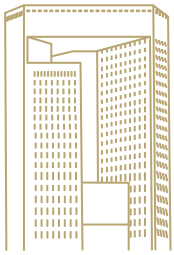

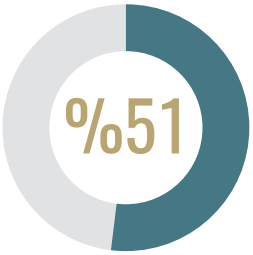

البنك الإسلامي للتنمية	%50.69
المملكة العربية السعودية	%20.28
مصر	%4.53
إيران	%3.38
الكويت	%2.53
الإمارات	%2.53
كازاخستان	%2.20
المغرب	%1.69
قطر	%1.69
تركيا	%1.69

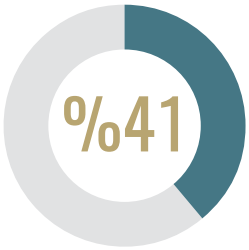

المساهمون الآخرون

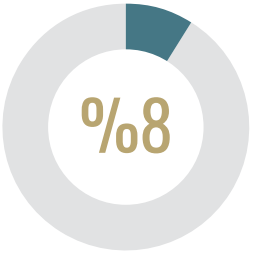

البحرين	%1.23	تركمانستان	%0.17	مالي	%0.08		
ماليزيا	%0.93	العراق	%0.17	موريتانيا	%0.08		
باكستان	%0.84	الأردن	%0.17	موزمبيق	%0.08		
نيجيريا	%0.74	لبنان	%0.17	النيجر	%0.08		
ليبيا	%0.51	عُمان	%0.17	فلسطين	%0.08		
الجزائر	%0.34	ألبانيا	%0.08	السنغال	%0.08		
تونس	%0.34	بنين	%0.08	سورينام	%0.08		
اليمن	%0.34	الكاميرون	%0.08	سوريا	%0.08		
السودان	%0.25	تشاد	%0.08	أوغندا	%0.08		
بوركينا فاسو	%0.23	جزر القمر	%0.08	كوت ديفوار	%0.08		
بنجلاديش	%0.17	جيبوتي	%0.08	أوزبكستان	%0.08		
إندونيسيا	%0.17	الجابون	%0.08	بروناي دار السلام	%0.08		
جامبيا	%0.17	غينيا	%0.08				

ب - الهيكل التنظيمي

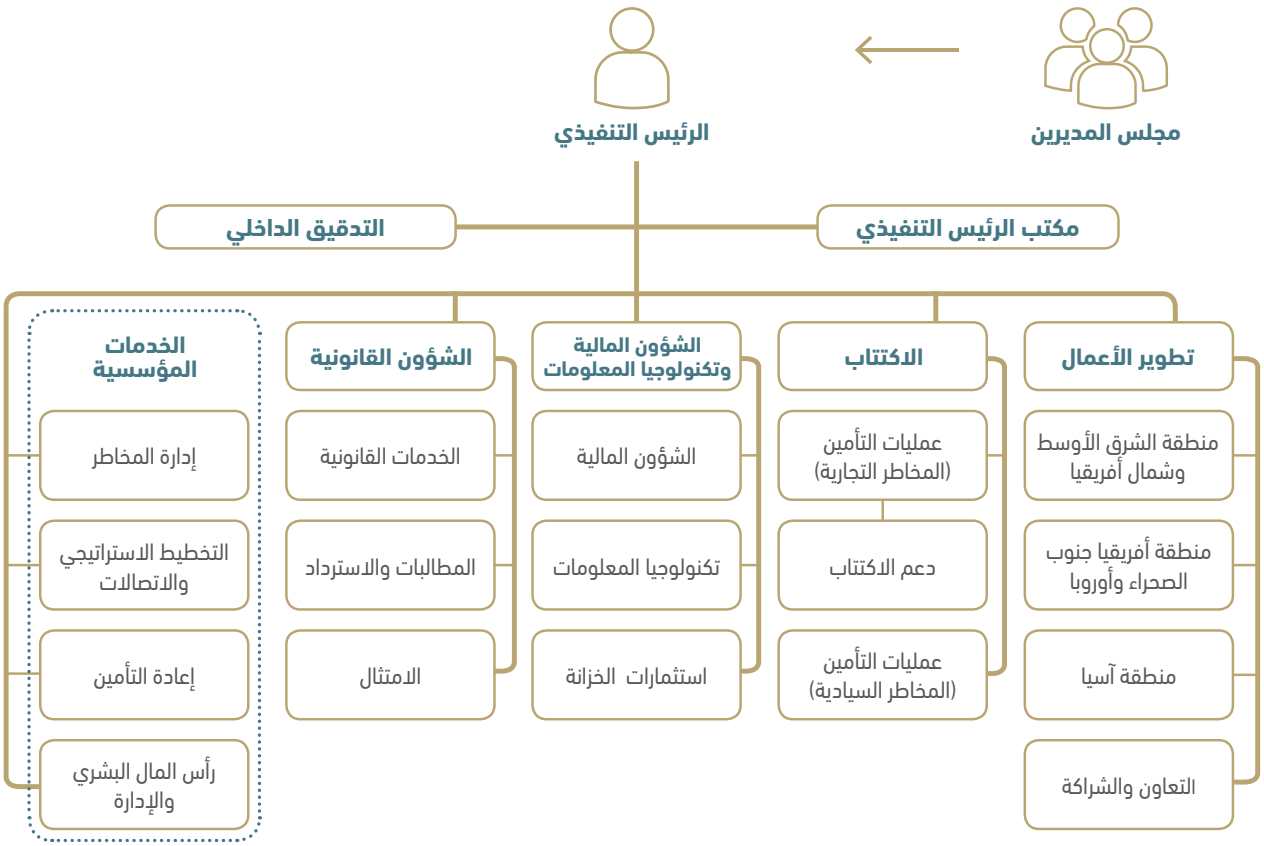

ج - الحوكمة وإدارة المخاطر

تحمل حوكمة الشركات أهمية بالغة لضمان أداء عمليات المؤسسة بصورة صحيحة. ويتكون هيكل حوكمة الشركات بالمؤسسة من مجلس المحافظين ومجلس المديرين ولجنة المراجعة، وجميعهم يضطلعون بدورٍ مكمل لتوفير الرقابة المؤسسية. وبالإضافة إلى هيكل الرقابة، تملك المؤسسة فريقاً قوياً في الإدارة التنفيذية، ورئيساً تنفيذياً مكرساً لقيادة عملياتها. وتُعد حوكمة الشركات داخل المؤسسة متعددة الأوجه حيث تشتمل على السياسات والهياكل والنظم والإجراءات الداخلية بالإضافة إلى تقبُل المخاطر والثقافة ومراقبة الامتثال وإدارة المخاطر فضلاً عن رقابة مجلس المديرين وأصحاب العلاقة الخارجيين.

عقد مجلس المديرين أربع اجتماعات خلال السنة قدم خلالها توجيهات استراتيجية للإدارة العليا ومراجعات لعمليات المؤسسة وأدائها. وانطوت هذه الاجتماعات على مراجعة لعمليات المؤسسات للوقوف على ما إذا كانت هذه العمليات متوافقة مع استراتيجية 2019-2021، وللوقوف على طريقة أداء المؤسسة بالنسبة لخطة العمل لعام 2019. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس المديرين خطة العمل والموازنة لعام 2020، والذي أخذ في الإعتبار بكل فعالية المخاطر المحتملة. وعقدت لجنة المراجعة أربع اجتماعات، تم خلالها تحليل التقارير المالية الفصلية والتقارير المتعلقة بالمخاطر للتأكد من أن المخاطر التي تواجه المؤسسة يتم تخفيفها بالشكل الكافي.

يلتزم مجلس المديرين بدعم مهمة المؤسسة ورؤيتها، إذ يركز باستمرار على اعتماد أفضل الممارسات والرقابة الداخلية القوية والحفاظ على حوكمة شركات فعالة، والتي تشمل إيلاء العناية الواجبة والقوية لعمليات الاكتتاب والاستثمار بوصفها "خط الدفاع الأول"، وبدعم قوي من إدارة المخاطر بوصفها "خط الدفاع الثاني"، وتطبيق معايير والامتثال والمراجعة الداخلية بوصفها "خط الدفاع الثالث".

وفقاً لخطة تعزيز إدارة المخاطر والتي اعتمدها مجلس المديرين، اضطلعت شعبة إدارة المخاطر في المؤسسة بالعديد من المبادرات من أجل تحسين ممارساتها. وشمل هذا تعزيز نموذج حجز المطالبة المتحققة وغير المبلغ عنها، لتتماشى مع أفضل الممارسات والمستجدات الدولية في معايير التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، بدأت المؤسسة تطوير نموذج رأس المال المخاطر وإطار إدارة التعرض للمخاطر، اللذان يسمحان بإدارة المخاطر بشكل أفضل وتخصيص رأس المال والقدرة على تحمل المخاطر.

تشهد المؤسسة على التزامها العميق بتبني أفضل الممارسات الفعالة في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والتي تحافظ على تصنيف "Aa3" الائتمانية للقوة المالية التأمينية من وكالة موديز للعام الثاني عشر على التوالي مع إقرار خاص من وكالة موديز بالمبادرات التقدمية لتعزيز إدارة المخاطر بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، كلفت المؤسسة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف للاضطلاع بمراجعة التصنيف الائتماني للمؤسسة في 2020.

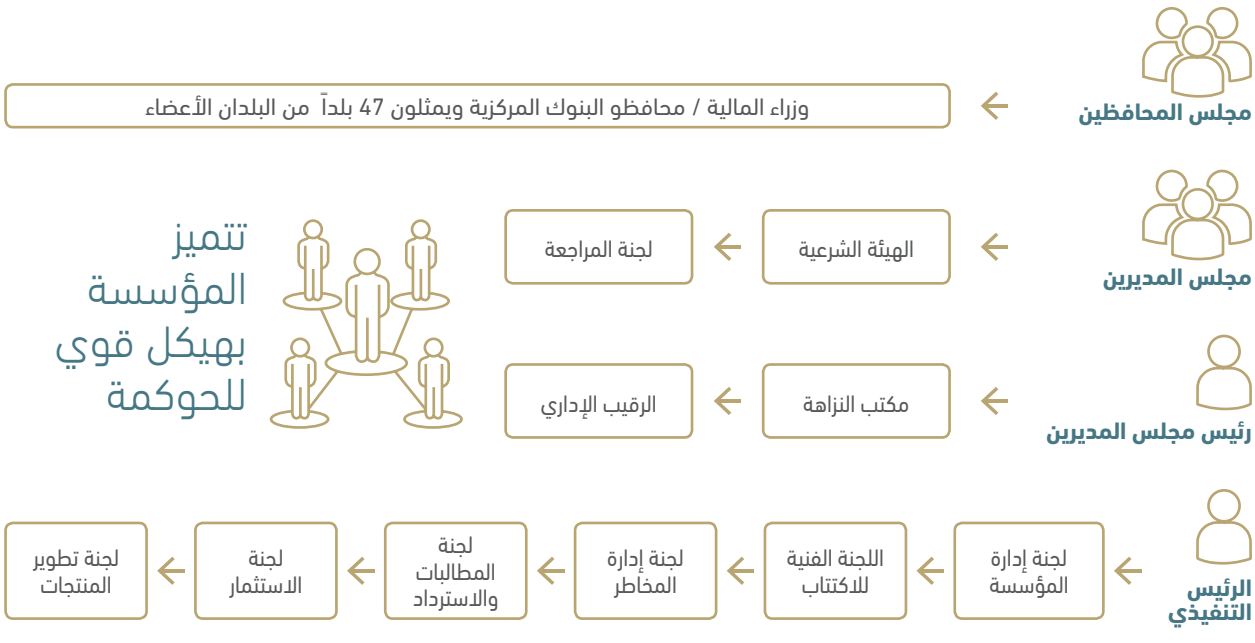

تتميز المؤسسة بهيكل قوي للحوكمة

الفصل 03

بيئة عمل المؤسسة

أ - النظرة الاقتصادية والاتجاهات الرئيسية

شهد سياق عمليات المؤسسة زيادة في حالة عدم اليقين، مع تباطؤ النمو في العديد من الأماكن وزيادة مخاطر السياسة، مدفوعة بشكل رئيسي بعوامل المخاطر السياسية. وقد تأثر النمو العالمي بشدة بفعل اضطرابات السياسة التجارية وبمجموعة متنوعة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية الأخرى.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي انتعاشاً طفيفاً في 2020، ليصل إلى حوالي 3.3 في المائة مقارنة بنسبة 2.9 في المائة في 2019. ومن شأن هذه الفترة أن تكون أضعف فترة نمو عالمي منذ الأزمة المالية والركود في 2008-2009. في الواقع، تشير التركيبة السكانية في العديد من الأماكن إلى أن النمو قد يظل عند مستويات منخفضة، وهو ما يزيد من أهمية صياغة وتنفيذ سياسة لدعم النمو الاقتصادي الأكثر قوة.

يكمن وراء إحصاءات النمو العالمي قوى هيكلية مهمة في العمل، وأبرزها التحول المستمر في النمو العالمي نحو الاقتصادات الناشئة والنامية، والبعد عن الاقتصادات المتقدمة. وجديرٌ بالذكر أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تمثّل في الوقت الحالي ما يقرب من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مبنية على تجميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر البلدان). ومن المتوقع أن تتوسع بواقع 4.6% بشكل جماعي في 2020. وعلى سبيل المقارنة، يشوب النمو في الاقتصادات المتقدمة الضعف، ومن المتوقع أن يصل فقط إلى 1.7% في 2020. ومن المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وغيرها من البلدان نمواً ضعيفاً.

لا تزال الاقتصادات الآسيوية الناشئة والنامية هي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، على الرغم من التوقعات التي تشير إلى تحقيق الاقتصادات الناشئة والنامية الأخرى نمو قوي (كما هو موضح أدناه). ومن المتوقع أن يسجل النمو في آسيا الناشئة والنامية ارتفاعاً طفيفاً من 5.6% في 2019 إلى 5.8% في 2020. ويعكس انكماش النمو إلى حد كبير مراجعة متدنية نحو توقعات الهند بالإضافة إلى تراجع النمو الآسيوي تدريجياً بمرور الوقت، وهو ما يرجع في الأساس إلى قوى التركيبة السكانية في الصين وتحولها من نمو مدفوع بالصادرات إلى الاعتماد الكبير على الاستهلاك المحلي. وقد تراجع النمو الصيني بشكل مطرد ومن المتوقع أن ينخفض من 6.1% في 2019 إلى 6.0% في 2020 حسبما تشير التقديرات وذلك في المقام الأول بسبب ضعف الصادرات والدين المحلي الثقيل في خضم النزاعات التجارية مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، من المرجح أن يصبح الضعف الدوري أخف على المدى القصير بسبب التراجع الجزئي المتصور عن التعريفات الجمركية السابقة ووقف أي زيادات إضافية في التعريفات الجمركية في إطار "المرحلة الأولى" من اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة.

من المسائل ذات الصلة على المدى البعيد التي يجب مراقبتها بعناية الزيادة السريعة في الدين الوطني (الدين الحكومي بالإضافة إلى القطاع الخاص)، خاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويشير تحليل البنك الدولي الأخير إلى أن الدين الوطني للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية قد شهد نمواً من 120% للناتج المحلي الإجمالي في 2010 إلى حوالي 170% في 2018. ووقعت الكثير من هذه الزيادة في القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص في الصين. وتمثّل مستويات الدين الوطني المرتفعة والمتزايدة مخاطر كبيرة، من خلال الآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن أزمة الديون ومن خلال جعل البلدان أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

أصبح التضخم فكرة لاحقة في العديد من البلدان، ولكن ليس كلها. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى ما دون 5% في المتوسط، مع وجود عدد قليل من حالات التضخم المرتفعة. وجديرٌ بالذكر أن تضخم الأسعار الاستهلاكية سيظل في الاقتصادات المتقدمة أدنى من 2.0% في المتوسط.

دائماً ما تكون النظرة الاقتصادية محفوفة بمخاطر اقتصادية وجغرافية سياسية ابتداءً من التوترات العسكرية والسياسية وحتى الاضطرابات في أسواق السلع والمال. ولا تزال مشكلة السياسة التجارية تتربع على رأس المشاكل الأكثر بروزاً في 2020، والتي تهدد حركة التجارة الآداء كما تؤثر على ثقة الأعمال.

تجدر الإشارة إلى أن التجارة العالمية كانت ولا تزال تتصدر مشهد الاقتصاد العالمي، بيد أنها تتأثر بشدة بسبب النزاعات التجارية والتعريفات. وتتوقع منظمة التجارة العالمية نمو التجارة بنسبة 1.25% فقط في عام 2019، وهو أسوأ عام منذ الانكماش التجاري الحاد الذي تخلل الأزمة المالية. وتشير التوقعات إلى انتعاش التجارة بشكل هامشي في 2020، لتسجل نمواً بواقع 2.7%، بيد أنها ستظل أقل بكثير من اتجاهات ما قبل الأزمة. ومن شأن اعتماد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية 2.0 (NAFTA)

ولا تزال الحرب الأهلية التي تعصف بسوريا واليمن وليبيا والعراق والسودان ولبنان تمثّل عامل خطر إقليمي وعالمي من شأنه أن يضعف من التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن يؤثر هذا بشكل كبير على النمو المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2.0) الحد من حالة عدم اليقين في أمريكا الشمالية، بيد أن العلاقة التجارية غير المستقرة القائمة بين الولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى صفقة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، تؤثر على الاستثمار على الصعيد العالمي.

اتخذت منحنيات العائد (التي تظهر أسعار الفائدة عبر آجال استحقاق مختلفة) اتجاهاً سلبياً في عدد من الاقتصادات المتقدمة في منتصف 2019. وقد اتخذت منحنيات العائد منذ ذلك الحين اتجاهاً مرتفعاً معتدلاً على فترات استحقاق أطول، بيد أن منحنيات العائد السلبية غالباً ما تكون مؤشراً رئيسياً للركود ويجب مراقبتها عن كثب. ولا يؤثر التغير المناخي بشكل جوهري على توقعات النمو على المدى القريب؛ ولكن سيكون تأثيرها المحتمل على قيم الأصول أكثر من تأثيره على النشاط الاقتصادي الحالي.

وجديرٌ بالذكر أن الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تمثل في الوقت الحالي ما يقرب من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (مستعينة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص للتطور عبر البلدان). ومن المتوقع أن تتوسع بواقع 4.6% بشكل جماعي في 2020. وحيث أنها تشكل غالبية عضوية المؤسسة، فإن المؤسسة تنهض بدور مهم في تخفيف المخاطر السياسية والتجارية المرتبطة بالتجارة والاستثمار في هذه البلدان.

ب. التوقعات الاقتصادية الإقليمية

من المتوقع بوجه عام أن تشهد المناطق والدول التي تغطيها أنشطة أعمال المؤسسة أداءً اقتصادياً أقوى في عام 2020.

من المتوقع أن تكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المحرك الإقليمي الثاني للنمو العالمي في عام 2020، والمتوقع أن تتوسع بحوالي 3.5%. وبينما لا تزال الاقتصادات الكبرى مثل نيجيريا تواجه ضغوطاً إلى جانب ضعف النمو بها، تحقق العديد من الاقتصادات الإفريقية الأخرى نمواً مستداماً قوياً. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو حوالي 20 اقتصاداً في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، التي تمثّل 45% من سكان المنطقة و34% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، بأكثر من 5% في 2019 و2020.

ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 3% في 2020 بعد أن كان قد حقق 0.9% فقط في 2019. وتتأثر المنطقة بكل تأكيد بالتطورات في قطاع النفط، بيد أن العديد من البلدان تشهد أيضاً زخماً قوياً في القطاع غير النفطي. وقد تأثرت كل من إيران والمملكة العربية السعودية بالقوى الجغرافية السياسية وسوق النفط العالمي الضعيف بوجه عام؛ ومن المتوقع أن يشهد عام 2020 مناخ أعمال أكثر استقراراً. ومع ذلك، فإن حالة الضعف التي تخيم على الوضع السياسي لعدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المقرر أن تمثّل عامل خطر كبير في المضي قدماً. ولا تزال الحرب الأهلية التي تعصف بسوريا واليمن وليبيا والعراق والسودان ولبنان تمثّل عامل خطر إقليمي وعالمي من شأنه أن يضعف من التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن يؤثر هذا بشكل كبير على النمو المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو من بين الدول الأعضاء في الآسيان 5% لعام 2020. وتشير التوقعات إلى تولي فيتنام والفلبين وإندونيسيا دفة الريادة. وتتكامل اقتصادات الآسيان عن كثب في سلاسل التوريد الصناعية الصينية وسيتأثر أداؤها بشدة بفعل التطورات الواقعة في الصين.

تمشياً مع التباطؤ الاقتصادي العالمي بوجه عام، تراجع متوسط معدل نمو منظمة التعاون الإسلامي من 3.1% في عام 2018 إلى 2.4% في عام 2019 (حسبما تشير التوقعات). ومع ذلك، بالنظر إلى التحسينات المتوقعة في اقتصادات البلدان الشرق الأوسطية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من المقرر أن يشهد معدل النمو تحسينات كبيرة في عام 2020. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن يشهد متوسط معدل النمو بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعاً ويتفوق على المتوسط العالمي ليصل إلى 3.8% في 2020.

سبق ملاحظة أن هناك ارتفاع في الدين القومي في الأسواق الناشئة. كما شهدت مناطق شرق آسيا والمحيط الهادئ تراكم الدين في الآونة الأخيرة، حيث يقترب الدين القومي الآن من 200% من الناتج المحلي الإجمالي. وتقل مجموعة الديون العامة والخاصة في معظم المناطق الأخرى بشكل ملحوظ، إذ تمثّل 100% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الحالات.

ج - الآثار المترتبة على التجارة والاستثمار

كما سلفت الإشارة إليه، كانت التجارة العالمية ولا تزال تتصدر مشهد الاقتصاد العالمي، مدفوعة بالتوسع المستمر الذي تشهده السوق وزيادة كفاءة الأعمال من خلال سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، تغيرت الأمور منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية. وتشهد التجارة في الوقت الحالي تراجعاً، في ظل تحقيق نمو اتجاهي بواقع 2% فقط منذ 2010 مقارنة بنسبة 7% تقريباً قبل اندلاع الأزمة المالية.

وتشير التوقعات إلى نمو التجارة بنسبة 1¼% فقط في عام 2019، وهو أسوأ عام منذ الانكماش التجاري الحاد الذي تخلل الأزمة المالية. وتشمل العوامل الخاصة تباطؤ الاستثمار العالمي وتأثير التوترات التجارية على سلاسل القيمة العالمية. ومن المتوقع أن يشهد عام 2020 انتعاشاً في نمو التجارة، بيد أنه سيظل أقل بكثير عن الاتجاهات التاريخية. وتمر العلاقات التجارية وسلاسل القيمة العالمية بإعادة تقييم وهيكلة في عجالة، وهو ما سيؤثر في نهاية المطاف على القدرة التنافسية للعديد من الشركات والبلدان. وفيما يتعلق بالتوترات التجارية، مع ذلك، تذبذب السوق ذهاباً وإياباً وفقاً لآخر المستجدات المتعلقة بالتجارة، بما يشمل الإعلان الأخير عن اتفاقية "المرحلة الأولى" بشأن التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

على الرغم من الخطاب الحمائي والتعريفات التي تقوِّض التجارة العالمية في السنوات الأخيرة، فقد حققت بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عام 2018 أداءً جيداً فيما يتعلق بتصدير السلع. وقد تحسنت أحجام صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتصل إلى 1.98 تريليون دولار في 2018 من 1.75 تريليون دولار في 2017. وعلى هذا النحو، بلغ نصيب بلدان منظمة التعاون الإسلامي 10% من صادرات السلع العالمية في عام 2018.

بالإضافة إلى ذلك، شهدت التجارة العالمية إعادة هيكلة أساسية بالغة الأهمية. وزادت حصة التجارة فيما بين بلدان الجنوب من 40% من إجمالي تجارة البضائع في عام 1995 إلى حوالي60% في عام 2013، ومن المتوقع أن تواصل النمو. وتركز هذا النمو على السلع المُصنَّعة، وبالأخص في آسيا النامية وعلى وجه التحديد في الصين.

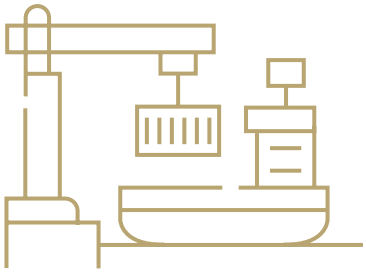

وقد تحسنت أحجام صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتصل إلى 1.98 تريليون دولار في 2018 من 1.75 تريليون دولار في 2017. وعلى هذا النحو، بلغ نصيب بلدان منظمة التعاون الإسلامي 10% من صادرات السلع العالمية في عام 2018

في أعقاب اتجاه زيادة التجارة بين بلدان الجنوب، شهدت حصة التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة من إجمالي حجم التجارة في السنوات الأخيرة. كما شهدت حصة التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعاً ثابتاً بين عامي 2014 و2017، حيث وصلت إلى 19.1% في 2017 مقارنة بمستواها البالغ 17.9% في 2014. وشهد عام 2018 تراجعاً معتدلاً في هذا الاتجاه حيث تراجعت الحصة إلى 18.8% بسبب الزيادة في أحجام التجارة بين البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

اُستخدِم الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء هذه التجارة بين بلدان الجنوب، وذلك باستخدام سلاسل التوريد والقيمة العالمية كمنصة أعمال رئيسية. وجديرٌ بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق بشكل متزايد إلى الأسواق الناشئة بيد أنه يظل إلى حد كبير تحت سيطرة الشركات عبر الوطنية. ونتيجةً لذلك، لا تزال تستحوذ الشركات من الاقتصادات المتقدمة على معظم فوائد سلاسل القيمة العالمية، والأرباح على وجه التحديد. ويأتي مستقبل سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن تأثير التكنولوجيا والملكية الفكرية ومراقبتهما، بكل تأكيد من بين القضايا المركزية في حالات عدم اليقين التي تخيم على التجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل ضبابية النتائج.

ثمة تداعيات واضحة لوكالات ائتمان الصادرات بشكل عام، والمؤسسة بشكل خاص، من بيئة العمل المضطربة هذه. وفي عالم تتصاعد فيه مخاطر السياسات ويتفاوت فيه النمو، من المرجح أن تزداد الفجوات في الأسواق المالية، لا أن تتقلص.

شهدت صناعة التأمين على المخاطر التجارية والسياسية نمواً مقيداً في الأعمال الجديدة، وهو ما يعكس ضعف النمو الإجمالي في التجارة والاستثمار في عام 2019. وسيعتمد الطلب على قطاع تأمين الائتمان والمخاطر السياسية في عام 2020 على تخفيف شروط التجارة أو تشديدها أو الصراعات الإقليمية والاضطرابات الاجتماعية، والتي يشوبها حالياً حالة من عدم اليقين على جميع مستوياتها. وفي وسط بيئة التجارة والاستثمار الحالية المتراجعة، من المقرر أن يزداد الطلب على قطاع تأمين الائتمان والمخاطر السياسية (وعلى وجه التحديد الغطاء التأميني للمخاطر السياسية).

على هذا النحو، ستكون المؤسسات مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في حاجة مستمرة إلى فتح آفاق للائتمان والاستثمار من خلال توفير خدمات إدارة المخاطر للمصدرين الشركات الناشئة والمشاريع. وفي حالات عدم اليقين، تظهر إمكانات المؤسسة الكاملة، حيث تواصل المؤسسة دعم الشركات والمستثمرين وحمايتهم من المخاطر التجارية والسياسية.

الفصل 04

الأولويات الاستراتيجية

أ - أهداف التنمية المستدامة/الأثر التنموي

تدرك المؤسسة أن التنمية ليست جميعها متساوية، وأن كل النمو ليس مستداماً. تكرس المؤسسة جهودها لتسهيل تنفيذ المشاريع والصفقات التي تثمر عن تنمية مستدامة في البلدان الأعضاء. وكانت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولا تزال من المبادئ الأساسية التي تهتدي بها المؤسسة في مزاولة عملياتها منذ طرحها في عام 2015. وتؤمن المؤسسة إيماناً راسخاً بأن تسهيل التجارة والاستثمار من الوسائل الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يظهر تكريس المؤسسة لجهودها في دعم التنمية المستدامة من خلال المشاريع والصفقات التي يختار موظفو المؤسسة القيام بتأمينها والفعاليات التي تشارك فيها المؤسسة ومن خلال المبادرات المؤسسية التي تتبناها ومن خلال المنتجات والخدمات التي تقدمها. وتضمن المؤسسة أن التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو التزام راسخ في كل ما تفعله، داخلياً وخارجياً على حد سواء.

تدعم المؤسسة بشكل بارز ستة أهداف من التنمية المستدامة من خلال الأنشطة التي تزاولها، وهي بالتحديد أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و7 و8 و9 و17. وتبين الأقسام الآتية ما تمثله كل من هذه الأهداف من أهمية للمؤسسة.

قياس ما يهم: تقرير المؤسسة السنوي عن فعالية التنمية

لتلبية رغبة المؤسسة في تتبع نتائج أنشطتها، فقد أعدت المؤسسة إطاراً شاملاً للمتابعة والتقييم.

أُعد هذا الإطار لتقييم الأثر التنموي لخدماتها المقدمة إلى الدول الأعضاء. ونشرت المؤسسة تقريرها السنوي الثاني عن فعالية التنمية في عام 2019 لتصوير الأثر التنموي لأنشطتها والتعريف بمساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وشمل التقرير مساهمة المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة المحددة على أنها أكثر صلة بمهمتها ودورها، وسلط الضوء على المشاريع الرئيسية في تاريخ المؤسسة وبيّن التزام المؤسسة تجاه البلدان الأعضاء الأقل نمواً وقدم لمحة عامة على نتائج تنمية المؤسسة

منذ إنشائها. ويمثل التقرير خطوة جادة نحو الأمام في ترسيخ مركزية أهداف التنمية المستدامة بالنسبة إلى مهام المؤسسة وعملياتها وفلسفتها العامة.

تعميم مبادئ الاستدامة: التزام المؤسسة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تلتزم المؤسسة التزاماً راسخاً بتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء وتدرك أن التخفيف من وطأة الجوع هو نتيجة ومحرك للتنمية الاقتصادية المستدامة على حد سواء. لسوء الحظ، لا يزال هناك أكثر من 820 مليون نسمة حول العالم يعانون من مشاكل نقص التغذية المزمنة. والعديد من مواطني البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المؤسسة يتوجب عليهم التعامل مع هذا الواقع الصعب. وفي الواقع، تُصنف 16 دولة من البلدان الأعضاء في المؤسسة على أنها أقل نمواً، ما يعني أن عدداً كبيراً من المواطنين في البلدان الأعضاء في المؤسسة يعاني من مشكلة الجوع. ومن أجل تصحيح هذا الوضع الصعب، تدعم المؤسسة تخفيف وطأة الجوع، وإنتاج مواد غذائية عالية الجودة في البلدان الأعضاء بطرق مختلفة.

ومن خلال منح إمكانية الحصول على المعدات الزراعية الحديثة لكل من المزارعين الصغار والكبار في البلدان الأعضاء في المؤسسة، يمكن لهؤلاء المزارعين تحفيز نمو الأعمال وتحسين الإنتاج الزراعي وبالتالي تحسين دخلهم، بما يعزز الاقتصاد الكلي بشكل عام

يمثل الحصول على معدات زراعية حديثة أهمية بالغة لتحقيق أقصى قدر من إمكانات إنتاج المواد الغذائية في أي دولة، وبالتالي يُعد جزءاً لا يتجزأ من معالجة قضايا ندرة المواد الغذائية. وتدعم المؤسسة قطاع الزراعة عن طريق توفير تغطية تأمينية لمصدري السلع الزراعية والمعدات والتكنولوجيا بما أنهم يزاولون أعمالهم في أسواق غير مألوفة. ومن خلال التغطية الممنوحة، يستطيع هؤلاء المصدرون جني مكاسب مالية لم يكونوا ليحصلوا عليها بغير هذا الطريق. وتمنح المؤسسة بتقديمها لهذه التغطية المصدرين الثقة لمزاولة أعمالهم وتوسيعها في البلدان الأعضاء بالمؤسسة، وهو الأمر الذي كان ليُعتبر مخاطرة كبيرة. وفي سبيل القيام بذلك، تمنح المؤسسة المنتجين الزراعيين في البلدان الأعضاء إمكانية الحصول على المعدات التي قد تكون محفزاً لكل من ميزانيتهم العامة وللأمن الغذائي ببلدانهم .

لا يقتصر الأمر على المصدرين الذين يتطلعون إلى مزاولة أعمالهم في الأسواق المحفوفة بمخاطر عالية التي تدعمها المؤسسة فحسب، وإنما أيضاً أولئك الذين يرغبون في استيراد المعدات الزراعية أو السلع بشكل عام. أيضاً تقوم المؤسسة بتقديم تأمينها للبنوك التي تعمل على تسهيل إستيراد المعدات الزراعية في البلدان الأعضاء. ويمكن لهذه البنوك بعدها توفير التمويل بثقة أكبر إلى المستوردين حتى يتسنى لهم تعزيز إنتاجيتهم الزراعية والحصول على أنواع السلع والمعدات اللازمة.

قد يمثل توفير المؤسسة لخدمات التأمين تحولاً حقيقياً لقطاع الزراعة في البلدان الأعضاء. وبالنظر إلى أن غالبية المواطنين في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المؤسسة والبلدان منخفضة الدخل يكسبون عيشهم من الأنشطة الزراعية، يمثّل الحصول على المعدات الإنتاجية أمراً حاسماً. ولسوء الحظ، غالباً ما تكون إنتاجية الأنشطة الزراعية في هذه البلدان مخيبة للآمال، نظراً لافتقار حجم قطاع الزراعة ونطاقه للميزة التنافسية. وعلى هذا النحو، غالباً ما تظل الأراضي الصالحة للزراعة دون استغلال، وبالتالي لا يتحقق أقصى قدر من الإمكانات الاقتصادية للقطاع الزراعي. بالإضافة

إلى ذلك، ويؤدي هذا الآداء الضعيف إلى حقيقة أنه لا يزال هناك العديد من البلدان الأعضاء في المؤسسة مستوردين فقط للمواد الغذائية. ومن خلال منح إمكانية الحصول على المعدات الزراعية الحديثة لكل من المزارعين الصغار والكبار في البلدان الأعضاء في المؤسسة، يمكن لهؤلاء المزارعين تحفيز نمو الأعمال وتحسين الإنتاج الزراعي وبالتالي تحسين دخلهم، بما يعزز الاقتصاد الكلي بشكل عام.

تؤكد المؤسسة منذ إنشائها على التزامها الراسخ بتعزيز قطاع الزراعة في البلدان الأعضاء عن طريق تأمين 1.34 مليار دولار أمريكي إجمالاً في هذا القطاع. بالإضافة إلى ذلك، نجحت المؤسسة في عام 2019 وحده بتأمين أعمال بقيمة 64 مليون دولار أمريكي في قطاع الزراعة.

الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بحياة صحية ورفاهية في جميع الأعمار.

لا غنى عن تمتع المواطنين بصحة جيدة لتحقيق النمو الاقتصادي. فعلى الرغم من التحسن العام الذي يُرى أثره في متوسط العمر المتوقع إلى جانب إلى جانب العديد من المؤشرات الصحية الأخرى، لاتزال أغلب البلدان النامية تواجه عدة تحديات صحية. ويمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد مرافق الرعاية الصحية وضعف البنية الأساسية الخاصة بالمياه بالإضافة إلى أنظمة الصرف الصحي التي لا تلبي المستوى المطلوب فضلاً عن العديد من الأسباب الأخرى. وتدرك المؤسسة أن وجود نظام رعاية صحية مُحكَم يعد عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء، إذ أن السكان الأصحاء هم أكثر إنتاجية من غير الأصحاء.

للأسف، لاتزال العديد من البلدان الأعضاء في المؤسسة تفتقر إلى وجود بنية أساسية جيدة في مجال الخدمات الطبية، سواء البلدان الأكثر نمواً أو تلك التي تصنف على أنها أقل نمواً. إلا أن معظم طلبات المساعدة في هذا الصدد تأتي من البلدان الأقل نمواً. وما يدعو إلى الأسى هو عدم تفاجئنا بتلك الحقائق نظراً لأن نسبة 99% من معدل وفيات الأمهات في جميع أنحاء العالم تتركز في البلدان النامية التي تتصدر قائمة البلدان الأكثر معاناة من مجموعة كبيرة من المشاكل الأخرى، ومن بينها وفيات الرضع

المؤسسة تدعم بناء أربعة مستشفيات في تركيا كجزء من برنامج البلد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة، والذي يهدف إلى تعزيز البنية الأساسية للرعاية الصحية التي لا تعد كافية حالياً في الدولة

وانخفاض معدل العمر المتوقع وغير ذلك الكثير.

كان ولايزال للمؤسسة دورٌ فعال في تقديم الدعم للمشاريع التي تحقق نتائج صحية إيجابية. ولهذا الغرض، لعبت المؤسسة دوراً هاماً في تعزيز البنية الأساسية للرعاية الصحية من خلال توفير التغطية ضد المخاطر السياسية والتجارية للممولين والشركات العاملة في قطاع الرعاية الصحية. وتستطيع المؤسسة من خلال برنامجها للتأمين على الاستثمار الأجنبي أن تدعم الاستثمارات في مشاريع الرعاية الصحية، بما في ذلك بناء المستشفيات ومرافق البحوث الطبية وتوسيعها. وكمثال على ذلك تقديم المؤسسة دعماً لبناء أربعة مستشفيات في تركيا كجزء من برنامج البلد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية، والذي يهدف إلى تعزيز البنية الأساسية للرعاية الصحية في الدولة والتي تعد غير كافية . كذلك تقدم المؤسسة بالإضافة إلى هذه التسهيلات تغطية تأمينية للمشاريع التي تعمل على تحسين أنظمة الصرف الصحي في البلدان الأعضاء إلى جانب البلدان التي توفر المياه النظيفة. وتعتبر هذه الأنظمة ضرورية لضمان قدرة المواطنين على عيش حياةٍ صحية.

لا ينحصر الدعم الذي تقدمه المؤسسة لقطاع الرعاية الصحية في التأمين على بناء المرافق فحسب، بل تقدم المؤسسة الدعم أيضاً لأنشطة المصدرين في قطاع الرعاية الصحية على نطاقٍ أوسع، ومن ضمنهم الذين يقومون ببيع الإمدادات والمعدات الطبية ومصدري المستحضرات الطبية. من الجدير بالذكر أن تلك المنتجات لا تتوفر في بلداننا الأعضاء ولكن هنالك حاجة كبيرة لها من أجل تطوير قطاع الرعاية الصحية. ومن خلال دعم هؤلاء المصدرين في البلدان الأعضاء أو عند قيامهم بأعمالهم في الخارج، فإن المؤسسة تقدم المساعدة لمواطني البلدان النامية عبر تيسير الحصول على الإمدادات الطبية التي يحتاجون إليها وتدعم مجال الرعاية الصحية في البلدان الأعضاء. وتحقق منتجات

التأمين الخاصة بالمؤسسة من خلال هذه الإجراءات نمواً اقتصادياً وتساعد على تحسين صحة المواطنين في البلدان الأعضاء.

أمنت المؤسسة منذ إنشائها أعمالاً بقيمة 1.43 مليار دولار أمريكي في قطاع الرعاية الصحية، إلى جانب تأمين أكثر من 360 مليون دولار أمريكي في عام 2019 فقط. وتعتبر هذه الأعمال الضخمة المحققة في مجال الرعاية الصحية عام 2019 دليلاً على تركيز المؤسسة المتزايد على ضمان توفير الدول الأعضاء خدماتٍ طبيةٍ كافيةٍ لمواطنيها.

الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والحديثة.

لا يمكن تحقيق الإنتاجية والنمو الاقتصادي والتنمية إلا عبر توفير خدمات الطاقة الموثوقة بتكلفةٍ ميسورة، حيث يصعب تحقيق النمو دون حصول المجتمعات والأمم على مصدرٍ مستدام وموثوق للطاقة. ومن المؤسف أن هناك ما يقرب من مليار شخص على مستوى العالم لا يحصلون على الكهرباء. هذا وقد قدمت المؤسسة الدعم للعديد من المشروعات المتنوعة، ومنها إنشاء مزارع الرياح ومجمعات الطاقة الشمسية وتطوير محطات الطاقة، في الدول الأعضاء التي تعاني من ضعف الأمن في مجال الطاقة. كما تدعم المؤسسة المعاملات التي تستورد فيها البلدان الأعضاء الوقود. ويمكن القول بأن الغاية من دعم جميع المشاريع هي تمكين هذه البلدان الأعضاء من تحقيق الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الاقتصادية.

يمكن أن يكون للتجارة في قطاع الطاقة تأثيراً محفزاً على تنمية الصناعات المختلفة في البلدان المستفيدة. وقد قدمت

المؤسسة الدعم لبلدان أعضاء لاستيراد منتجات الطاقة، ومن بين هذه البلدان السودان وباكستان اللتان تعانيان معاناةٍ بالغة من ضعف أمن الطاقة وتعتمدان اعتماداً كبيراً على القطاعات الزراعية. ومن خلال تزويدهما بالطاقة، تزداد قدرة المزارعين في كلا البلدين على تحقيق أقصى استفادة من أراضيهم، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع العادي وتنمية البلد ككل.

لا ينحصر تركيز المؤسسة على توفير طاقة موثوقة ومستدامة لبلدانها الأعضاء في قطاع الطاقة التقليدي فحسب، بل ساهمت المؤسسة خلال السنوات الأخيرة في تسهيل إدخال الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء، وتنوعت هذه المشاريع بين مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تتخذ العديد من البلدان الأعضاء في المؤسسة تدابير استعدادية لتطوير قطاع الطاقة الشمسية نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، لذلك لم تتردد المؤسسة في تسريع وتيرة الاستثمار في مثل هذه المشروعات من أجل تعزيز أمن الطاقة والتنوع الاقتصادي في تلك البلدان.

مع ازدياد أهمية دعم الطاقة المتجددة ضمن دور ومهام المؤسسة، تستمر المؤسسة في تنمية قطاع الطاقة الشمسية، حيث عززت المؤسسة مؤخراً التزامها بدعم مشاريع الطاقة المتجددة عبر توفير غطاء لواحدة من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم بمصر.

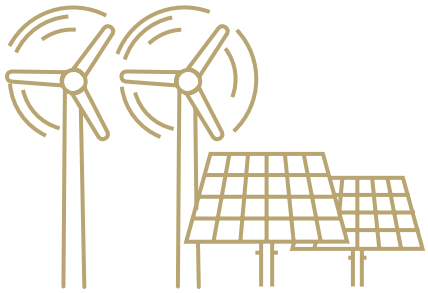

لا ينحصر تركيز المؤسسة على توفير طاقة موثوقة ومستدامة لبلدانها الأعضاء في قطاع الطاقة التقليدي فحسب، بل ساهمت المؤسسة خلال السنوات الأخيرة في تسهيل إدخال الطاقة المتجددة في البلدان الأعضاء

أمنت المؤسسة منذ إنشائها ما مجموعه 21.92 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة، كما أمنت في عام 2019 وحده أعمالاً بقيمة 5.56 مليار دولار أمريكي في القطاع الزراعي.

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق.

شهد النمو الاقتصادي تعثراً في السنوات الأخيرة، إذ يتوقع أن تحقق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً متواضعاً في عام 2020. ومن المؤسف أن متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في البلدان الأقل نمواً آخذ أيضاً في التباطؤ.

يعتبر مجالي التجارة والاستثمار هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث أنهما يؤديان بمرور الوقت إلى زيادة فرص العمل وتعزيز القدرة التصنيعية وتحسين رأس المال البشري. وبالتالي، يمكن تحويل الدعم الذي تقدمه المؤسسة للبلدان الأعضاء، وخصوصاً البلدان الأقل نمواً. ونظراً للمخاطر المتصورة، قد يتردد الشركاء التجاريون والمستثمرون المحتملون في دخول تلك الأسواق، وهنا يكمن دور المؤسسة الحاسم المتمثل في توفير منتجات تأمينية لتحفيز التجارة والاستثمار في هذه الدول. حيث أن الدعم الذي تقدمه المؤسسة يشعر الشركاء التجاريين والمستثمرين المحتملين بالأمان لضخ رؤوس أموالهم عند التعامل مع البلدان الأعضاء في المؤسسة.

تدرك المؤسسة أن هناك فئات عديدة في المجتمع لا تتحقق لها استفادة متساوية من كافة مجالات النمو الاقتصادي. ولذلك، تسعى المؤسسة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة بما يوفر فرص توظيف لائقة لمواطني البلدان الأعضاء. كما تسعى

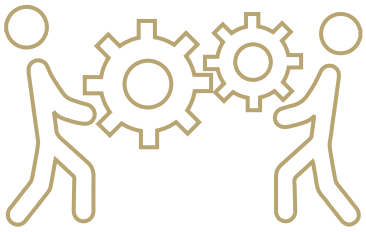

أن الدعم الذي تقدمه المؤسسة يشعر الشركاء التجاريين والمستثمرين المحتملين بالأمان لضخ رؤوس أموالهم عند التعامل مع البلدان الأعضاء في المؤسسة.

المؤسسة جاهدة لإيجاد فرص توظيف جيدة في بلدانها الأعضاء من خلال توفير الدعم لقطاعات هامة مثل الزراعة والطاقة والصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: بناء بنية أساسية قوية، وتعزيز التصنيع المستدام وتعزيز الابتكار.

تشكل البنية الأساسية القوية والتصنيع والابتكار الدائم ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتضمن البنية الأساسية النظم والهياكل المادية الجوهرية التي تدعم عناصر التشغيل الأساسية لأي مجتمع أو مؤسسة، مثل النقل وأنظمة المياه وإدارة النفايات والرعاية الصحية وغيرها، وتعد هذه النظم والهياكل ضرورية لإيجاد اقتصادٍ فعال وشامل. ويمثل تعزيز التصنيع المستدام أمراً بالغ الأهمية، حيث أنه يدفع عجلة النمو ويزيد القيمة المضافة للسلع التي ينتجها الاقتصاد كما يوجد فرص توظيف ويساهم في خفض معدل الفقر. ومن المهم أيضاً تعزيز الابتكار حيث أنه يحسن القدرة التكنولوجية لعدة قطاعات اقتصادية، مما يؤدي إلى تنمية مهارات جديدة وزيادة رأس المال البشري الذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدل الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية.

تصب المؤسسة تركيزها على دعم تطوير البنية الأساسية في البلدان الأعضاء، حيث أنه من الصعوبة بمكان توفير الدعم المالي لمشاريع البنية الأساسية الضخمة كثيفة رأس المال في البلدان النامية، خاصة تلك التي تعتبر عالية المخاطر. وعادة ما تستغرق مشاريع البنية الأساسية وقتاً طويلاً لإنجازها، بينما تتم غالباً وسط بيئة سياسية غير مستقرة. وعليه، ترتفع المخاوف لدى المستثمرين بشأن إمكانية عدم استرداد رؤوس أموالهم. لذلك، فقد قامت المؤسسة بدورٍ فعال للحد من هذه المخاطر، حيث أنها لعبت دوراً رائداً في ضمان قدرة البلدان الأعضاء على إنشاء بنية أساسية واسعة النطاق تتضمن الجسور والمطارات والمرافق الطبية الحديثة. وفي سبيل القيام بذلك، عززت المؤسسة سبل الاتصال في البلدان الأعضاء لزيادة معدل التجارة عبر الحدود والنمو الاقتصادي في المجال ذي الصلة.

يستفيد جميع المواطنون من تطوير البنية الأساسية الموثوقة في البلد، إلا أن ما يهمنا هو أن يساهم ذلك في تحفيز نمو الأعمال وتوفير فرص لأصحاب الأعمال لزيادة كفاءتهم وإنتاجهم. ويمكن لهذه الشركات، التي غالباً ما تكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة، أن تؤدي دور محركات النمو للابتكار والتصنيع في البلدان النامية.

هذا وتقدم المؤسسة مجموعة من أدوات تخفيف المخاطر لتعزيز التجارة والاستثمار في هذا القطاع بغية المساعدة في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبلدان الأعضاء وفتح آفاق جديدة للابتكار لديها. وتعد بوليصة المصارف العامة التي تقدمها المؤسسة عنصراً حاسماً في منح البنوك الحماية التي تحتاجها لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم زيادة معدل الحصول على رأس المال إلى جانب الزيادة اللاحقة في الإيرادات في دفع عجلة النمو الاقتصادي ومنح الشركات الفرصة المالية لتحويل أفكارهم الابتكارية إلى واقع ملموس.

أمنت المؤسسة منذ إنشائها على ما مجموعه 4.13 مليار دولار أمريكي في قطاع البنية الأساسية. ففي عام 2019 وحده، أمنت المؤسسة أعمالاً بقيمة 474 مليون دولار أمريكي في قطاع البنية الأساسية.

الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة: إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

يعد بناء شراكات هادفة لتنمية الدول الأعضاء أمراً أساسياً لأداء دور ومهام المؤسسة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدرك المؤسسة استحالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي دون مد أواصر التعاون على النطاق الدولي. لذلك، فعلى الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص التعاون بشكل استراتيجي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة. وتدعو خطة الأمم المتحدة لعام 2030 إلى تحقيق هذا التعاون، حيث تسعى إلى الجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لجمع أكبر عدد ممكن من الموارد.

تهدف المؤسسة إلى تشجيع تدفق موارد مالية إضافية كان من الممكن ألا تتدفق إلى البلدان الأعضاء في المؤسسة ولا فيما بينها نظراً لوجود أخطار تجارية وسياسية ذات صلة. وتشجع الخدمات التي تقدمها المؤسسة مشاركة البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية في معاملات

لعبت المؤسسة دوراً رائداً في ضمان قدرة البلدان الأعضاء على إنشاء بنية أساسية واسعة النطاق تتضمن الجسور والمطارات والمرافق الطبية الحديثة. وفي سبيل القيام بذلك، عززت المؤسسة سبل الاتصال في البلدان الأعضاء لزيادة معدل التجارة عبر الحدود والنمو الاقتصادي في المجال ذي الصلة

تعمل المؤسسة عن كثب وتنسق الجهود مع إدارة الاستراتيجية لدى البنك الإسلامي للتنمية من أجل تقديم المؤسسة كجهة محفزة لتعبئة الموارد في إطار هذا النهج الجديد وضمان بذل أفضل جهد ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التصدير والاستثمار في أسواق محفوفة بالمخاطر ربما كان من غير المرجح الاستثمار فيها. في سبيل القيام بذلك، تحفز المؤسسة تلك المؤسسات لتمويل المشاريع والمعاملات التي تعزز التنمية المستدامة في البلدان النامية، والتي بدون شراكة المؤسسة لن تكون على استعداد لتوجيه تمويلها لمثل هذه المشاريع. وبناءً على ذلك، أكدت المؤسسة التزامها بتطوير شبكتها وبناء علاقات راسخة تحفز مجالات التجارة والاستثمار نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تتنوع أشكال التزام المؤسسة بالشراكات، ومن بين الطرق التي تُظهر المؤسسة التزامها من خلالها هي تعزيز وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء من خلال توفير سبل إعادة التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما تعمل المؤسسة بانتظام مع وكالات ائتمان الصادرات من البلدان غير الأعضاء لإبرام معاملات تدفع عجلة الاستثمار في البلدان الأعضاء.

قد تحقق البنوك والمستثمرون والشركات استفادة كبيرة من تقديم خدمات ائتمان الصادرات والتأمين على الاستثمار للبلدان الأعضاء في المؤسسة، إلا أن الوعي بدور وكالات ائتمان الصادرات لايزال لم يصل إلى المستوى المطلوب. وتعمل المؤسسة على إيجاد شراكات لتعزيز الدعم الذي يمكن أن تقدمه وكالات ائتمان الصادرات من خلال تشكيل وقيادة الجمعيات المهنية مثل اتحاد أمان الذي يجمع وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء حتى يتمكنوا من تبادل الخبرات وبناء قدراتٍ أكبر.

وأخيراً، تعد الشراكات عنصراً أساسياً لتحقيق دور ومهام المؤسسة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث تسعى المؤسسة إلى تحقيق التآزر وتكوين علاقات متبادلة المنفعة مع المؤسسات الشقيقة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من أجل تقديم خدمة أفضل لأعضاء المجموعة. فعلى سبيل المثال، تعمل المؤسسة على دمج نهج سلاسل القيمة العالمية الذي أولاه البنك الإسلامي للتنمية الأولوية فيما يتعلق باستراتيجيات الشراكة مع البلدان الأعضاء فيه بموجب نموذج العمل الجديد للبنك. ويعمل البنك والعديد من المنظمات التابعة له من خلال هذا النهج على توصيل إنتاج البلدان الأعضاء فيه وتوجيهه نحو سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لزيادة عائداتها والوصول بشكل أكثر فعالية إلى أهداف التنمية المستدامة. كما تعمل المؤسسة عن كثب وتنسق الجهود مع إدارة الاستراتيجية لدى البنك الإسلامي للتنمية من أجل تقديم المؤسسة كجهة محفزة لتعبئة الموارد في إطار هذا النهج الجديد وضمان بذل أفضل جهد ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بناء تحالف لتحقيق الأهداف

التزام المؤسسة الحاصد للجوائز بتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

فاز مشروع تحويل النفايات الى طاقة بأفضل تغطية صفقة لتمويل الطاقة المتجددة للعام 2018 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في حفل توزيع جوائز آي جيه جلوبال الذي أقيم بدبي في شهر مارس عام 2019. وقُدِمّت الجائزة إلى المؤسسة مع شركاء آخرين في المشروع. ويعد مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في الشارقة هو أول مشروع من هذا النوع يتم تمويله في منطقة الخليج، حيث تنتقل دول الخليج من استخدام مدافن النفايات إلى تبني حلول أكثر ملاءمة للبيئة. وسيكون المشروع الذي تقوده شركات الطاقة النظيفة في الإمارات العربية المتحدة (مصدر وبيئة) عاملاً أساسياً في مساعدة الشارقة على تحقيق هدفها المتمثل في وصول النفايات الملقاة في المكبات إلى المستوى صفر بحلول عام 2020 مع إنتاج طاقة مستدامة طوال تلك العملية. ولهذا فإن هذا المشروع يحظى بأهميةٍ بالغة في مساعدة الإمارات العربية المتحدة على قطع أشواطٍ هائلة نحو تحقيق الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة. ومن جانبها قامت المؤسسة بالتأمين على أعمال التشييد الخاصة بالمشروع من خلال العمل في شراكة مع مؤسسات مالية زميلة مثل: شركة ميتسوي سوميتومو المصرفية وبنك سيمنز وبنك أبوظبي التجاري وصندوق أبوظبي للتنمية وبنك استاندرد تشارترد.

مشاركة المؤسسة في فعاليات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

تجسد التزام المؤسسة بتحقيق الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة عبر مشاركة ممثلي المؤسسة في مختلف فعاليات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وقد عرض وعزز ممثلو المؤسسة الاستثمارات وأدوات تخفيف المخاطر التي تقدمها المؤسسة لمشاريع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء إلى جانب الطبيعة الفريدة لدعم مثل هذه المشاريع.

مشاركة المؤسسة في مؤتمر تي إكس إف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019

بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حضر ممثلون من مكتب المؤسسة في الإمارات العربية المتحدة مؤتمر تي إكس إف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2019 وشاركوا في حلقة نقاش بهذه الفعالية. وقد حضر هذه الفعالية عدة جهات تربطها معاملات اعتيادية مع المؤسسة، وهي البنوك التجارية ووكالات ائتمان الصادرات، من أجل استكشاف إمكانية وضع حلول مبتكرة للفجوة الضخمة طويلة الأجل التي يشهدها تمويل مشاريع البنية الأساسية الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ب - التمويل الإسلامي

تفخر المؤسسة بكونها وكالة ائتمان الصادرات متعدد الأطراف الوحيدة في العالم التي تقدم وتعزز حلول ائتمان صادرات وتأمين استثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وباعتبارها الذراع المعنية بائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الذي يعد أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في العالم، فإن المؤسسة تواصل تحقيق توقعات البلدان الأعضاء عبر ممارسة أعمال وتقديم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولا تزال المؤسسة تعمل بجد لتوسيع نطاق التمويل الإسلامي من خلال عروض منتجاتها والشراكات التي تعقدها ومشاركتها في الفعاليات الدولية التي تهدف إلى نشر خدمات التمويل الإسلامي بقوة على مستوى العالم.

بوصفها أحد الجهات الرائدة في تقديم منتجات وخدمات التأمين التكافلي، لا تتهاون المؤسسة في الالتزام بتقديم التمويل الإسلامي سواء في عملياتها أو أثناء أداء دورها ومهامها.

ابتكارات المؤسسة تقود نمو التمويل الإسلامي حول العالم:

منتج تأمين الصكوك السيادية الذي تقدمه المؤسسة: تواجه البلدان الأعضاء، لاسيما تلك الأقل نمواً، عدة تحديات من ضمنها صعوبة العثور على تمويل للبنية الأساسية والمشروعات الاجتماعية واسعة النطاق التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. لذلك، فقد وضعت المؤسسة حل التكافل لمساعدة البلدان الأعضاء في الحصول على رأس المال اللازم مع تعزيز مبدأ التمويل الاسلامي.

يزداد زخم الصكوك كوسيلة لتمويل منتجات البنية الأساسية في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية على مستوى العالم. ويساهم منتج تأمين الصكوك السيادية في سد فجوة تؤرق أسواق رأس المال الإسلامي، مما يوفر للبلدان الأعضاء فرصة ذهبية لجمع رأس المال بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما توفر بوليصة تأمين الصكوك السيادية التي تقدمها المؤسسة تعزيزاً ائتمانياً قوياً في المعاملات التي تتضمن جهات سيادية أو شبه سيادية نظراً لإدراج المؤسسة ضمن تصنيف "Aa3". كما أن المستفيد الأكبر من هذا المنتج هي البلدان الأعضاء الأقل نمواً لدى المؤسسة والتي تُدرَج غالباً ضمن تصنيف ائتماني سيادي متدني. وتوفر بوليصة تأمين الصكوك السيادية التي تقدمها المؤسسة غطاءً تأمينياً للمستثمر ضد أي إخلال فيما يتعلق بالصكوك التي تصدرها جهات سيادية تابعة للبلدان الأعضاء. وتسعى المؤسسة من خلال بوالص تأمين الصكوك إلى زيادة عدد المستثمرين المحتملين من أجل جذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل المشاريع التي تساهم في التنمية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الشراكة من أجل دفع عجلة نمو الاقتصاد الإسلامي العالمي: تروج المؤسسة لفكرة التمويل الإسلامي على مستوى العالم من خلال شراكتها مع مجلة أخبار التمويل الإسلامي. ومن خلال هذه الشراكة، تعمل المؤسسة كشريك استراتيجي متعدد الأطراف في مؤتمرات عديدة التي تعقدها المجلة. وتمثل الفعاليات التي تجريها المجلة أحد العناصر الأساسية التي يرجع إليها الفضل في انتشار التمويل الإسلامي على مستوى العالم حيث أنها تُجرى في العديد من القارات وتجمع قادة الفكر والمهنيين في مجال التمويل الإسلامي إلى جانب الأطراف المهتمة التي ترغب في دخول السوق.

جائزة مجلة أخبار التمويل الإسلامي لصفقة العام في مجال تمويل المشاريع والبنية الأساسية عن مشروع جسر تشاناكالي 1915: حصلت المؤسسة في شهر يناير 2019 على جائزة مجلة أخبار التمويل الإسلامي لصفقة العام في مجال تمويل المشاريع والبنية الأساسية عن مشروع جسر تشاناكالي 1915 الذي يمثل نقطة فارقة في صفقات البنية الأساسية بدولة تركيا، ليس فقط لأنه من المقرر أن يكون أكبر جسر معلق في العالم، ولكن أيضاً بسبب تمويل الصفقة تمويلاً إسلامياً مما جعل حلم إنشاء هذا الجسر حقيقة ملموسة. وتجدر الإشارة إلى أن الصفقة المبرمة لبناء المشروع هي أول حالة تمويل تتم بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا.

انطلاق التمويل الإسلامي نحو العالمية

مؤتمر التجارة العربية وتمويل الصادرات لعام 2019: في إطار التزام المؤسسة بتوسيع نطاق التمويل الإسلامي، حضر موظفو المؤسسة في الإمارات العربية المتحدة مؤتمر التجارة العربية وتمويل الصادرات لعام 2019 من أجل الترويج لفكرة التأمين والتمويل الإسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة الإقليمية ودعمها عبر توفير متطلباتها التجارية.

مشاركة المؤسسة في الدورة الرابعة للمؤتمر الأفريقي الدولي حول التمويل الإسلامي في لاغوس:

تحدث الرئيس التنفيذي للمؤسسة، أسامة القيسي، في الدورة الرابعة للمؤتمر الأفريقي الدولي حول التمويل الإسلامي في لاغوس بنيجيريا. وقد جمعت هذه الفعالية قادة الفكر والجهات الفاعلة في مجال التمويل الإسلامي الذين حضروا لتحقيق هدفٍ مشترك وهو إظهار إمكانات التمويل الإسلامي لسد الفجوات التي تشهدها قارة أفريقيا في مجال تمويل البنية التحتية. وكان ضمن الحاضرين والمشاركين في المؤتمر العديد من أصحاب المصلحة الذين يمثلون أهمية استراتيجية للمؤسسة، وهم مسؤولون حكوميون ورعاة مشاريع ومستثمرون من مؤسسات وشركات أسهم خاصة وشركاء دوليون في مجال التنمية.

خلال كلمته الرئيسية، قام السيد/ القيسي بتسليط الضوء على الأثر التنموي الهائل الذي يمكن أن تحدثه مشاريع البنية التحتية الممولة بواسطة الأدوات المالية الإسلامية وعرض المشهد الحالي للتمويل الإسلامي في نيجيريا إلى جانب اتجاهه المستقبلي، فضلاً عن التزام المؤسسة بتحقيق التنمية عبر تسهيل سبل التجارة والاستثمار من خلال الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

مشاركة المؤسسة في قمة الصكوك: إطلاق العنان للإمكانات غير المستغلة في مجال الصكوك

شارك ممثلو المؤسسة في قمة لندن للصكوك 2019، وهي قمة رائدة حضرها قادة مجال التمويل الإسلامي إلى جانب المؤسسات المالية التي تشارك بالفعل في المجال أو مهتمة به. وقد قدم الرئيس التنفيذي للمؤسسة في هذه القمة وثيقة حول "الإمكانية غير المستغلة للصكوك في الاقتصادات النامية"، كما شرح الفوائد الهامة لمنتجات تأمين الصكوك السيادية. وأوضح أن التصنيف الائتماني المرتفع للمؤسسة يساعدها على توفير تعزيز ائتماني لجهات الإصدار في البلدان النامية الذين قد يواجهون صعوبة في جذب رؤوس الأموال اللازمة من أسواق رأس المال الدولية. كما يمكن أن تساهم الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون للمؤسسة في مجال التعزيز الائتماني في تزويد البلدان النامية بالموارد اللازمة لتحقيق النمو.

مبادرات التمويل الإسلامي:

تطوير منتجات التمويل الإسلامي: أتى عام 2019 ليشهد مواصلة المؤسسة جهودها للحث على تطوير المنتجات والابتكار في السوق الدولي لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار. فقد أصدرت المؤسسة بوليصتان جديدتان، وهما بوليصة تأمين الصكوك القياسية وبوليصة تأمين الصكوك الخضراء. ولقد صدرت بوليصة تأمين الصكوك الخضراء للتأمين على المشروعات الصديقة للبيئة والتي تناسب أغراض الصكوك الخضراء.

تقدم المؤسسة هذا المنتج لتسهيل عملية جمع رؤوس الأموال في البلدان النامية لغرض تخفيف حدة تغير المناخ المنتشر بكثافة في جميع أنحاء العالم، حيث يمكن أن يكون هذا المنتج نقطة تحول تمكن العديد من البلدان النامية الأعضاء في المؤسسة، المعرضين بشكلٍ خاص لآثار تغير المناخ، من الحفاظ على بيئتهم وسبل عيشهم الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد زاد حالياً عدد عروض منتجات المؤسسة المتوافقة مع معايير بازل الثالثة؛ وعلى وجه التحديد، فقد عدلت المؤسسة منتجات بوليصة المصارف العامة ومخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية وبوالص تأمين الاعتمادات المستندية وتأمين الصكوك لتتوافق توافقاً وثيقاً مع التغييرات التنظيمية في معايير بازل الثالثة. والأهم من ذلك أن هذه المنتجات تقدم لحاملي البوالص مزايا هامة تتمثل في تخفيف أعباء رأس المال وتخفيف المخاطر.

تلبية الطلب العالمي على التمويل الإسلامي: يتزايد بوتيرةٍ متسارعة معدل الطلب على التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من شركات التأمين والوسطاء، فضلاً عن الجهات الفاعلة في القطاع العام. وشهدت شركات، من بينها لويدز لندن، معدلاً متزايداً في طلب خدمات ومنتجات التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى. ولغزو هذه الأسواق، عملت المؤسسة مع شركات مثل لويدز فيما يتعلق بتقديم منتجات التأمين التكافلي وإعادة التأمين.

توفير حماية ائتمان الصادرات للمؤسسات المالية الإسلامية: تعتبر منتجات تأمين الائتمان المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تقدمها المؤسسة عنصراً أساسياً لدعم المؤسسات المالية الإسلامية حتى تقوم بتوفير حلول التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد كان عام 2019 عاماً حافلاً للمؤسسة، حيث قدمت الدعم للبنوك الإسلامية وأجرت عمليات تمويل تجاري متوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما شهد الدعم الذي تقدمه المؤسسة للبنوك الإسلامية نمواً ملحوظاً في عام 2019، حيث بلغ حجم الأعمال المؤمن عليها لهذه البنوك 380 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 120 مليون دولار أمريكي في عام 2018. وشهد عام 2019 أيضاً تقديم الدعم من المؤسسة إلى بنوكٍ إسلامية في البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة. وتتوقع المؤسسة أن تزداد الرقعة الجغرافية للبنوك الإسلامية التي توفر منتجات التمويل التجاري المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تحتاج إلى توافر غطاء لمثل هذه المنتجات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي معظم أنحاء آسيا. كما لن تتوانى المؤسسة عن ضمان استمرارها في دعم التوسع الذي يشهده القطاع المصرفي الإسلامي.

ج- توسيع نطاق شبكتنا العالمية

تعمل المؤسسة بصفة أساسية على إقامة شراكات راسخة، وتهدف المؤسسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم المصدرين لتحقيق النمو على المستوى الدولي؛ إلا أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بإقامة شراكات مع الجهات الفاعلة العالمية. لذلك، فقد بذل موظفو المؤسسة جهوداً مضنية لإقامة علاقات دائمة مع عدة أنواع من العملاء والمنظمات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين. ونجحت المؤسسة منذ إنشائها في إقامة والحفاظ على أكثر من 70 شراكة مع وكالات ائتمان الصادرات وشركات إعادة التأمين والبنوك وغيرها من الجهات متعددة الأطراف. كما واصلت المؤسسة في عام 2019 طريقها الساعي إلى وضع روابط وثيقة مع عدة مؤسسات.

نحن أقوى معاً: التعاون من أجل التجارة والاستثمار

الذكرى العاشرة لاتحاد أمان: احتفل اتحاد أمان بالذكرى العاشرة لتأسيسه في اجتماعه السنوي عام 2019. ويمثل هذا الحدث إنجازاً كبيراً لكل من اتحاد أمان والمؤسسة التي تعد أحد مؤسسي الاتحاد بالاشتراك مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان). ويعتبر اتحاد أمان أحد المنتديات المهنية الرائدة في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار ويجمع بصفة منتظمة الجهات الفاعلة في هذا المجال من البلدان الأعضاء في المؤسسة. وعلى هذا النحو، لعبت المؤسسة دوراً أساسياً في إقامة علاقاتٍ أوثق بين وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء.

تتضمن أنشطة الاتحاد: بناء قدرات وكالات ائتمان الصادرات الوطنية وتسهيل تبادل المعلومات وتبادل المعرفة بين الأعضاء ودعم وكالات المعلومات الائتمانية وتحصيل الديون حتى يتمكنوا من خدمة وكالات ائتمان الصادرات الأعضاء فيها بشكلٍ أفضل وإجراء الدراسات والبحوث وتيسير برامج التدريب وإنشاء قواعد بيانات يمكن للأعضاء الاشتراك بها. لذلك، تستطيع وكالات ائتمان الصادرات من خلال أوجه التآزر والشراكات المقامة أن تحصل على الدعم اللازم لتحقيق أداء أكثر كفاءة وتسهيل التجارة والاستثمار البيني للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتحفيز التنمية الجارية بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

قطع اتحاد أمان أشواطاً هائلة لتعزيز كفاءات وكالات ائتمان الصادرات الأعضاء فيه، حيث ارتفعت الأعمال المؤمن عليها

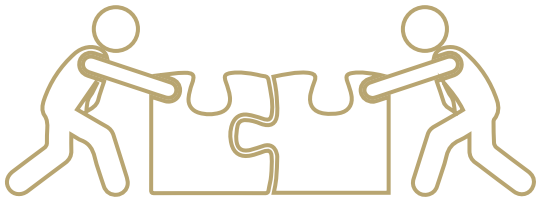

تعد المؤسسة عضواً بارزاً في اتحاد برن، وهو أكبر جمعية في العالم لوكالات ائتمان الصادرات، حيث يدعم أعضاؤها مجتمعين 13% من التجارة عبر الحدود في جميع أنحاء العالم. وتواصل المؤسسة استخدام المنصة التي يقدمها اتحاد برن لإقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القديمة

لأعضاء اتحاد أمان ارتفاعاً مطرداً من 25 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 38 مليار دولار أمريكي في عام 2018. ولم تجني المؤسسة وحدها ثمار التزامها المستمر بتنمية الاتحاد، بل حقق أعضاء الاتحاد أقصى استفادة من هذا الالتزام.

اتحاد برن: تعد المؤسسة عضواً بارزاً في اتحاد برن، وهو أكبر جمعية في العالم لوكالات ائتمان الصادرات، حيث يدعم أعضاؤها مجتمعين 13% من التجارة والاستثمار عبر الحدود في جميع أنحاء العالم. وتواصل المؤسسة استخدام المنصة التي يقدمها اتحاد برن لإقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القديمة. ففي العام الماضي، حضرت المؤسسة الجمعية العمومية السنوية رقم 85 لاتحاد برن في حيدر آباد، وشهدت هذه الجمعية حضور مئات من الجهات الدولية العاملة في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار. وقد كان من دواعي سرور المؤسسة أن يتم اختيارها كأحد أعضاء لجنة إدارة اتحاد برن في هذه الفعالية. وبصفتها عضواً في لجنة الإدارة، تسعى المؤسسة إلى إدراج الاحتياجات التجارية والاستثمارية لدولها الأعضاء البالغ عددهم 47 دولة في جدول أعمال اتحاد برن وقطاع الائتمان التجاري والتأمين على المخاطر السياسية. كما ستعمل المؤسسة من خلال دورها على التعريف بقطاع التمويل الإسلامي.

الانتشار من خلال الشراكات:

إنشاء منصة للضمان المشترك مع الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة ومؤسسة غرانتكو: أطلقت المؤسسة في شهر نوفمبر من عام 2018 منصة الضمان المشترك بالاشتراك مع البنك الأفريقي للتنمية ووكالة التأمين التجاري الإفريقي ومؤسسة غرانتكو أثناء انعقاد منتدى الاستثمار الإفريقي، وبدأ تفعيل هذه المنصة في عام 2019. وتتيح هذه المنصة لتلك المؤسسات الثلاث البارزة في مجال التأمين ضد المخاطر أن يعملوا على تضافر جهودهم بما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات أكثر كفاءة لتجنب تعرض الاستثمارات الجارية في الأسواق الأفريقية للمخاطر. كما تسهل المنصة على البلدان الأفريقية الأعضاء في المؤسسة عملية جذب الاستثمارات الهامة لتطوير البنية الأساسية. بينما استغل الأطراف المؤسسون مشاركتهم في منتدى إفريقيا للاستثمار 2019 وروجوا لمزايا نظام الضمان، كما قدموا معلومات إلى الشركات والمؤسسات والحكومات المهتمة بهذا النظام حول كيفية مضاعفة الاستثمارات باستخدام المنصة. كما أدت المؤسسة دوراً في تعزيز هذه المنصة، حيث قام ممثلها في المنتدى بتقديم عرض تقديمي يبرز سجل المؤسسة الحافل بالإنجازات والقيمة التي تضيفها كشريك. وتمحور هذا العرض التقديمي حول الهياكل التنظيمية بين بنوك التنمية متعددة الأطراف وشركات تأمين الائتمان والمخاطر السياسية فضلاً عن الطرق التي تتفاعل من خلالها لتسهيل عملية الاستثمار.

إبرام مذكرة تفاهم مع بنك الصادرات التركي:

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع البنك التركي للصادرات والواردات خلال الجلسة الوزارية الخامسة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. ويمثل هذا الاتفاق خطوة مستقبلية هامة في العلاقة الراسخة بين المؤسستين، ويهدف إلى زيادة حجم الاستثمارات في تركيا ودعم قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد كما يساعد المصدرين الأتراك على توسيع نطاق تواجدهم في الخارج.

يهدف كلا الشريكان إلى مد أواصر التعاون في عدة مجالات مختلفة، من بينها تقاسم المخاطر بين المؤسستين وتقديم التعزيز الائتماني لمعاملات التمويل والاقتراض الخاصة بالبنك التركي للصادرات والواردات وزيادة معدل مشاركة المعلومات وتعزيز جهود التسويق والترويج المشتركة بالإضافة إلى عقد دوراتٍ تدريبية بين المؤسستين.

احتفل كلاً من البنك التركي والمؤسسة بنتائج شراكتهما طويلة الأمد من خلال إصدار تقرير بعنوان "قوة الشراكات: قصة الشراكة بين المؤسسة وتركيا". يشرح التقرير الفوائد المحققة من الشراكة بين المؤسسة والبنك التركي

والتي أدت إلى دعم توسع الشركات التركية في الخارج، فضلاً عن دور المؤسسة في تسهيل عملية تنمية البنية الأساسية والنمو الاقتصادي في تركيا.

إبرام مذكرة تفاهم مع وكالة نيبون لائتمان الصادرات:

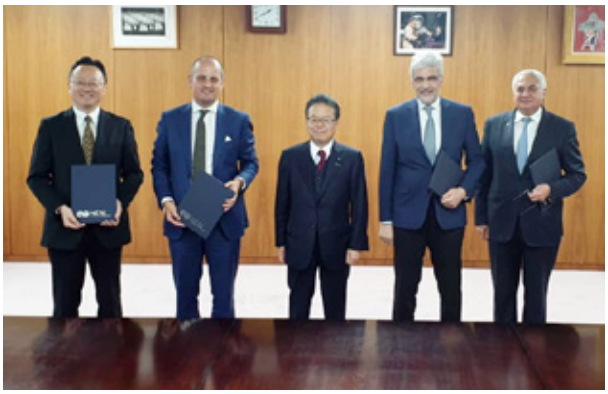

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع وكالة نيبون لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار، وهي أحد وكالات ائتمان الصادرات في اليابان، بغية تعزيز أواصر التعاون بين وكالات ائتمان الصادرات. وتهدف الاتفاقية المبرمة بين الشريكين إلى فتح أبواب السوق اليابانية أمام مصدري منظمة التعاون الإسلامي وزيادة تواجد المصدرين اليابانيين في أسواق منظمة التعاون الإسلامي. كما ستتعاون المؤسستان في مجال التدريب، حيث ستقدم وكالة نيبون لائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار برامج تدريبية لموظفي المؤسسة. ومن المقرر أيضاً أن تفتتح المؤسسة الإسلامية لتأمين الإستثمار وائتمان الصادرات "مكتب اليابان"، وهو مكتب استشاري يمكن الموظفين الذين شاركوا في التدريب من تقديم المشورة للشركات اليابانية التي تتطلع إلى دخول أسواق الدول الأعضاء في المؤسسة.

كريدت عمان:

أبرمت المؤسسة اتفاقية إعادة تأمين مع كريدت عمان، وهي وكالة ائتمان الصادرات العمانية الرسمية، بهدف تشجيع الصادرات العمانية ودعمها. وستتمكن كريدت عمان عبر زيادة القدرة التأمينية من تقديم خدماتها إلى المزيد من المصدرين، مما يساعد على تنويع صادرات الدولة وتنميتها. كما ستقوم كريدت عمان من خلال هذه الاتفاقية بالترويج لمنتج بوالص تأمين الاعتمادات المستندية الخاص بالمؤسسة.

شركة الاتحاد لائتمان الصادرات:

وقعت المؤسسة اتفاقية إعادة تأمين مع شركة الاتحاد لائتمان الصادرات وقدمت الدعم الفني لبرامجها الخاصة بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الإطار، قدمت المؤسسة مساعدات لتحسين مستوى وكالات ائتمان الصادرات لدى الدول الأعضاء فيها، كما ساعدت في تطوير قدراتها التصديرية وتحسين مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشركة المصرية لضمان الصادرات:

وقعت المؤسسة اتفاقية حصص نسبية مع الشركة المصرية لضمان الصادرات بهدف تأمين خطابات الاعتماد غير المؤكدة. ومن المقرر أن تساهم هذه الاتفاقية في الترويج لأعمال تأكيد خطابات الاعتماد المصرية في إفريقيا.

توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار والأشغال الكبرى في السنغال:

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار والأشغال الكبرى في السنغال. وتعتبر الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار والأشغال الكبرى هي الوكالة الرئيسية في السنغال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل تأسيس

الشركات في جميع أنحاء البلاد. وستفتح مذكرة التفاهم الطريق لبذل جهود استباقية من أجل الترويج لدولة السنغال كوجهة محققة للأرباح في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وكشريك تجاري للبلدان الأخرى الأعضاء في المؤسسة.

إبرام مذكرة تفاهم مع الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية في السنغال:

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية، وهو الذراع الاستثماري الخاص لحكومة السنغال. وتتمحور هذه الشراكة حول تعزيز مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال وتحفيز قدرة الصندوق السيادي للاستثمارات الاستراتيجية بوصفه صندوق استثمار استراتيجي من خلال تعزيز أطر التعاون مع البلدان الأخرى الأعضاء في المؤسسة والاستفادة من منتجات تأمين المخاطر السياسية التي تقدمها المؤسسة.

إبرام مذكرة تفاهم مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان):

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع شريكتها (ضمان) لتوطيد العلاقات بينهما، حيث تتعاون كلا المؤسستان لتسهيل سبل التجارة والاستثمار عبر البلدان الأعضاء فيها. كما دعت مذكرة التفاهم إلى بذل مزيدٍ من جهود التعاون بشأن تبادل المعلومات وتنسيق جهودهما فيما يتعلق بالمشاركة في اتفاقيات إعادة التأمين. وكللت المؤسستان شراكتهما طويلة الأمد عبر إعداد خطة عمل مشتركة لمدة ثلاث سنوات (2020-2023) تهدف إلى توجيه الطرفين أثناء المضي قدماً في تعاونهما المستمر.

إقامة شراكات خلال انعقاد الاجتماع السنوي الرابع والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية في مراكش وقعت المؤسسة أربع مذكرات تفاهم أثناء انعقاد الاجتماع السنوي الرابع والأربعين للبنك الإسلامي للتنمية في مراكش بالمغرب، والذي شهد الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين للمؤسسة. ومن شأن هذه المذكرات أن تعزز إمكانية وصول المؤسسة إلى أسواق البلدان الأعضاء، ومن بينها المغرب على وجه الخصوص، وتوسيع نطاق تواجدها فيها. ووُقِعَت مذكرات التفاهم مع مجموعة البنك الشعبي المركزي والوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) والأخضر بنك والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA).

مجموعة البنك الشعبي المركزي:

ستكون الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسة ومجموعة البنك الشعبي المركزي، أحد البنوك الرائدة في المغرب، والتي تقوم بدور كبير في دعم التجارة ودفع عجلة الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن خلال هذه الشراكة، سيزداد تمويل مجموعة البنك الشعبي المركزي للأسواق الأفريقية، حيث ستدعم بشكل متزايد الصادرات إلى فروعها والواردات القادمة منها في البلدان الأعضاء في المؤسسة. كما أنها ستساعد عملاء مجموعة البنك الشعبي المركزي على إدارة مخاطرهم من خلال منتجات التكافل التي تقدمها المؤسسة. وستوفر منتجات المؤسسة أيضاً الدعم لمجموعة البنك الشعبي المركزي في تمويل البنية التحتية. وفي سبيل القيام بذلك، تسعى كل من المؤسسة ومجموعة البنك الشعبي المركزي إلى ترسيخ أقدامهما في أسواق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن):

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) تركز على تسهيل استثمارات الطاقة المستدامة من المغرب إلى البلدان الأخرى الأعضاء في المؤسسة. وستشجع هذه المذكرة الاستثمارات الأجنبية في مشاريع الطاقة المستدامة في المغرب من خلال تقديم خدمات ومنتجات التكافل المقدمة من المؤسسة، مما يعزز الاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي في هذه العملية. وهذا التوسع في قطاع الطاقة المستدامة يجعل المؤسسة أقرب إلى تحقيق إلى الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء فيها.

الأخضر بنك:

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الأخضر بنك لدعم المعاملات في البلدان الأعضاء في المؤسسة من خلال آليات تأمين متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز فرص البيع المتقاطع والتوريد لكلا الطرفين، فضلاً عن توفير خدمات التأمين على الائتمان والاستثمار لكل من الأخضر بنك وعملائه من الشركات.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتجديد وتعزيز الشراكة طويلة الأمد بين المؤسستين. وجديرٌ بالذكر أن الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عضو في مجموعة البنك الدولي وتقدم، مثلها مثل المؤسسة، خدمات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان للمساعدة على تسهيل المشاريع الاستثمارية في جميع أنحاء العالم. وستُثمر الشراكة بين هاتين المؤسستين الرائدتين عن تحسين خدمات أدوات تعزيز الائتمان وتسهيل الاستثمار التي تقدمانها للبلدان الأعضاء التي لا حصر لها في كل منهما.

بناء الشراكات في آسيا الوسطى

رحبت المؤسسة في عام 2019 ببلدين عضوين جديدين من آسيا الوسطى، وهما أوزبكستان وتركمانستان. وعلى الرغم من أن بلدان آسيا الوسطى هذه تختلف اختلافاً كبيراً في الحجم، حيث يبلغ عدد سكان أوزبكستان 32 مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان تركمانستان 6 ملايين نسمة، إلا أن كلا البلدين مشتركين في عدد من أوجه التشابه. فكلاهما يتمتعان باقتصادات قوية وموارد طبيعية وفيرة ويتقاسمان موقعاً استراتيجياً بين الصين وأوروبا. كما أن معدلات الدين العام منخفضة في كلا البلدين وتعداد الشباب فيهما مرتفع، ومن المقرر أن يشهدا تطوراً اقتصادياً سريعاً، خاصة في حال تزويدهما بالمساعدة اللازمة لتنمية القطاعات المهمة من الناحية الاستراتيجية، مثل النفط والغاز. وسوف تساعد خدمات التخفيف من المخاطر التي تقدمها المؤسسة للبلدين على تنمية اقتصاداتهما على الصعيد العالمي، وذلك من خلال تغطية مخاطر ممارسة الأعمال مع الأسواق الأجنبية غير المألوفة التي لديها طلب على المنتجات الأوزبكية والتركمانية. ويسر المؤسسة أن تقوم بهذه الشراكة بالتعاون مع المؤسسات الأخرى الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية كما تتطلع إلى مساعدة أعضائها الجدد على تحقيق إمكاناتهم التنموية.

سوف تساعد خدمات التخفيف من المخاطر التي تقدمها المؤسسة للبلدين على تنمية اقتصاداتهما على الصعيد العالمي، وذلك من خلال تغطية مخاطر ممارسة الأعمال مع الأسواق الأجنبية غير المألوفة التي لديها طلب على المنتجات الأوزبكية والتركمانية.

الشركاء

وكالات التأمين على الصادرات وشركات التأمين الخاصة

مؤسسات عالمية وإقليمية متعددة الأطراف

الجمعيات

د- تمكين التميز

تكمن قوة أي مؤسسة في قوة موظفيها. تلتزم المؤسسة بتعزيز معنويات الموظفين وإنتاجيتهم وصحتهم. وتدرك المؤسسة إدراكاً تاماً الحاجة إلى التطوير المهني المستمر، ولذلك فإن موظفوها مزودون بالمهارات اللازمة للسعي نحو تحقيق رسالة المؤسسة ورؤيتها. ولهذا الغرض، تقوم المؤسسة بدور أساسي في تنظيم منتديات للتطوير المهني وفي تسهيل حضور موظفيها لفعاليات ودورات التطوير المهني في أماكن أخرى. وتوفر المؤسسة مجموعة من الفرص للنمو المستمر وتنمية المهارات مع الأخذ في الاعتبار البيئة السريعة التي تزاول أنشطتها فيها.

لا تؤثر المؤسسة، من خلال مساعدة موظفيها على النمو، على تطويرهم فحسب، بل إنها تدفع بالتبعية عجلة قطاع ائتمان الصادرات والتأمين على الاستثمار للأمام بشكل عام. ويمكن ملاحظة ثمار التزام المؤسسة بكل من التميز المهني والقطاعي من خلال حضورها المتزايد الأهمية بصفتها أحد ميسّري عمليات التجارة والاستثمار بمنظمة التعاون الإسلامي ومن خلال مبادرات المؤسسة المبتكرة المحوِّلة لشكل القطاع بالكامل.

دفع عجلة التجارة والاستثمار من خلال البيانات: مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال (OBIC)

تعاني معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي من عدم كفاية بيانات الائتمان. وتعد كميات بيانات الائتمان الكبيرة والموثوقة ضرورية لتحفيز الأعمال في أي بلد. وبالتالي، تُنشئ المؤسسة مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال (OBIC) لتوفير معلومات ائتمانية شاملة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتعتبر قواعد البيانات الناجحة التي ساعدت المؤسسة على تطويرها بالتعاون مع اتحاد أمان بمثابة مصدر الإلهام للمركز.

لا يمكن التقليل من فوائد هذا المركز. ومن المقرر أن يعمل مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال على زيادة معدل إقراض القطاع الخاص في البلدان الأعضاء الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي بما يقدر بنحو 670 مليار دولار أمريكي في السنة. ومن المتوقع أن يوفر مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال فوائد مهمة لمنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك زيادة حجم التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي،

إلى جانب زيادة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وغير المتعاملين مع البنوك في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وسوف يستفيد مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال من التكنولوجيا المتقدمة لأنه سيستخدم حلول الذكاء الاصطناعي في تقديم معلومات الائتمان مع تكنولوجيا سلسلة الكتل المتكاملة، مما يسهل تحقيق مزيد من الدقة والراحة والسرعة. وسوف يكون المركز بمثابة قيمة مضافة كبيرة للمؤسسة من أجل تحقيق رسالتها نحو تعزيز التجارة والاستثمار في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

قطعنا في عام 2019 شوطاً كبيراً في تطوير المركز حيث أصدرت المؤسسة تقرير مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال الذي يحدد الأساس المنطقي للمركز وفوائده المحتملة إلى جانب خطة عمل لتنفيذه. ولقد تم إصدار التقرير بالتعاون مع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية وتم إعتماده من قبل الوزراء في الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين للكومسيك. ومن المقرر إطلاق المركز في أواخر عام 2020 والإعلان عنه في الدورة الوزارية السادسة والثلاثين للكومسيك.

نظام التكافل الخاص بالمؤسسة

بدأت المؤسسة عملية تنفيذ نظام التكافل الجديد بهدف تحسين الآداء المؤسسي للمؤسسة وقدرتها واستجابتها من خلال رقمنة العديد من عمليات أعمال المؤسسة. وفي سياق تحسين أبعاد المؤسسة هذه، سيعمل النظام الجديد على تحسين تجربة مستخدمي منتجات المؤسسة. وتتوقع المؤسسة أن يؤدي نظامها الجديد دوراً مهماً في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة حجم التجارة البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي وحجم الاستثمار في البلدان الأعضاء فيها، وذلك تماشياً مع خطتها الاستراتيجية العشرية. كما ستضمن المؤسسة سهولة الحصول على منتجات التكافل واستخدامها.

أُعدَّ هذا النظام لتحسين كفاءة المؤسسة وتجربة خدمة العملاء من خلال تقليل أوقات المعالجة وتعزيز توافر المعلومات. وهذا بالطبع سيجعل منتجات المؤسسة أكثر جاذبية للعملاء المحتملين. ولقد بدأ تنفيذ نظام التكافل في شهر أبريل 2019 ومن المتوقع أن يعمل بكامل كفاءته في أواخر 2020.

دفع عجلة التقدم في منظمة التعاون الإسلامي: حضور المؤسسة لمؤتمر الاستثمار في القطاعين العام والخاص رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي

حضر ممثلو المؤسسة مؤتمر الاستثمار في القطاعين العام والخاص رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسطنبول. كما حضر المؤتمر العديد من الأطراف المهتمة بتوسيع استثمارات منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمتخصصين في تمويل التنمية وقادة القطاع.

وفر هذا المنتدى فرصة مثالية للمؤسسة لتوضيح رسائلها الرئيسية إلى الجهات المعنية من مختلف أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وأكد السيد/ أسامة القيسي، الرئيس التنفيذي للمؤسسة في كلمته الافتتاحية، على أهمية بناء الثقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ودور المؤسسة في تخفيف مخاطر الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أكد السيد/ القيسي على أهمية أن تثبت للمستثمرين المحتملين من الأسواق العالمية الأخرى أن أسواق منظمة التعاون الإسلامي قوية وآمنة ومربحة، لا سيما مع توافر أدوات تخفيف المخاطر.

تمكن موظفو المؤسسة من التفاعل والاستفادة من الجهات المعنية الأخرى ذات الإهتمام المشترك والمهتمة بتحقيق الازدهار في المجتمع الإسلامي في جميع أنحاء العالم من خلال المحرك الاقتصادي للاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي.

قوتنا في موظفينا

أكاديمية اتحاد أمان

تعتبر أكاديمية اتحاد أمان أحد برامج التطوير المهني الرائدة التي تقوم فيها المؤسسة بدور رئيسي؛ حيث كانت المؤسسة ضمن مؤسسي اتحاد أمان، وهو منتدى لشركات التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وشركات إعادة التأمين من البلدان الأعضاء في المؤسسة.

أكاديمية اتحاد أمان عبارة عن برنامج تدريبي لا مثيل له لموظفي وكالات ائتمان الصادرات في البلدان الأعضاء. وهو من إعداد وإدارة معهد التجارة والابتكار في جامعة أوفنبورغ ويُتيح للمشاركين المحتملين حضور دورات مكثفة تغطي أسس ومبادئ وكالات ائتمان الصادرات، وأسواق التأمين ولوائحه، وإدارة الاكتتاب والمحافظ والمطالبات وعمليات الاسترداد. كما تتيح الأكاديمية للمشاركين حضور دورات متقدمة تغطي الإدارة الاستراتيجية، والتفكير التصميمي والابتكاري، وإدارة المخاطر والامتثال، وآثار الرقمنة من حيث التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التأمين وعلى هيكلة المعاملات.

دورة تطوير الأعمال والتسويق

تُقدِّم هذه الدورة جامعة أوفنبورغ، وهي إحدى الجامعات الرائدة في أوروبا من حيث برامجها في مجال تمويل التجارة، وتمنح موظفي المؤسسة المهنيين فهماً أكبر لكيفية تسويق خدمات المؤسسة وجذب استثمارات الأعمال. ونظراً إلى أن رؤية المؤسسة هي أن تكون جهة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء فيها، فإن هذه الدورة تعد دورة تحويلية لأنها تساعد موظفي المؤسسة على تحقيق هذه الرؤية؛ فهي تزودهم بالأدوات اللازمة لضمان استخدام العملاء المحتملين للمؤسسة بصفتها شركة التأمين المفضلة لديهم.

برنامج تحليل مخاطر الائتمان المصرفي

تقدم موديز هذا البرنامج، وهو يساعد موظفي المؤسسة المهنيين على تطوير الفطنة الفنية اللازمة لإجراء تحليل ائتماني لأحد البنوك. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن المؤسسة غالباً ما توفر غطاء تأميني للبنوك التي تتطلع إلى تمويل المشاريع. ولتحديد ذلك، من المهم أن يستطيع المسؤولون عن تقييم المعاملات تحليل المخاطر الائتمانية للبنوك المعنية بدقة.

دورة التمويل الإسلامي

تقدم المؤسسة لموظفيها فرصة للالتحاق بدورات عن التمويل الإسلامي مقدمة من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، وهو مؤسسة بحثية رائدة تعمل على دفع عجلة التمويل الإسلامي للأمام من خلال إنتاج دورات ومنشورات ومواد تدريبية رائدة في هذا المجال. ومن المهم أن يكون موظفو المؤسسة، بصفتها وكالة ائتمان صادرات تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية حصراً، على دراية جيدة بالمجال وأن تكون قراراتهم متوافقة مع مبادئ التمويل الإسلامي.

عام من تبادل المعرفة والتعلم حول التنمية الاقتصادية المستدامة

قمة شمال أفريقيا للطاقة المتجددة لعام 2019

حضر ممثلو المؤسسة قمة شمال أفريقيا للطاقة المتجددة لعام 2019 (NARES) المنعقدة في الدار البيضاء بالمغرب في يونيو 2019؛ حيث ناقش المشاركون الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها شمال إفريقيا فيما يتعلق بتطوير طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وشرحوا بالتفصيل الدروس المستفادة بالفعل من تنفيذ المشاريع الضخمة في المغرب ومصر والمشاريع القادمة في تونس. كما غطت المؤسسة بالفعل العديد من مشاريع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء فيها، وتسعى جاهدة لتكون إحدى الجهات الفاعلة الرائدة في تمويل المشاريع المتعلقة بالمناخ على مدار السنوات المقبلة.

الاستفادة من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

تواصل المؤسسة تطوير موظفيها المهنيين في مجال الطاقة المتجددة، حيث حضر ممثلو المؤسسة النسخة الخامسة من يوم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) للسياسات. وقدمت المؤسسة في هذا اليوم الفرص والتحديات في مجال التأمين على مشاريع الطاقة المتجددة. ولقد أدت المشاركة في هذا الحدث إلى تعميق فهم ممثلي المؤسسة لمجال الطاقة المتجددة، مما أدى إلى تحسن قدرتهم على اتخاذ القرارات عند تقييم مشاريع الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء في المؤسسة.

الفصل 05

أداء الأعمال

أ - ملخص نتائج العمليات

بالمليون دولار أمريكي

مؤشرات الأعمال (بالألف دولار أمريكي)	النتائج 2019	النتائج 2018
التزامات جديدة	**4,765**	**4,837**
إجمالي الأعمال المؤمن عليها	**10,864**	**9,030**
قصيرة الأجل	6,937	5,929
متوسطة الأجل	1,442	258
الاستثمارات	2,485	2,843
إجمالي التعرض	**3,735**	**4,665**
قصيرة الأجل	1,292	1,963
متوسطة الأجل	401	676
الاستثمارات	2,042	2,026
إجمالي الدخل من الأقساط	**58.44**	**71.74**
قصيرة الأجل	16.14	16.68
متوسطة الأجل	4.88	2.56
الاستثمارات	37.42	52.5
إخطارات عن خسائر محتملة قائمة	**53.31**	**2.99**
المطالبات المدفوعة	0.09	34.19
الاستردادات	**0.2**	**1.2**
نسبة الخسارة (%)	**%0.2**	**%48**

ب - الأعمال المؤمن عليها

في عام 2019، بلغ أجمالي الاعمال المؤمن عليها المؤسسة 10.86 مليار دولار، مما يمثل زيادة كبيرة بنسبة 20% مقارنة بعام 2018. وتمثل هذه الزيادة الملحوظة شهادة على الحضور المتزايد للمؤسسة بصفتها شركة ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار المفضلة لدى الدول الأعضاء؛ حيث كان حجم إجمالي الأعمال التي أمنت المؤسسة عليها لعام 2019 كبيرا وتجاوز إلى حد كبير الرقم المستهدف من قبل المؤسسة لهذا العام.

من حيث قطاعات الأعمال، بلغ مجموع الأعمال المؤمن عليها في قطاع تأمين الاعمال قصيرة الأجل 6.9 مليار دولار في عام 2019، مما يمثل زيادة كبيرة قدرها 17% مقارنة بعام 2018. بينما شهدت الأعمال المؤمن عليها تحت فئة الأعمال متوسطة الأجل زيادة ضخمة من 258 مليون دولار في عام 2018 إلى 1.4 مليار دولار في عام 2019 بواقع زيادة قدرها 459%. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى زيادة الطلب على تأمين ائتمان الصادرات المتوسطة الأجل في الدول الأعضاء للمؤسسة، فضلاً عن زيادة قابلية تحمل المؤسسة للمخاطر المتعلقة بهذا النوع من التأمين. وأخيراً، انخفض حجم الأعمال المؤمن عليها فيما يتعلق بقطاع التأمين على الاستثمار بنسبة 13% من 2.8 مليار دولار إلى 2.5 مليار دولار.

شهد مزيج محفظة أعمال المؤسسة نقلة كبيرة في عام 2019 حيث شهدت حصة أعمال التأمين متوسط الاجل ارتفاعاً كبيراً من 2.9% في عام 2018 إلى 13.3% في عام 2019. وعلى العكس، انخفضت حصة الأعمال المؤمن عليها من خلال التأمين على الاستثمار من 31.5% في عام 2018 إلى 22.9% في عام 2019. كما انخفضت حصة الأعمال المؤمن عليها في قطاع الاعمال قصيرة الأجل من 66% في عام 2018 إلى 64% في عام 2019.

الاداء القوي للمؤسسة في عام 2019 كان انعكاسا للمسار الذي اتبعته المؤسسة خلال السنوات الخمس الماضية، حيث شهد حجم الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة متوسط معدل نمو سنوي قدره 17% على مدار السنوات الخمس الماضية.

الأعمال المؤمن عليها على مدار السنوات الخمس الماضية (بالمليون دولار أمريكي)

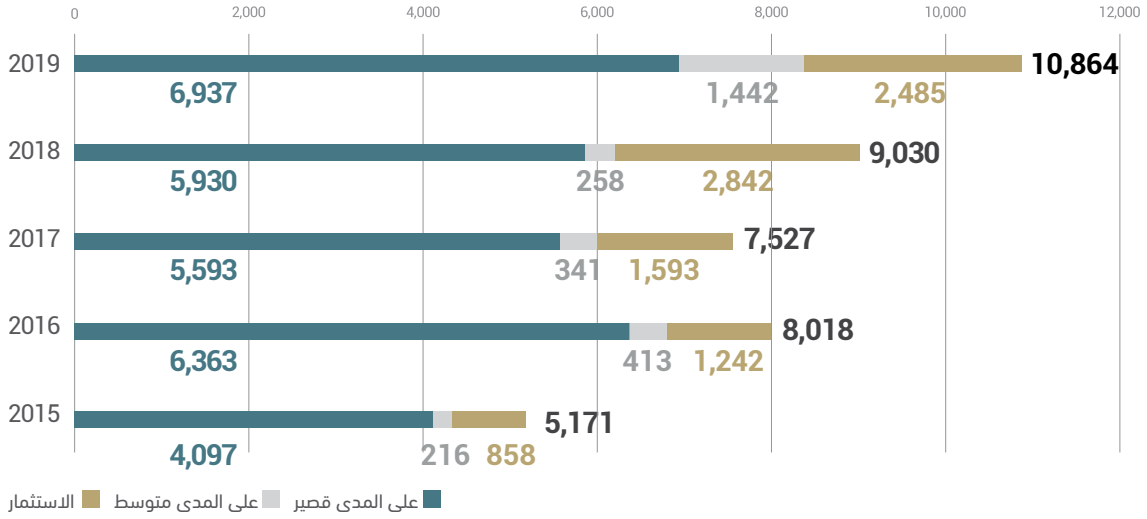

ج - الالتزامات التأمينية الجديدة

بلغت إجمالي الالتزامات الجديدة (موافقات التأمين الجديدة) 4.77 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بمبلغ 4.84 مليار دولار في عام 2018. ويمثل هذا التغير عن السنة الماضية انخفاضاً ضئيلاً بنسبة 1.5%. وهذه الالتزامات الجديدة موزعة على جميع قطاعات الأعمال الثلاثة، حيث تمثل الأعمال قصيرة الأجل 37% ومتوسطة الأجل 4% وتأمين الاستثمار الأجنبي 59%.

الالتزامات الجديدة (بالمليون دولار أمريكي)

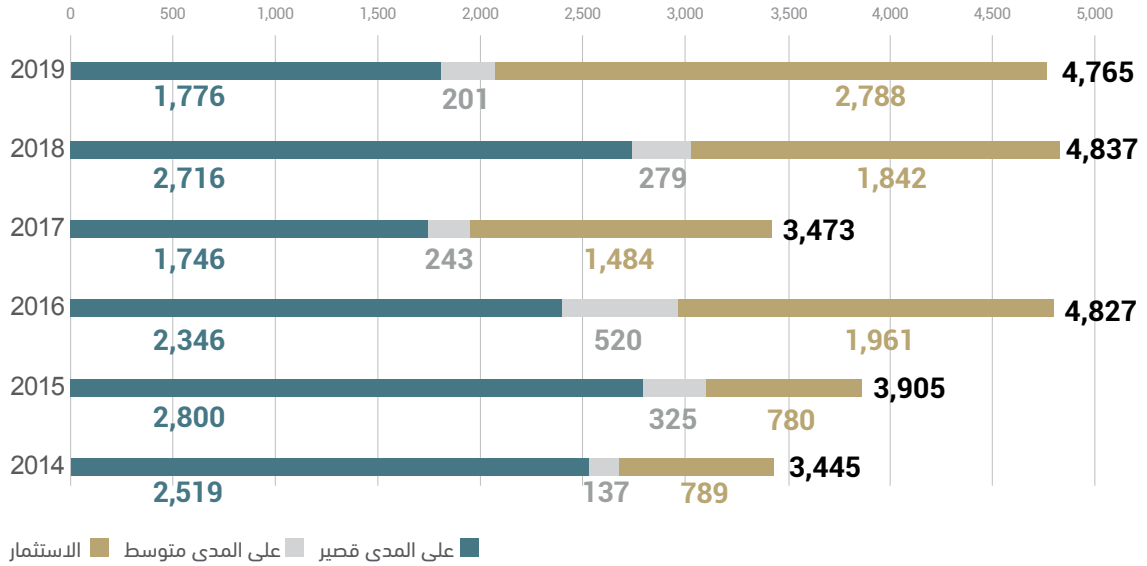

د - إجمالي وصافي التعرض للمخاطر

يشتمل إجمالي التعرض على مجموعة متنوعة من المقاييس، وهي الأعمال المؤمن عليها والمتأخرات والمطالبات القائمة. وهو بمثابة مقياس لمحفظة المؤسسة المعرضة للخطر في وقت معين. وقد انخفض إجمالي تعرض المؤسسة انخفاضاً كبيراً في نهاية عام 2019، حيث بلغ 3.73 مليار دولار مقارنة بمبلغ 4.67 مليار دولار في نهاية عام 2018. وبلغت نسبة التعرض لعام 2019 المرتبطة بالأعمال قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وتأمين الاستثمار الأجنبي 1.29 مليار دولار (35%)، و0.40 مليار دولار (11%) و2.04 مليار دولار (54%)، على التوالي.

التعرض العام على مدار السنوات الخمس الماضية (بالمليون دولار أمريكي)

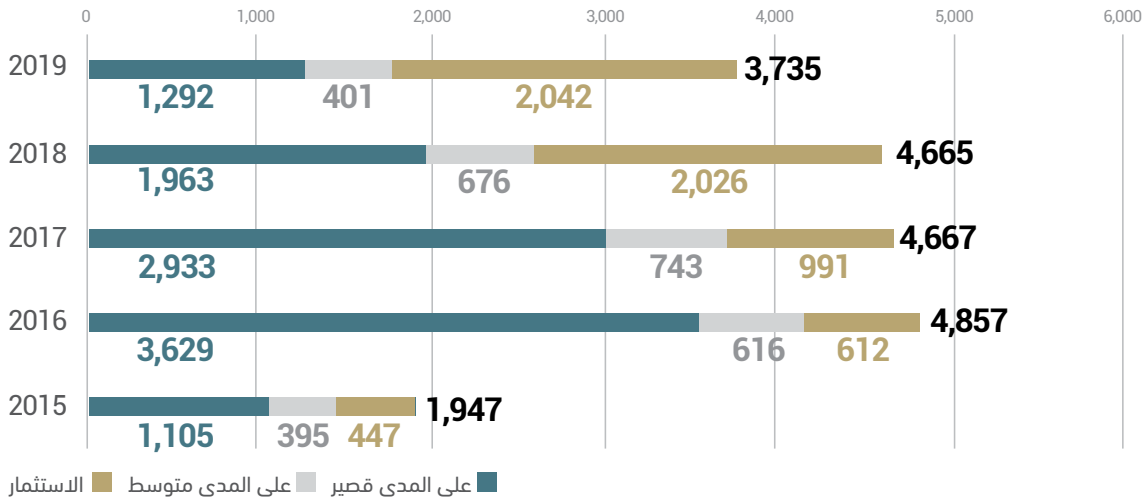

من أجل زيادة القدرة التأمينية وإدارة المخاطر القائمة بشكل ملائم، تحول المؤسسة جزءاً من تعرضها للمخاطر إلى سوق إعادة التأمين الدولية. وفي عام 2019، بلغ صافي تعرض المؤسسة للمخاطر 1.20 مليار دولار مقارنة بمبلغ 1.42 مليار دولار في العام السابق. وهذا يمثل زيادة طفيفة في احتفاظ المؤسسة بالمخاطر من 31% إلى 32% بين 2018 و2019.

وبلغ حجم التعرض للمخاطر المحول إلى شركات إعادة التأمين الدولية 2.5 مليار دولار. ويوضح الجدول أدناه توزيع إجمالي وصافي تعرض المؤسسة للمخاطر مقسماً حسب مختلف قطاعات الأعمال.

2019 بالمليون دولار أمريكي	إجمالي التعرض للمخاطر	تعرض شركات إعادة التأمين للمخاطر	صافي تعرض المؤسسة للمخاطر	الصافي/ الإجمالي %
قصيرة الأجل	1,292	786	506	%39
متوسطة الأجل	401	221	180	%45
الاستثمار	2,042	1,529	513	%25
الإجمالي	3,735	2,536	1,199	%32

لكي تتمكن المؤسسة من تلبية الاحتياجات الاستثمارية والتجارية لعملائها على أكمل وجه، فإن من الضروري أن تقوم بحشد قدرات إضافية من سوق إعادة التأمين الدولية. ومن أجل ذلك، تقيم المؤسسة شراكات مع شركات إعادة تأمين دولية رائدة. ولقد نجحت المؤسسة في توسيع إحدى هذه الشراكات من خلال تجديد اتفاقيتها الخاصة بإعادة تأمين الأعمال قصيرة الأجل اعتباراً من 1 يوليو 2019 إلى 31 ديسمبر 2019. وتقود هذه الاتفاقية شركة ميونيخ ري وشركة هانوفر ري، وشركة إكس إل كاتلين سويسرا، وشركة

أترادیوس ري. وتتمتع جميع شركات إعادة التأمين هذه بسمعة طيبة في سوق إعادة التأمين العالمية ولديها تصنيفات ائتمانية قوية. وبالإضافة إلى ذلك، لدى المؤسسة اتفاقيات متخصصة بالحصص مع كوفاس وكريدندو.

قدمت المؤسسة خلال هذا العام خدمات تأمينية للأعمال بقيمة 10.68 مليار دولار. وحولت المؤسسة من هذا الرقم مبلغ 6.87 مليار دولار لأسواق إعادة التأمين العالمية. ويزيد هذا المبلغ بمقدار 16.82 ضعفاً عن رأس مال المؤسسة المكتتب. يعكس الرسم البياني التالي توزيع الحصة التأمينية التي حصلت عليها المؤسسة من سوق إعادة التأمين:

مصدر القدرة التأمينية - الأعمال المؤمن عليها في 2019

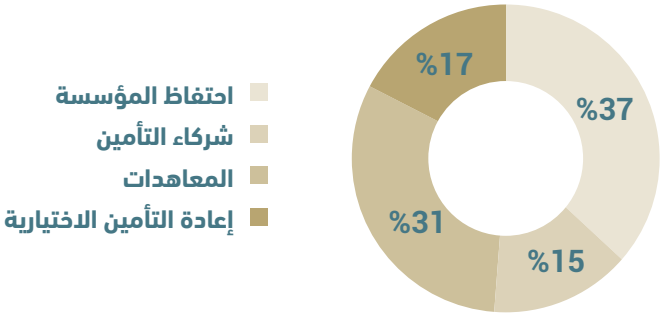

لم تسعى المؤسسة إلى إعادة التأمين على أعمالها فحسب، بل شاركت أيضاً في تقديم خدمة إعادة التأمين لمؤسسات التأمين الأخرى من خلال اتفاقيات إعادة التأمين مع بنك تركيا للتصدير والاستيراد (تركيا)، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (الجزائر)، والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (تونس)، والوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان)، وبنك إندونيسيا للتصدير والاستيراد (إندونيسيا). كما تم مؤخراً توقيع اتفاقية برنامج إعادة تأمين جديدة مع الشركة المصرية لضمان الصادرات خاصة بإعادة التأمين على وثائق تأمين الاعتمادات المستندية التي تقدمها الشركة المصرية لعملائها ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 1 أكتوبر 2019.

هـ- الدخل من أقساط التأمين

بلغ إجمالي الدخل من أقساط التأمين في العام 2019 مبلغ 58.4 مليون دولار، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 18.5% مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيها إجمالي أقساط التأمين المصدرة 71.7 مليون دولار.

وتتوزع مبالغ الدخل من أقساط التأمين من حيث قطاعات الأعمال على النحو التالي: بلغ الدخل من الأقساط للتأمين قصير الأجل 16.1 مليون دولار (28%) ومتوسط الأجل 4.9 مليون دولار (8%) وتأمين الاستثمار 37.4 مليون دولار (64%). وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، شكل حجم الدخل من أقساط التأمين على الاستثمار الجزء الأكبر على الإطلاق من إجمالي الأقساط.

ولقد شهد إجمالي أقساط التأمين بالمؤسسة زيادة مطّردة من 21.9 مليون دولار في 2015 إلى 58.4 مليون دولار في 2019.

أقساط التأمين المصدرة على مدار السنوات الخمس الماضية (بالألف دولار أمريكي)

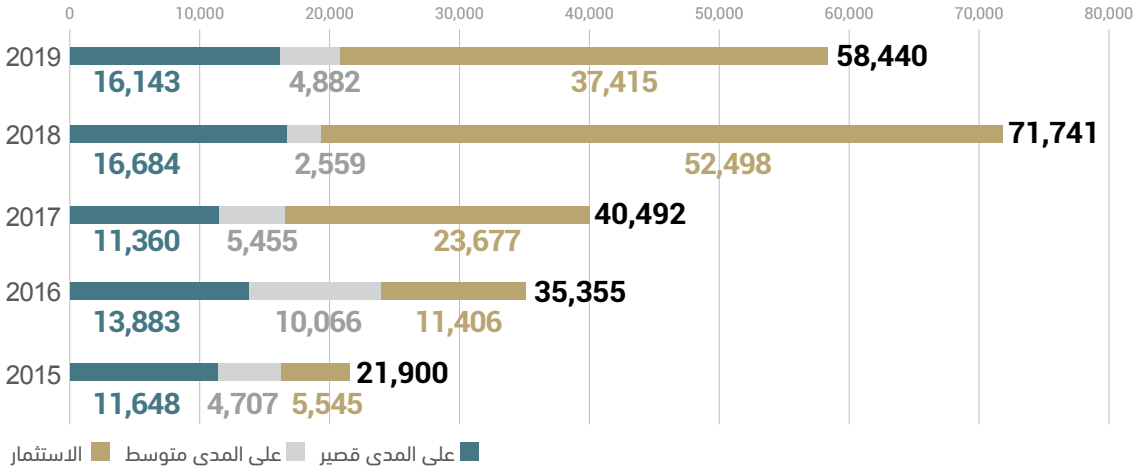

و - المطالبات والاستردادات

المطالبات المدفوعة

دفعت المؤسسة في عام 2019 مطالبتين بلغ مجموعهما 91,380 دولاراً، وذلك على النقيض تماماً مع الرقم الخاص بعام 2018 الذي بلغ 34.2 مليون دولار، فهذا يشكل انخفاضاً كبيراً بواقع 99.73%. ولقد كانت إحدى المطالبات المدفوعة في عام 2019 لحامل بوليصة تأمين في مصر، بينما كانت المطالبة الأخرى في المملكة المتحدة. ويعد هذا الانخفاض في المطالبات التي دفعتها المؤسسة مؤشراً على زيادة حصافة المؤسسة وفعاليتها عند تقييم المعاملات المقرر تأمينها.

ساهم النمو القوي الذي شهده الدخل من الأقساط بالإضافة إلى تدني قيمة المطالبات في الانخفاض الكبير الذي شهده معدل الخسارة خلال عام 2019. وعلاوة على ذلك، ساعدت المراقبة الصارمة للمصروفات وأداء الاكتتاب القوي في الحفاظ على الاتجاه التنازلي للمعدل المجمع للخسارة في السنوات الثلاث الماضية.

بالألف دولار أمريكي	2017	2018	2019
أقساط التأمين المصدرة	40,491	71,741	58,440
المطالبات المدفوعة	7,037	34,189	91
المصاريف الإدارية والعمومية	18,026	16,760	18,066
نسبة الخسارة	%17	%48	%0
المعدل المجمع للخسارة	%62	%71	%31

الاستردادات

بلغت قيمة صافي الاسترداد من المطالبات لعام 2019 مبلغ 0.2 مليون دولار مقارنة بمبلغ 1.2 ملايين دولار لعام 2018.

الفصل 06

الأداء المالي في سنة 2019

أ - النتائج المالية

تُنشَر البيانات المالية المدققة لنهاية العام 2019 (1440هـ / 1441هـ)في الملحق رقم 3 من هذا التقرير. ويتكون هذا الملحق من تقرير مراجعي الحسابات والميزانية العمومية وبيان الدخل.

هذا التحليل للأداء المالي للمؤسسة، وتحديداً النتائج المالية ومحفظة الاستثمار، موضح أدناه مقوماً بالدولار الأمريكي. ويتم ذلك للحفاظ على الاتساق مع بقية التقرير، وحتى يمكن فهم البيانات المقدمة بسهولة. ومع ذلك، العملة المستخدمة في إعداد التقارير للبيانات المالية الواردة في الملحق هي الدينار الإسلامي. والدينار الإسلامي مساوٍ لحق السحب الخاص من صندوق النقد الدولي. وسعر الصرف بين الدولار الأمريكي والدينار الإسلامي هو 1.38 دولار أمريكي لكل دينار إسلامي واحد.

صافي نتائج المؤسسة (بالألف دولار أمريكي)

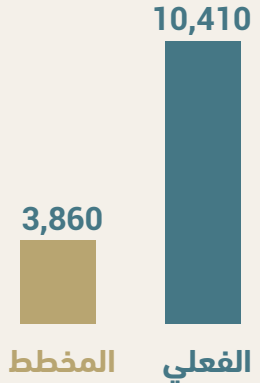

تجاوزت النتائج المالية للمؤسسة خطة أعمالها لعام 2019 إلى حد كبير، حيث كانت النتيجة الصافية المؤسسية لها لعام 2019 فائضاً غير مسبوق قدره 10.41 مليون دولار، مقارنة بالفائض المخطط له لهذا العام البالغ قيمته 3.86 مليون دولار. وبالتالي، حقق صندوق المؤمن لهم وصندوق حملة الأسهم بالمؤسسة معاً نتيجة صافية تعادل 270% من مستهدف المؤسسة لهذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل هذا الفائض الكبير معدل نمو قدره 220% مقارنة بفائض العام الماضي البالغ 3.26 مليون. ويعكس هذا الأداء المالي القوي نجاح الجهود الدؤوبة التي بذلتها المؤسسة لتطوير عمليات التأمين وتحسين كفاءة وفعالية أنشطتها.

صندوق المؤمن لهم

حقق صندوق المؤمن لهم بالمؤسسة أداءً رائعاً، حيث حقق نتيجة فنية إيجابية للسنة الثالثة على التوالي وإجمالي أقساط مصدرة لعام 2019 بقيمة 58.4 مليون دولار. وعلى أساس الاستحقاق، وبعد تعديل حصة شركات إعادة التأمين، بلغ صافي الأقساط المكتسبة والرسوم للعام 25.8 مليون دولار. وهذا يمثل إنجازاً بنسبة 100% لمستهدف خطة المؤسسة لهذا العام بواقع زيادة قدرها 10% مقارنة بعام 2018. وهذا الأداء المتميز هو نتيجة الجهود الحثيثة لتطوير الأعمال في مواجهة التحديات الاقتصادية والتجارية الصعبة.

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لفعالية المؤسسة في مراقبة التكاليف وممارسات الاكتتاب وإدارة المخاطر الحصيفة، أصبح إجمالي المصروفات والمطالبات خلال عام 2019 البالغ 20.4 مليون دولار أقل بنسبة 20% من الخطة وأقل بنسبة 4% مقارنة بعام 2018.

حقق صندوق المؤمن لهم بالمؤسسة أداءً استثنائياً للغاية في عام 2019، حيث حقق 5.4 مليون دولار قبل الأرباح والخسائر بالعملة الأجنبية. ومع ذلك، انخفضت النتيجة الصافية إلى 2.7 مليون دولار أمريكي (مقارنة بمبلغ 184,000 دولار المخطط له والمبلغ الفعلي لعام 2018 البالغ 1.2 مليون دولار) نتيجة لخسائر العملة الأجنبية البالغ قيمتها 2.6 مليون دولار. وسيكون تأثير أرباح وخسائر العملة الأجنبية على أداء المؤسسة في المستقبل أقل بكثير في ظل اعتماد الدولار الأمريكي كعملة تشغيلية.

صندوق حملة الأسهم

حقق صندوق حملة الأسهم بالمؤسسة نتائج قوية في عام 2019، حيث بلغت عوائد الاستثمار 5.6 مليون دولار. وهذا يمثل نمواً بنسبة 36% مقارنة بالعام السابق وتجاوز بشكل كبير مستهدف خطة العمل لعام 2019 بنسبة 24%.

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في تحسين الأداء التغيير من النهج القديم للاستثمار بعملات الدينار الإسلامي إلى الاحتفاظ بالاستثمارات في مراكز مقومة بالدولار الأمريكي. ولقد نجحت المؤسسة في إتمام تسييل الاستثمارات المقومة بغير الدولار الأمريكي وتحويلها إلى الدولار الأمريكي خلال عام 2019 مع تحقيق ربح من العملات الأجنبية لمرة واحدة بمقدار 7.2 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي والدينار الإسلامي خلال عملية الانتقال.

عوضت الأرباح الاستثنائية من العملات الأجنبية في صندوق حملة الأسهم إلى حد كبير خسارة العملات الأجنبية البالغ قيمتها 2.6 مليون دولار في صندوق المؤمن لهم، واستوعبت أيضاً التأثير السلبي لتكاليف هبوط قيمة الاستثمارات البالغة 4.6 مليون دولار في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

بوجه عام، حقق صندوق حملة الأسهم نتائج قوية بشكل استثنائي في عام 2019، حيث بلغت نتائجه 7.7 مليون دولار. وهذا يمثل نمواً بنسبة 173% مقارنة بالعام السابق وتجاوز مستهدف خطة العمل لعام 2019 بنسبة 109%.

تجاوزت النتائج المالية للمؤسسة خطة أعمالها لعام 2019 إلى حد كبير، حيث كانت النتيجة الصافية المؤسسية لها لعام 2019 فائضاً غير مسبوق قدره 10.41 مليون دولار، مقارنة بالفائض المخطط له لهذا العام البالغ قيمته 3.86 مليون دولار.

ب - محفظة الاستثمار

تجاوزت نتائج محفظة استثمار المؤسسة المستهدف بنسبة 24% بواقع مبلغ وقدره 5.5 مليون دولار أمريكي وسجلت نمواً مذهلاً بنسبة 36% مقارنة بالعام السابق. ويعزى ذلك إلى جهود المؤسسة لإدارة محفظة استثمارها بكفاءة في إطار سياستها المتحفظه تجاه تحمل المخاطر وقرارها بالانتقال من الاستثمار بعملات سلة الدينار الإسلامي إلى الاستثمار بالدولار الأمريكي فقط.

ولقد استلزم ذلك نقل حوالي 115 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات المقومة بغير الدولار الأمريكي في مراكز ذات عائد منخفض أو سلبي بالجنيه الاسترليني واليوان الصيني واليورو والين الياباني إلى مراكز الدولار الأمريكي ذات العوائد المرتفعة، الأمر الذي شكل أساس تغيير المؤسسة لعملتها التشغيلية من الدينار الإسلامي إلى الدولار الأمريكي. كما ساهم ذلك في زيادة إجمالي الأصول السائلة ذات العوائد للمؤسسة بشكل كبير لتصل إلى 257.8 مليون دولار.

الاستثمارات – ملخص خمس سنوات

السنة	2015	*2016	2017	2018	2019
إجمالي الاستثمارات (بالمليون دولار أمريكي)	208.2	206.5	178.2	238.8	**257.8**
الدخل الاستثماري (بالمليون دولار أمريكي)	3.9	4.8	3.9	4.0	**5.5**
عوائد الاستثمار %**	%1.93	%2.33	%2.08	%1.93	**%2.21**

* - أرقام 2016 تمثل فترة 15 شهراً بسبب تغيير رزنامة إصدار التقارير المالية، وتمثل جميع الفترات الأخرى 12 شهراً.

** - عوائد الاستثمار قائمة على متوسط الأصول المستثمرة.

عوائد الاستثمار

حققت محفظة استثمار المؤسسة 5.48 مليون دولار من إيرادات الاستثمار، وذلك أعلى نسبة 36% من مقدار الدخل من الاستثمار المتحقق خلال عام 2018. كانت عمليات الاكتتاب في الصكوك والمرابحات السلعية هي المساهم الرئيسي في دخل المؤسسة من الاستثمارات خلال عام 2019 بنسبة 47% و46% على التوالي.

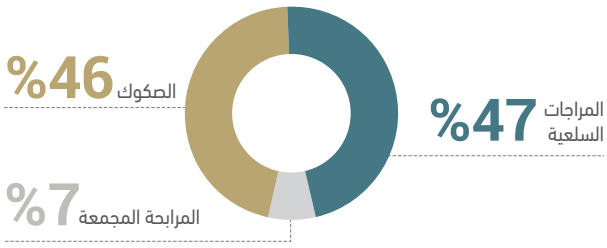

(بالألف دولار أمريكي)	2019 الفعلي
عمليات الاكتتاب في السلع	2,609
الصكوك	2,513
المرابحة المجمعة	362
إجمالي الدخل من الاستثمار	5,484

هبوط قيمة الاستثمارات

استثمرت المؤسسة في عام 2004 في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والذي كان له سجل أداء ثابت وقوي حتى عام 2016. ولكن تدهور صافي قيمة الأصول ليصل إلى 90% في نهاية عام 2017، وكذلك إلى 63% بحلول نهاية عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، اختار الصندوق الدخول في عملية تصفية طوعية وإنهائه خلال عام 2019. وتم استلام توزيعات قدرها 5 ملايين دولار خلال عام 2019 ومن المتوقع المزيد في عام 2020. وتعتبر المؤسسة استثماراتها في حقوق الملكية والصناديق متاحة للبيع، واعتُبر الانخفاض في القيمة العادلة في صندوق حصص الاستثمار الذي يدار بواسطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص انخفاضاً دائماً وأسفر عن تحميل مبلغ انخفاض في القيمة بواقع 4.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2019.

استراتيجية الاستثمار والتوقعات المستقبلية:

حافظت المؤسسة على استراتيجية استثمار متحفظة تهدف إلى تحقيق عائدات مستقرة مع تقليل مخاطر السيولة والخسائر المحتملة.

استفادت المؤسسة من قرارها بتحويل أصولها المقومة بغير الدولار الأمريكي إلى الدولار الأمريكي ومن تطبيق النهج الثنائي العملة في إصدار التقارير. وفي نهاية عام 2019، كانت أدوات أسواق المال الخاصة بالمؤسسة تتألف من مراكز بالدولار الأمريكي فقط، وتمكنت المؤسسة من الاستفادة من الإغلاق الاستراتيجي بأسعار الليبور الأعلى بالدولار الأمريكي في عمليات اكتتابها في السلع المحولة حديثاً بالدولار الأمريكي. ونظراً إلى إجراء إدارة المؤسسة هذا التحول بشكل تكتيكي في أوائل شهر يونيو من عام 2019، فقد تمكنت من تجنب خسائر محتملة بالعملة الأجنبية بلغت 4.0 مليون دولار أمريكي حيث شهد اليورو انخفاضاً كبيراً في الربع الرابع من عام 2019 بسبب حالة عدم اليقين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولقد تمكنت المؤسسة، بفضل التعديلات التي أجرتها في توقيت جيد على أصولها في أسواق المال إلى جانب تركيزها القوي على أصول الصكوك ذات الآداء الجيد، من تحقيق نتائج استثمارية قوية للغاية في عام 2019.

ستواصل المؤسسة تعزيز استراتيجيتها الاستثمارية، حيث ستعيد النظر فيها في عام 2020 وتبحث عن طرق يمكن من خلالها التقليل من المخاطر.

تركيبة المحفظة:

في نهاية عام 2019، كانت نسبة 69% من محفظة المؤسسة تتألف من عمليات مرابحة في السلع قصيرة الأجل وبنسبة 27% في الصكوك و2% نقداً. وذلك يمثل تباين واضح مع تركيبة المحفظة في نهاية عام 2018، حيث كانت نسبة 54% من محفظة المؤسسة تتألف من عمليات مرابحة في السلع قصيرة الأجل وبنسبة 24% في الصكوك و14% نقداً. ولقد شهدت محفظة الاستثمار تغييرات لصالح عمليات الاكتتاب في السلع في نهاية السنة في ظل الانتقال إلى الدولار الأمريكي كعملة تشغيلية في الربع الرابع من عام 2019 والجهود المستمرة لإعادة استثمار الأموال الإضافية بالدولار الأمريكي.

مزيج الأصول 2019

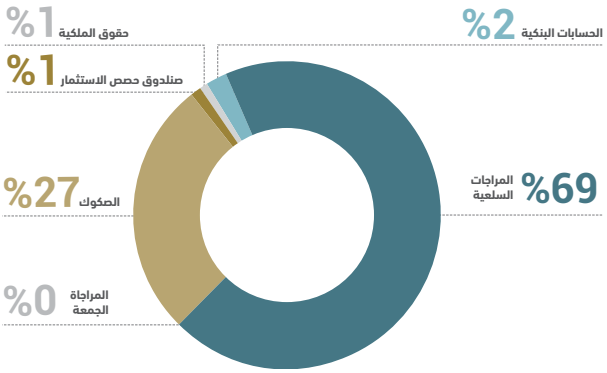

تركيبة عملات المحفظة:

شهدت تركيبة عملات محفظة المؤسسة تغييراً هائلاً في عام 2019، حيث تحولت المؤسسة نحو الدولار الأمريكي لكون عملتها التشغيلية. وتتكون أدوات سوق المال الخاصة بالمؤسسة من الدولار الأمريكي فقط في نهاية عام 2019، بينما يتكون صندوق حملة الأسهم الآن بنسبة 98% من الدولار الأمريكي و2% من الين الياباني. من المفترض أن يغطي التقرير فقط العام 2019.

تركيبة عملات المحفظة

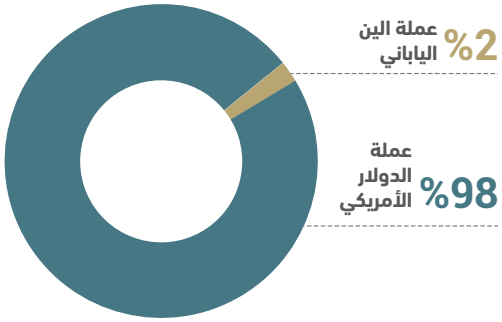

الملحق

الشبكة الدولية للمؤسسة

المقر الرئيسي للمؤسسة

مجمع مقر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية،
طريق الملك خالد،
ص. ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
هاتف: 5666 644 12 (966+)
فاكس: 9755 637 12 (966+)

مكتب الرياض

مركز المملكة، شارع العليا
الطابق 10، مكتب 1005
ص. ب. 230011، الرياض 11321،
المملكة العربية السعودية.
هاتف: 0072 211 11 (966+)

دبي، الإمارات العربية المتحدة

مكتب 201، مبنى 12، باي سكوير، خليج الأعمال
ص. ب. 114462، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6256/7 277 4 (971+)

إسطنبول، تركيا

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الرقم: 1، الطابق: 31 شقة: 122 مسلك،
ساريير، اسطنبول، تركيا
هاتف: 8100 234 212 (90+) - تحويلة 5556

الرباط، المغرب

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
شارع النخيل، شارع الحور، حي الرياض 10104
الرباط، المملكة المغربية
هاتف: 00 88 54 537 (212+)

داكار، السنغال

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
18 شارع الجمهورية،
ص. ب. 6253، داكار ستار، السنغال
هاتف: 1144 889 33 (221+) - تحويلة: 7735

جاكرتا، إندونيسيا

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
35C،مكتب 8، جى. جند سوديرمان
كاف 53/52 ،سينوباتي،
جاكرتا 12190 إندونيسيا
هاتف: 3468 2933 21 (62+) - تحويلة 5625

دكا، بنغلاديش

المركز الإقليمي
لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية
البنك الإسلامي للتنمية بهابان (الطابق - 10)
E/8-A، رقية شاراني، شير بانغال ناغار
داكا - 1207، بنغلاديش
هاتف: 9183460 2 (880+)
فاكس: 9183463 2 (880+)

افتتاح مكتب في المستقبل بالقاهرة، مصر

معلومات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الرؤية

بحلول سنة 1440 هـ، سوف يصبح البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية عالمية المستوى، مستوحياً من القيم الإسلامية أسس التنمية البشرية الشاملة في العالم الإسلامي، مما يساعد على استعادة نهضتها.

الرسالة

تعزيز التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية لتخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم ضمن إطار الحوكمة مستهدفاً تحقيق الرخاء للشعوب

أثر مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

موافقات التمويل

7.8	2019 (بالمليار دولار أمريكي)
145.1	منذ التأسيس (بالمليار دولار أمريكي)

مدفوعات التمويل

8.2	2019 (بالمليار دولار أمريكي)
80.1	منذ التأسيس (بالمليار دولار أمريكي)

المشاريع

310	2019
10,482	منذ التأسيس

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

البنك الإسلامي للتنمية
يوفر تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والتنمية الاجتماعية والمشاركة في رأس المال في المؤسسات الإستراتيجية والمالية.

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
يوفر التدريب والأبحاث والاستشارات وبناء القدرات لتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
تقدم حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. وتم منح المؤسسة تصنيف Aa3 من قبل وكالة موديز.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
تقدم حلول تمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وقد حصلت المؤسسة على تصنيف AA من قبل وكالة "فيتش"، وAa3 من قبل وكالة "موديز"، وA+ من قبل "إس أند بي".

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
توفر التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة البينية عبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. تم منح تصنيف A1 للمؤسسة من قبل وكالة "موديز" و-AA من قبل IIRA.

صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
يقدم الدعم المالي لتعزيز القدرة الإنتاجية ووسائل الدخل المستدامة للفقراء.

البيانات المالية المدققة

شركة ارنست ويونغ وشركاهم (محاسبون قانونيون)
شركة تضامنية
برج طريق الملك – الدور الثالث عشر
طريق الملك عبد العزيز (طريق الملك)
ص.ب ١٩٩٤
جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
المركز الرئيس – الرياض

رقم التسجيل ٤٥/١١/٣٢٣
رقم السجل التجاري ٤٠٣٠٢٧٦٦٤٤

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٤٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٢٢١ ٨٥٧٥

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

تقرير المراجع المستقل
إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس المحافظين الموقرين
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي.

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. تم بيان مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكبر في تقريرنا ضمن الفقرة الخاصة بمسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية. إننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً للائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي، واستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات لائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة ٢٠١٩م
تتكون المعلومات الأخرى من البيانات الواردة في التقرير السنوي للمؤسسة لسنة ٢٠١٩م، خلاف القوائم المالية وتقريرنا. إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى. كما أننا لا ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تنحصر في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وللقيام بذلك نأخذ في الاعتبار إن كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها من المراجعة أو أنها تبدو مُحرفة بشكل جوهري.

وفيما إذا تبين لنا عند قراءة المعلومات الأخرى وجود تحريف جوهري بناءً على ما قمنا به من أعمال، فسيكون علينا الإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي واتفاقية تأسيس المؤسسة، وهي أيضاً المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجعة يشتمل على رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانة على أن المراجعة التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكشف عادةً التحريف الجوهري عند وجوده. قد تأتي التحريفات نتيجة غش أو خطأ وتعتبر جوهرية، منفردة أو مجتمعة، إن كان من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال المراجعة. كما إننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية سواء كان ناتجاً عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لهذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف جوهري ناشئ عن الغش أكبر من المخاطر التي تنشأ عن الخطأ حيث أن الغش قد ينتج عن تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تضليل أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي نفذتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المؤسسة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا ـ إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفق مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق العرض العادل.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بنطاق العمل المخطط له للمراجعة وتوقيت المراجعة والنتائج الهامة لأعمال المراجعة بما في ذلك نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية التي حددناها أثناء المراجعة التي قمنا بها.

سنقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بمتطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بالاستقلالية وإبلاغهم عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي أخذناها في الاعتبار بشأن الاستقلالية ووسائل الحماية المتخذة - حيثما اقتضى الأمر.

عن إرنست ويونغ

أحمد إبراهيم رضا
محاسب قانوني
رقم الترخيص ٣٥٦

١٥ شعبان ١٤٤١ هـ
٨ ابريل ٢٠٢٠م

جـــدة

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)

	إيضاح	**٢٠١٩م دينار إسلامي بالآلاف**	٢٠١٨م دينار إسلامي بالآلاف
الموجودات			
نقد وما في حكمه	٤	**١٢٥,٩٤٩**	٤٠,٣٩٤
ذمم مدينة، صافي	٥	**٥,١٦٨**	٤,١٢٦
مصروفات مدفوعة مقدما وموجودات أخرى	٦	**٣,٥٢٧**	٤,١٥١
مطلوب من المؤسسات الاعضاء في مجموعة البنك	٧	**١,٠٦٧**	١,٠٨٨
استثمارات متاحة للبيع	٨	**١٥,٠٥٩**	٢٤,٢٦٢
تمويل مرابحة بالسلع، صافي	٩	**٣٤,٣٢٤**	١١٣,٣٤٨
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	١٠	**٣٩,٩٠٧**	٣٤,١١١
حصة إعادة التامين الاسلامي من مطالبات قائمة	١١	**٢٥,٦٤٤**	٢٩,١٠٩
حصة إعادة التامين الاسلامي من أقساط غير مكتسبة	١٢	**٢٣,٩١٦**	٢٠,٠٢٥
ممتلكات ومعدات	١٣	**٨١٨**	١٤١
مطلوب من حملة وثائق التامين الاسلامي	١٩	**٤٥,٧٥٦**	٤٧,٨١٣
مجموع الموجودات		**٣٢١,١٣٥**	٣١٨,٥٦٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	١٤	**١٦,٥٣٦**	٢٢,٥٠٠
مطلوب للمؤسسات الاعضاء في مجموعة البنك	٧	**٦,٠٠٦**	٥,٤٥١
مطالبات دائنة	١٥	**٢٦١**	٢٩٢
التزام التقاعد	١٦ (و)	**١٠,٣٤١**	٥,١٠٢
احتياطي مطالبات قائمة	١١	**٣٧,٦١٩**	٤٠,١٠٩
أقساط غير مكتسبة	١٢	**٤٢,٤٩٦**	٣٧,٨٩١
مجموع المطلوبات		**١١٣,٢٥٩**	١١١,٣٤٥
حقوق الملكية			
صندوق حملة الاسهم			
رأس المال	١٧	**١٤٥,٠١٨**	١٤٢,٩٠٥
احتياطيات	١٨	**٧٢,١٨٤**	٦٧,٦١٩
احتياطي القيمة العادلة		**٢٥**	(١٨١)
احتياطي صرف عملة اجنبية		**(٢,٠٠١)**	–
مجموع صندوق حملة الاسهم		**٢١٥,٢٢٦**	٢١٠,٣٤٣
خسارة اكتوارية لالتزام التقاعد المتعلق بالمؤمن لهم		**(٧,٩٤٨)**	(٣,١٢٠)
احتياطي صرف عملة اجنبية يتعلق بحملة وثائق التامين الاسلامي		**٥٩٨**	–
مجموع حقوق الملكية		**٢٠٧,٨٧٦**	٢٠٧,٢٢٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٣٢١,١٣٥**	٣١٨,٥٦٨

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢٠ م.

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (الموافق ٥ جمادى الاولى ١٤٤١هـ)

	إيضاح	**٢٠١٩م** **دينار إسلامي** **بالآلاف**	٢٠١٨م دينار إسلامي بالآلاف
صندوق حملة الأسهم			
دخل استثمار		**٤,٠١٥**	٢,٨٩٣
أتعاب إدارة استثمار مدفوعة للبنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية	٧	**(١٨٦)**	(١٠٩)
مصروفات عمومية وإدارية		**(١٢٨)**	(١٣٩)
انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع		**(٣,٣٣٠)**	(٢,٤٧٧)
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم قبل نتائج صرف العملات		**٣٧١**	١٦٨
ربح من صرف عملات أجنبية		**٤,١٩٤**	١,٣١٢
صافي الدخل من صندوق حملة الأسهم بعد نتائج صرف العملات		**٤,٥٦٥**	١,٤٨٠
صندوق المؤمن لهم			
إجمالي أقساط التامين الاسلامي المكتتبة	١٢	**٤٣,٧٠٨**	٥١,٧٤٦
أقساط تأمين مسندة لشركات إعادة التامين الاسلامي	١٢	**(٣٤,٥٦١)**	(٣٠,٥٩٨)
		٩,١٤٧	٢١,١٤٨
صافي الحركة في أقساط تأمين غير المكتسبة		**(٦١٢)**	(٧,٦٤٢)
صافي أقساط مكتسبة		**٨,٥٣٥**	١٣,٥٠٦
دخل عمولة إعادة تأمين إلى الخارج		**١٠,٢١٩**	٢,٥٢٢
رسوم بوالص تأمين مكتسبة		**٢١٤**	٣٠٣
أتعاب إدارة		**-**	٥٧٢
مجموع الايرادات		**١٨,٩٦٨**	١٦,٩٠٣
إجمالي المطالبات المدفوعة	١١	**(٢,٧١٦)**	(٢٨,٩٦٩)
حصة إعادة تأمين من مطالبات مدفوعة	١١	**١,٤٧٤**	٢٠,٨٧٦
صافي مطالبات مدفوعة	١١	**(١,٢٤٢)**	(٨,٠٩٣)
التغير في صافي مطالبات قائمة واحتياطيات أخرى		**(٦٩٠)**	٤,٥٥١
صافي مطالبات متكبدة		**(١,٩٣٢)**	(٣,٥٤٢)
تكلفة اقتناء بوالص تأمين		**(٤٩٦)**	(٧٥٨)
تكاليف متعلقة بالموظفين		**(٩,٣٤٠)**	(٨,٠٥٨)
مبيعات ومصروفات تسويق		**(٨٢٥)**	(٦٦٤)
مصروفات عمومية وإدارية		**(٢,٢٣٣)**	(٢,٣٢٣)
مجموع المصروفات		**(١٤,٨٢٦)**	(١٥,٣٤٥)
صافي الدخل من صندوق المؤمن لهم قبل نتائج صرف العملات		**٤,١٤٢**	١,٥٥٨
الخسارة من صرف عملات أجنبية		**(٢,٠٨٥)**	(٦٩٦)
صافي الدخل من صندوق المؤمن لهم بعد نتائج صرف العملات		**٢,٠٥٧**	٨٦٢
صافي ربح المؤسسة		**٦,٦٢٢**	٢,٣٤٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٥ جزءاً من هذه القوائم المالية.

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتـف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X